ASH-SHURA
# الشورى

الشورى - العـدد ١٥٧ - ذو القعدة ١٤٣٥هـ / سبتمبر ٢٠١٤م

## اليوم الوطني ٨٤

## دام عزك يا وطن





أعضاء الشورى يطالبون

**هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بتعزيز القيم الدينية ومحاربة الغلو والتطرف**

**المقاصف المـدرسية بين الواقع والمأمول**

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

# مسؤولية المواطن في الحفاظ على وحدة البلاد

حينما تعود بنا الذاكرة إلى الوراء وتحديداً إلى ما قبل أكثر من مئة عام لتستعيد صورة ما كانت عليه الجزيرة العربية من الفوضى والتناحر، والجهل وانعدام الأمن، والصعوبات التي كان يواجهها حجاج بيت الله الحرام من وعورة في الطرق، وتعرضهم للسلب والنهب من قطاعها، ومقارنتها بما هو عليه الحال الآن في مملكتنا الغالية من أمن واستقرار، وتنمية شاملة، وما تبوأته من مكانة رائدة في عالمنا الإسلامي بوصفها حاضنة أقدس بقعتين على وجه الأرض، بفضل من الله تعالى ثم بعزم وصبر وجهاد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود – طيب الله ثراه – ورجاله المخلصون الأوفياء، لتوحيد هذا الكيان تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول، لترتفع راية العز خفاقة على أرجاء هذا الوطن.

لقد سطر الملك عبدالعزيز على أرض الجزيرة العربية ملاحم بطولية، وناضل مع رجاله الأوفياء من أجل راية التوحيد، ليؤسس أول وحدة عربية في تاريخنا المعاصر، فوحد القلوب قبل الأرض، وجمع شملها في مجتمع واحد، واتخذ القرآن دستوراً لها، ومن تعاليم الإسلام نظمها، ومن الشورى منهجاً لإدارة الحكم فيها، وجعل الوحدة الوطنية والانتماء للوطن أساس لاستمرار الدولة واستقرارها ، وهو ما سار عليه أبناؤه البررة من بعده.

إن ما نعيشه اليوم في هذه البلاد المباركة التي ترفل في نعم الأمن والاستقرار، ونهضة تنموية شاملة، تسابق الزمن في تطورها، كان بعد توفيق الله ثم بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي سجل فصلاً في تاريخ هذه الدولة بإصلاحاته الإدارية، وتحديثه لأنظمتها، بما يستجيب للمتغيرات التي تشهدها المملكة. قائدٌ حمل الأمانة والمسؤولية وهموم أمته فقاد البلاد بحنكته السياسية ونفاذ بصيرته وقراءته للواقع واستشرافه للمستقبل، إلى ما هي عليه الآن من مكانة وتطور، وأخذت موقعها في العالم الإسلامي بما يليق ودورها الرائد في خدمة الحرمين الشريفين، وفي خدمة الإسلام والمسلمين وقضاياهم، وموقعها على المستوى الدولي لمكانتها الاقتصادية، ولمواقفها الرائدة في خدمة القضايا الدولية، والأمن والسلم الدوليين.

وبما أن المواطن هو محور التنمية وهدفها، وركن أساس من أركان الدولة، فإن دوره ومسؤوليته كبيرة في أمن واستقرار الدولة، بالحفاظ على وحدتها، ومكتسباتها ومقدراتها، وترسيخ انتمائه لوطنه، والوقوف صفاً واحداً خلف القيادة، وتفويت الفرص على أعداء المملكة من النيل من أمنها واستقرارها، بالتصدي للفتن والفوضى التي يسعون لإحداثها وسط المجتمع، وأن يكون المواطن هو الحارس الأمين على أرضه ووطنه.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نوجه تحية إجلال وتقدير للرجال البواسل حراس الحدود الذين يقفون على ثغور الوطن، يبذلون أرواحهم فداءً للوطن، لحمايته من الفئات الضالة ومهربي المخدرات، المتربصين بأمن هذه البلاد وشبابها. فجزهم الله خير الجزاء، وتغمد برحمته من قضى منهم شهيداً دفاعاً عن عقيدته ومجتمعه.

**أسرة التحرير**

ASH-SHURA
الشورى

٦
اليوم الوطني
## الشورى في عهد موحد البلاد

احتفى شعب المملكة العربية السعودية بالذكرى الرابعة والثمانين لليوم الوطني الذي صادف هذا العام يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ ذو القعدة ١٤٣٥هـ الموافق ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤م، واليوم الوطني منعطف مهم في تاريخ الوطن المعطاء، ورمز يجسد الانتماء لملكتنا الحبيبة، ونموذج حي للبذل والعطاء. إنه يوم مفصلي في تاريخ هذه الدولة، فهو إعلان بانتهاء ملحمة الجهاد وتوحيد أركان البلاد تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله، وإيذان ببدء مرحلة جديدة وكفاح من نوع آخر هو بناء الدولة ومؤسساتها والتنمية بجميع مجالاتها.

٣٠
تحت القبة
## الأعضاء يطالبون الهيئة بخفض أسعار خدمات الاتصالات ضمن المعدلات الإقليمية والعالمية

طالب عدد من أعضاء مجلس الشورى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بخفض أسعار خدمات الاتصالات ورسومها ضمن المعدلات الإقليمية والعالمية، فيما أكد آخرون على أهمية استجابة شركات الاتصالات لشكاوى المواطنين وتلبية مطالبهم، وتطرق عدد آخر إلى تدني خدمات الأنترنت في المملكة من حيث سرعتها والبطء في تحميل الملفات والمعلومات، فيما أكد البعض منهم على أهمية محاربة الجرائم والقرصنة الالكترونية لما لها من خطر كبير على أمن واقتصاد المملكة.

٤٢
التحقيق
## المقاصف المدرسية بين الواقع والمأمول

مع إطلالة كل عام دراسي تعود مشكلة المقاصف المدرسية إلى السطح ليتداولها أولياء أمور الطلاب والطالبات والمهتمين بالصحة الغذائية. ففي الوقت الذي يطالب فيه أولياء الأمور وزارة التربية والتعليم إلزام المدارس بتوفير الغذاء الصحي ومنع كل ما يضر بصحة الطلاب والطالبات، لا تزال عمليات بيع المنتجات الفقيرة غذائياً تتواصل في الكثير من المدارس دون توقف.

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لا تتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دوريه إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

مجلس الشورى


المشرف العام
**د. فهاد بن معتاد الحمد**
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
**د. محمد بن عبد الله المهنا**

مدير التحرير
**علي بن عبد الله الخضير**

هيئة التحرير
**منصور بن محمد العساف**
**محمد بن عبد الله الشيباني**
**فيصل بن محمد الشدي**
**عادل بن زامل الحربي**

التصوير
**سالم الحمدان**
**عبد الهادي القحطاني**
**خالد الزهراني**

ردمد
ISS: ١٣١٩ - ٩٨٤٦

موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
**مجلس الشورى- الرياض**
**الرمز البريدي ١١٢١٢**
**المملكة العربية السعودية**

الناشر

دار روف

**المملكة العربية السعودية**
**هاتف: ٤٧٨١١١١**
**فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧**
info@darroaf.com


**الدراسة**

٤٨

## الخدمات الاستشارية في الجامعات السعودية .. استراتيجية مقترحة

الخدمات الاستشارية عميقة الجذور في مختلف المجتمعات البشرية، واستشارة أهل الخبرة الثرية والرأي السديد معروفة في التراث العربي القديم كما إن الاستشارة من هدي الدين الاسلامي الحنيف وسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، والجامعات في العصر الراهن - بحكم إمكاناتها المادية والبشرية ومكانتها الاجتماعية - هي الأجدر بتقديم الخدمات الاستشارية.

ونظراً لأن الخدمة الاستشارية أصبحت حاجة ملحة للأجهزة الحكومية وغير الحكومية، وبما أن الجامعات من أبرز بيوت الخبرة لتعدد الكفاءات البشرية والتخصصات المختلفة والمتنوعة فيها، فقد أنشأت الجامعات معاهد للبحوث والاستشارات تقدم من خلالها خدمات مهمة وفعالة للأجهزة المختلفة.

**الحوار**

٥٦

## الدكتور محسن بن علي الحازمي من الأرصاد الجوية إلى الطب والجراحة

ضيف « الشورى» لهذا العدد باحث متخصص في المجال الطبي، له بصمات واضحة من خلال ابتكاراته، واكتشافاته الطبية، حيث ابتكر جهازاً لفصل بروتينات الدم ودراسة تأثيرات بعض الأدوية المهدئة على نقل هرمونات الغدة الدرقية في الدم. واكتشف هيموجلوبين « الرياض » و « هيموجلوبين هلسنكي» (حيود في خضاب الدم) المرتبطة بالأمراض الوراثية المزمنة، وطور طرقاً تشخيصية ووقائية من الأمراض الوراثية المزمنة والمقعدة، وبرامج شملت الفحص المبكر والتدخل المبكر منها الفحص قبل الزواج والإرشاد الوراثي الوقائي.

**تحت القبة :**


وزارة الشؤون الإسلامية.. نمطية العمل لا تتناسب مع مسؤوليتها الوطنية! ..... ٢٨
مخرجات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لا تتلاءم مع احتياجات الوطن..... ٣٢
الشورى يطالب بإعادة هيكلة قطاع النقل بالخطوط الحديدية ..... ٣٨

**في هذا العدد**

استشارات قانونية ..... ٦٤
حصاد الشهر ..... ٦٦
شورى الشباب ..... ٧٤
متابعات برلمانية ..... ٧٨

**المقالات**

د. صدقة فاضل ..... ٣٥
أ.د جبريل بن حسن العريشي .....٣٩
د. حامد الوردة الشراري ..... ٤٧
حمد بن عبدالله القاضي .....٧٣
د. عبد الله العسكر... شوريات ...٨٢

# اليوم الوطني

## الشورى في عهد موحد البلاد

# الملك عبدالعزيز أسس الدولة على الكتاب والسنة والشورى

**احتفى شعب المملكة العربية السعودية بالذكرى الرابعة والثمانين لليوم الوطني الذي صادف هذا العام يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ ذو القعدة ١٤٣٥هـ الموافق ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤م، واليوم الوطني منعطف مهم في تاريخ الوطن المعطاء، ورمز يجسد الانتماء لمملكتنا الحبيبة، ونموذج حي للبذل والعطاء. إنه يوم مفصلي في تاريخ هذه الدولة، فهو إعلان بانتهاء ملحمة الجهاد وتوحيد أركان البلاد تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله، وإيذان ببدء مرحلة جديدة وكفاح من نوع آخر هو بناء الدولة ومؤسساتها والتنمية بجميع مجالاتها.**

**في اليوم الوطني تستحضر الأذهان المعجزة التي حققها بتوفيق من الله تعالى الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ورجاله المغاوير لتوحيد الأجزاء المترامية الأطراف في دولة واحدة وتحت راية واحدة وبسط الأمن في كافة أرجائها، بعد أن سادها الأمن والخوف ردحاً من الزمن.**

**إنها ملحمة بطولية تستلهم منها العبر والدروس في التضحيات وبذل النفس من أجل إعلاء كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله، كلمة التوحيد كانت الهاجس الأهم عند الملك عبدالعزيز وهو يخوض المعارك الواحدة تلو الأخرى، كما أنها كانت في مقدمة الرسائل والوصايا التي حرص على إيصالها لأبنائه، من أجل الحفاظ على وحدة هذه البلاد، وصيانة ما بناه الآباء والأجداد وروووه بدمائهم، رحمهم الله جميعاً، وكتبهم مع النبيين والصديقين والشهداء.**

وفي قراءة لوصايا الملك عبدالعزيز لأبنائه نجد أنها تمحورت في ضرورة العمل بمقتضى الشرع ومراقبة الله سبحانه وتعالى في السر والعلن وإحقاق الحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتحقيق مبادئ العدل والمساواة بين

المواطنين وتلمس حاجاتهم والسهر على راحتهم وتحسين مستوى معيشتهم والعمل على تلبية مطالبهم المشروعة.

**أوصى أبناءه بالاهتمام بالمواطنين والعلماء**

والمتتبع لكلمات الملك عبدالعزيز لأبنائه ونصائحه لهم يدرك مدى حرصه – رحمه الله – على العدل بين الناس والتواضع لهم ومعاملتهم وفق ما يرضي الله سبحانه وتعالى وإرشادهم ونصحهم لما فيه خيري دنياهم وآخرتهم.

ولعل رسالة الملك عبدالعزيز لابنه الملك سعود بعد أن عينه ولياً للعهد ذات معاني بليغة ورسائل مهمة تحمل معاني سامية بالغة الأثر في التمسك بإعلاء كلمة الله تعالى ونصرة الدين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

والصدق في العزيمة والنظر في شؤون الرعية وتحكيم شرع الله، كما أوصاه بالاهتمام بعلماء المسلمين وتوقيرهم ومجالستهم.

**ومما جاء في نص الرسالة التي وجهها لابنه الملك سعود ما يأتي:**

« ... أما من قبل ولاية العهد فأرجو من الله أن يوفقك للخير، تفهم أننا نحن الناس جميعاً ما نعز أحداً ولا نذل أحداً وإنما المعز هو الله سبحانه وتعالى، ومن التجأ إليه نجا ومن اعتز بغيره « عياذاً بالله « وقع وهلك، موقفك اليوم غير موقفك بالأمس ينبغي أن تعقد نيتك على ثلاثة أمور:

**أولاً:** نية صالحة، وعزم على أن تكون حياتك، وأن يكون ديدنك إعلاء كلمة التوحيد، ونصر دين الله، وينبغي أن تتخذ لنفسك أوقاتاً خاصة لعبادة الله والتضرع بين يديه، وعليك بالحرص على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن يكون ذلك كله على برهان وبصيرة في الأمر، وصدق في العزيمة، ولا يصلح مع الله سبحانه وتعالى إلا الصدق والعمل الخفي، والعمل الخفي بين العبد وربه.

**ثانياً»** عليك أن تجد وتجتهد في النظر في شؤون الذين سيوليك الله أمرهم بالنصح سراً وعلانية، والعدل في المحب والمبغض، وتحكيم الشريعة في الدقيق والجليل، والقيام بخدمتها ظاهراً وباطناً، وينبغي ألا تأخذك في الله لومة لائم.

**ثالثاً:** عليك أن تنظر في أمر المسلمين عامة، وفي أمر أسرتك خاصة، اجعل كبيرهم والداً ومتوسطهم أخاً، وصغيرهم ولداً، وهم نفسك لرضاهم، وامح زلاتهم وأقل عثراتهم، وانصح لهم، واقض لوازمهم بقدر إمكانك .. فإذا فهمت وصيتي هذه ولازمت الصدق والإخلاص في العمل فأبشر بالخير.

أوصيك بعلماء المسلمين خيراً، احرص على توقيرهم ومجالستهم، وأخذ نصيحتهم .. واحرص على تعليم العلم لأن الناس ليسوا بشيء إلا بالله ثم بالعلم ومعرفة العقيدة « احفظ الله يحفظك» ....»

كما كان منهج الشورى مبدأ أساسي في سياسة الملك عبدالعزيز وإدارته للدولة، فقد انتهج -رحمه الله- في تعامله مع مواطنيه سياسة قائمة على الشورى والتناصح مع الرعية واغتنام الفرص لتبادل الرأي مسترشدا بما جاء به الدين الإسلامي قال تعالى: « وأمرهم شورى بينهم» وقوله عز وجل: « وشاورهم في الأمر».

# اليوم الوطني

**أساس أحكامنا ونظمنا هو الشرع الإسلامي**

ونسترشد ذلك في الخطاب الذي ألقاه الملك عبد العزيز - طيب الله ثراه - في الجلسة الافتتاحية لمجلس الشورى في السابع من ربيع الأول من عام ١٣٤٩هـ الموافق الأول من آب (أغسطس) ١٩٣٠ حيث يقول - رحمه الله- مخاطبا أعضاء المجلس: « إن أمامكم اليوم أعمالاً كثيرة من موازنة للدوائر الحكومية ونظم من أجل مشاريع عامه تتطلب جهودا أكثر من جهود العام السابق وأن الأمة تنتظر منكم ما هو المأمول منكم من الهمة وعدم إضاعة الوقت الثمين ».

وقد حرص الملك عبد العزيز - رحمه الله- على إرساء مبادئ السياسة السعودية من منطلق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف حيث أصبحت هي النهج الذي يتوخاه في كل علاقاته وتعاملاته مع الآخرين ومن خلال هذا النهج اكتسبت السياسة السعودية الصدق والوضوح الذي تسير عليه حتى اليوم في تعاملاتها مع جميع الدول.

وفي ذلك يقول الملك عبد العزيز مخاطباً أعضاء مجلس الشورى ومحدداً

لهم الطريق الصحيح الذي يسلكونه والمنهج السوي الذي يسيرون عليه: "وإنكم تعلمون أن أساس أحكامنا ونظمنا هو الشرع الإسلامي، وأنتم في تلك الدائرة أحرار في سن كل نظام وإقرار العمل الذي ترونه موافقا لصالح البلاد على شرط ألا يكون مخالفاً للشريعة الإسلامية، لأن العمل الذي يخالف الشرع لن يكون مفيداً لأحد والضرر كل الضرر هو السير على غير الأساس الذي جاء به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم».

كلمات وضع فيها موحد هذه البلاد تعاليم الإسلام هي المرجع لكل نظام، ولكل القرارات التي يتخذها، ولجميع تعاملاته، وعلاقاته معه الآخرين، فما يتفق مع الإسلام يأخذ به وما يتنافى مع الإسلام يتركه غير مأسوف عليه.

كما أوصى – طيب الله ثراه – أعضاء مجلس الشورى بالاهتمام بتأمين راحة الحجاج حيث يقول: "ولا أحتاج في هذا الموقف أن أذكركم بأن هذا البلد المقدس يتطلب النظر فيما يحفظ حقوق أهله وما يؤمن الراحة لحجاج بيت الله الحرام، ولذلك فإنكم تتحملون مسؤولية عظيمة إزاء ما يعرض عليكم من النظم والمشاريع سواء كانت تتعلق بالبلاد أو بوفود الحجاج من حيث اتخاذ النظم التي تحفظ راحتهم واطمئنانهم في هذا البلد المقدس".

وكان الملك الموحد – رحمه الله – قد عمل على ترسيخ الشورى على أرض الواقع، بعد دخوله الحجاز، ففي يوم ١٣٤٣/٥/٢٢ هـ، (١٩٢٤م) جمع أهالي الحجاز في صعيد واحد وألقى فيهم خطاباً شعبياً حول اعتماد الدولة بشكل أساسي على قيمة الشورى، والمشاركة الشعبية ودور الأمة في السياسة فقال/ «، وما أرى لكم أحسن من أن تلقى مسؤوليات الأعمال على عواتقكم، وأريد منكم أن تعينوا وقتاً يجتمع فيه نخبة العلماء، ونخبة الأعيان، ونخبة التجار، وينتخب كل صنف من هؤلاء عدداً معينا كما ترتضون وتقررون ... ثم هؤلاء الأشخاص يستلمون زمام الأمور فيعيّنون لأنفسهم أوقاتاً معينة يجتمعون فيها ويقررون ما فيه المصلحة للبلد» (البلاد العربية السعودية : فؤاد حمزة ٩٨

**لا أريد مجلساً صورياً مزيفاً يتم فيه الخضوع لإرادة شخصٍ واحد**

ولكي لا يكون المجلس المنتخب شعبياً مجلساً صورياً مزيفاً يتم فيه الخضوع لإرادة شخصٍ واحد..بادر الملك عبدالعزيز بتوضيح قيمة المجلس واستقلاله التام واستقلال إرادته المطلقة فقال « تجدون بعض الحكومات تجعل لها مجالس للاستشارة... ولكن كثيراً من تلك المجالس تكون وهمية، تشكل ليقال إنّه هناك مجالس وهيئات، ويكون العمل بيد شخص واحد، أما أنا فلا أريد هذا المجلس الذي أدعوكم لانتخابه أشكالاً وهمية، وإنما أريد شكلا حقيقيا يجتمع فيه رجال حقيقيون يعملون جهدهم في تحري المصلحة العامة » (البلاد العربية السعودية : فؤاد حمزة ص ٩٩.

ثم أكد على الشرعية الشعبية للمجلس الأهلي هذا (الذي يماثل المجلس البلدي حالياً) مؤكداً على أهمية انتخابهم بطريقة حرة ونزيهة فقال «فأرجوكم بعد هذا المجلس أن تجتمعوا بالسرعة الممكنة، وذلك بعد أن تنظموا لي قائمة بأسماء الذين سيجتمعون من كل صنف من الأصناف الثلاثة لأقابلها على القائمة التي عندي فأتحقق من أن جميع أهل الرأي اشتركوا في انتخاب المطلوبين.

وكرر الملك عبدالعزيز «لا أريد أوهاماً وإنما أريد حقائق» (البلاد العربية السعودية : فؤاد حمزة ص ٩٩).

**وكان من أهم صلاحيات ذلك المجلس الأهلي الذي جاء في بيان الملك:**

١ ـ تنظيم أمور البلدية، ووضع لوائح صالحة له وكذلك النظر في المسائل الصحيحة والوسائل اللازمة لذلك.

٢ ـ النظر في نظام المحاكم الشرعية وترتيبها بصورة تضمن توزيع العدل وتطبيق الأحكام الشرعية.

٣ ـ تدقيق مسائل الأوقاف والنظر في أبواب الصرف الشرعية.

٤ ـ النظر في حفظ الأمن داخل البلاد وترتيب الشرطة اللازمة لذلك.

٥ ـ تعميم التعليم الديني، والسعي في تعميم القراءة والكتابة.

٦ ـ النظر في المسائل المرقِّية للتجارة والمسهلة لسبلها وترقية وسائل البرق والبريد.

٧ ـ تشكيل لجان دائمة لحل المشكلات الداخلية.

ورغبة في توسيع دائرة المشاركة، فقد تم حل المجلس السابق، وصدرت الإرادة السلطانية في ١٣٤٤/١/٨هـ، الموافق ١٩٢٥/٧/٢٨م، بتشكيل مجلس منتخب يمثل جميع حارات مكة المكرمة، وعددها (١٢) حارة، على أن يكون إثنان من العلماء، وواحد عن التجارة، إضافة إلى ثلاثة أعضاء يعينهم

السلطان عبد العزيز من أعيان البلد. وهنا نلحظ الجمع بين الانتخاب والتعيين. حيث جاء المجلس برئاسة الشيخ / محمد بن عبد الرحمن المرزوقي، والشيخ / عبد القادر بن علي الشيبي، نائباً للرئيس، و(١٥) عضواً، والشيخ / محمد سرور الصبان، أميناً للسر.

و جاء هذا المجلس أكثر تنظيماً عن سابقه، وذلك بوجود نائب للرئيس، وأمين للسر، وافتتح المجلس في يوم الثلاثاء ١٣٤٤/١/١٣هـ، الموافق ١٩٢٥/٨/٢م. وجاءت تعليمات تشكيل هذا المجلس في ست مواد، حددت شروط العضوية، وآخر موعد للاقتراع، ومن لهم حق الاقتراع، وهي تعد النواة لنظام مجلس الشورى الذي تأسس فيما بعد، أما ما يتعلق باختصاصاته؛ فقد تمت صياغتها في سبع مواد، تشمل: تنظيم جميع الأمور وترتيبها في المحاكم، والأمور البلدية، والأوقاف، والتعليم، والأمن، والتجارة، إضافة إلى تشكيل لجان دائمة لحل المشكلات التي يُرجع فيها إلى العرف بما لا يخالف أصلاً من أصول الشريعة الإسلامية.

## مجلس الشورى لعام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦هـ:

و ضمن المراحل التي مرت بها البلاد نحو توحيدها، وبناء دولة مؤسسات قادرة على النهوض بالدولة والمجتمع ؛ فقد صدرت موافقة الملك عبدالعزيز في ١٣٤٥/٢/٢١هـ، الموافق ١٩٢٦/٨/٢٩م على التعليمات الأساسية لنظام الحكم، ومن ضمن تلك التعليمات القسم الرابع الخاص بالمجالس، ومنها ما يتعلق بمجلس الشورى وهي المواد: (٢٨)، و(٢٩)، و(٣٠)، و(٣١)، و(٣٦)، و(٣٧). أشارت هذه المواد إلى مقر المجلس، وتسميته بمجلس الشورى بدلاً من الاسم السابق المجلس الأهلي، وتشكيلة أعضائه الذين بلغ عددهم (١٢) عضواً، وتحديد انعقاد جلساته، ومن لهم حق حضور الجلسات، ومدة العضوية بسنة واحدة.

و لم ترد هذه المواد في مجملها في تعليمات تشكيل المجلس السابق، وتم حل هذا المجلس في ١٣٤٦/١/٧هـ، الموافق ١٩٢٧/٧/٦م.

## التأسيس الفعلي لمجلس الشورى عام ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م:

بعد يومين من حل المجلس السابق أي في ١٣٤٦/١/٩هـ، الموافق ١٩٢٧/٧/٨م صدر أمر ملكي بتعديل القسم الرابع من التعليمات الأساسية، وهي الخاصة بمجلس الشورى، بحيث يعمل المجلس وفقاً للنظام الجديد المعدل، وقد تكون المجلس لهذا العام من ثمانية أعضاء لمدة سنتين، ووفقاً للنظام فإن تشكيل الأعضاء يتم بانتخاب الحكومة أربعة بعد استشارة أهل الفضل والخبرة، وأربعة تختارهم الحكومة بمعرفتها يكون إثنان منهم من أهل نجد.

أما نظام المجلس، فقد صدر في خمس عشرة مادة، أظهرت في تنظيمها تجارب المجلس السابقة. وهو بذلك يعد أول نظام للمجلس، ويلزم بأعضاء مفرغين عددهم (٨) أعضاء، برئاسة النائب العام لجلالة الملك سمو الأمير / فيصل بن عبد العزيز، على أن ينعقد المجلس مرتين في الأسبوع، ويمكن أن يجتمع أكثر من ذلك بناء على دعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة.

وبهذا يعد هذا العام تاريخ التأسيس الفعلي لمجلس الشورى في عهد الملك عبد العزيز، وقد افتتح الملك عبد العزيز دورته الأولى في ١٣٤٦/١/١٤هـ، الموافق ١٩٢٧/٧/١٣م، وعقدت أولى جلساته في يوم الأحد ١٣٤٦/١/١٨هـ، الموافق ١٩٢٧/٧/١٧م.

## مجلس الشورى لعام ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م:

و نظراً لكثرة الأعمال المنوطة بالمجلس، فقد اقتضت المصلحة إجراء بعض التعديلات في نظامه، حيث صدر في العام نفسه نظام آخر معدل في أربع عشرة مادة، وكانت التعديلات التي تم إدخالها في هذا النظام، هي:

أطلق العدد الذي يؤلف منه أعضاء المجلس، وبلغ العدد ذلك العام (١٢) عضواً، بعد أن كان محدداً بثمانية أعضاء. كما أشارت المادة الثانية إلى تعيين نائب دائم للمجلس من قبل الملك، وأن ينتخب نائب ثان من قبل المجلس، وحددت المادة الثامنة انعقاد جلسات المجلس يومياً بعد أن كانت مرات انعقاده إثنتين في الأسبوع.

كما صدر عن المجلس في العام نفسه ملحق للنظام في سبع مواد، تمت صياغته ليكون أكثر ملاءمة وتنظيماً لسير أعمال المجلس، وقد صدر لاحقاً بعد إدخال بعض التعديلات، تحت اسم؛ (النظام الداخلي لمجلس الشورى)، في أربع وعشرين مادة.

استمر مجلس الشورى بنظامه المذكور دون تعديل، وظل يمارس قدراً واسعاً من الصلاحيات إلى أن تأسس مجلس الوزراء عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م، حيث جرى توزيع الكثير من صلاحيات مجلس الشورى بين مجلس الوزراء، والأجهزة الحكومية الجديدة، والمطورة وفق أنظمتها، لكن مجلس الشورى ظل يواصل جلساته ويستعرض ما يحال إليه وفق نظامه.

# اليوم الوطني

## راية التوحيد والقوة والعدل.. رمز العلم السعودي

أثبتت الدراسات التاريخية أن علم المملكة الذي تتوسطه عبارة التوحيد (لا إله إلا الله محمد رسول الله) جاء متوارثاً من تلك الراية التي كان يحملها حكام آل سعود حين نشرهم للدعوة الإسلامية..

ويقول الباحث والمؤرخ «عبدالرحمن الرويشد»: إن الراية السعودية إبان الدولة السعودية الأولى كانت خضراء مشغولة من «الخز» و «الإبريسم»، وقد كتب عليها عبارة التوحيد (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، وكانت معقودة على سارية بسيطة، وقد استمرت هذه الراية من عهد المؤسس الأول الإمام محمد بن سعود وابنه الإمام عبدالعزيز بن محمد وابنه الإمام سعود بن عبدالعزيز وابنه الإمام عبدالله بن سعود.

ويضيف الرويشد: إن علم المملكة اليوم هو نفس الراية والبيرق الذي كان يحمله جند الدولتين (السعودية الأولى والثانية) منذ نشأتهما، وهو عبارة عن قطعة من القماش الأخضر خط في منتصفها بخط واضح عبارة (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وتحت العبارة رُسِمَ سيف، يرمز إلى القوة والجهاد في سبيل الله لإعلاء كلمة التوحيد خفاقة في ربوع الكون. ونصت التعليمات على أن يكون العلم الوطني مستطيل الشكل، عرضه يساوي ثلثي طوله، ولونه أخضر، يمتد من السارية إلى نهاية العلم، وتتوسطه عبارة (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وأسفل العبارة سيف مسلول، تتجه قبضته إلى القسم الأدنى من العلم.

وأضاف الرويشد: «أن هناك تعليمات تنص على أن يكون هناك علم خاص للملك، يطابق العلم الوطني في أوصافه، ويطرز في الزاوية الدنيا منه والمجاورة لسارية العلم شعار المملكة».

### مشهد رائع وفريد

ويشير «الرويشد» إلى أن أول راية رفعت في العهد السعودي الأول كانت عام (١٧٤٤م)، موضحاً أن «ابن بشر» ذكر في تاريخه أن الإمام عبد العزيز بن محمد الحاكم الثاني في الدولة السعودية الأولى، وابنه الإمام سعود كانا يبعثان رسلهما إلى رؤساء القبائل، ويحددان لهم يوماً ومكاناً معلوماً على ماء معين، وتتقدمهما الراية، فتنصب على ذلك المورد، فلا يتخلف أحد

من رؤساء القبائل، موضحاً أن القبطان الإنجليزي «آي آر بيرس» شاهد من على ظهر سفينة «بيرسيوس» التابعة للبحرية البريطانية استعدادات مبارك الصباح والإمام عبدالرحمن الفيصل لمعركة الصريف، حيث وصف الاستعدادات قائلاً : «حقاً لقد كان المشهد رائعاً وفريداً وأظن أنه كان هناك ما لا يقل عن عشرة آلاف رجل وكان من بينهم قوات آل سعود التي كانت تحمل راية خضراء اللون وقد كتب عليها (لا إله إلا الله محمد رسول الله).

## لون العلم وعبارة التوحيد

وأوضح «الرويشد» أنه كان يتولى خياطة الرايات وإعدادها والكتابة عليها أهل بيت معروف في الرياض، ويذكر أن آخر من تولى شأن راية الملك عبدالعزيز هو «عبد الله بن محمد بن شاهين»، ثم أوكل الأمر بعد ذلك إلى الشيخ «سعد بن سعيد» وابنه «عبدالمحسن بن سعد بن سعيد» من أهل الرياض، ثم آل أمرها فيما بعد إلى جهات اختصاصها، وفي يوم ١٣٥٧/١/١٢هـ الموافق ١٩٣٨/٣/١٣م صدر نظام رفع العلم بالأمر السامي الكريم رقم ٧/٤/١ ونشر في الجريدة الرسمية،

لافتاً النظر إلى أن اللون الأخضر اختير كرمز إلى رياض الجنة، وعبارة التوحيد تعبيراً عن وحدانية الله والتأكيد على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو رسول الله وخاتم النبيين. وقد ذكر الريحاني في تاريخه: إن الراية التي حملها الملك عبدالعزيز - يرحمه الله - في أول عهده كان الجزء الذي يلي السارية منها أبيض، وكان فيها جزء أخضر، وكانت مربعة تتوسطها عبارة (لا إله إلا الله محمد رسول الله) ويعلوها سيفان متقاطعان، ثم تغير شكلها - بعد ذلك - فضمت سيفاً واحداً تحت كلمة الشهادة كتب تحته «نصر من الله وفتح قريب».

## حاملوا البيرق

ويعدد عبدالرحمن الرويشد أبرز من حمل البيرق في العصور السعودية على النحو الآتي: أولاً «إبراهيم بن طوق»: من أسرة آل طوق (المعامرة) من سكان الدرعية، ولم يمددنا التاريخ بمزيد من المعلومات عنه، ولا عما كانت تتطلبه مهنة حمل الراية، وإن كان «ابن بشر» قد أفادنا في تاريخه أن الإمام عبدالعزيز الحاكم الثاني في الدولة السعودية الأولى وابنه سعود كانا يحددان مكاناً معلوماً على ماء معين في يوم معروف لاجتماع الناس، وأنه يتقدم إلى ذلك المكان لرفع الراية (البيارق) التي تنصب على ذلك المورد،

وعندما تناول ابن بشر سيرة الإمام (تركي) مؤسس الدولة السعودية الثانية قال: كان ذلك الإمام يكتب لأمراء البلدان يأمرهم بالخروج والاجتماع في مكان معين، ثم يخرج الراية من قصره فتنصب قريبة من باب قصر الحكم في الرياض قبل خروجه بيوم أو يومين.

مضيفاً أن ثاني من حمل البيرق هو «عبدالله أبو نهية»: وقد أشار إليه المؤرخ «ابن بشر» وإلى بطولاته ومواقفه في الدفاع عن بلدة الدرعية عند حصارها عام ١٢٣٣هـ (١٨١٨م)/ وآل «أبو نهية» أسرة عريقة من أسر الدرعية تسكن بقيتهم اليوم محافظة الأحساء وما حولها، وقد توفي «عبدالله أبو نهية» إبان ذلك الحصار الغاشم عام ١٢٣٣هـ (١٨١٨م)، وثالثهم هو «الحميدي بن سلمة» وآل «سلمة» أسرة من أسر الرياض المعروفة منذ القدم، ويتذكر الناس عدة أسماء من هذه الأسرة ممن حمل الراية في الدولة السعودية الثانية، منهم «الحميدي» الذي توفي في إحدى المعارك، مشيراً إلى أن رابع من حمل البيرق وهو «صالح بن عبدالله بن هديان» من أسر الرياض المعروفة، وقد حمل الراية في آخر الدولة السعودية الثانية وأول الثالثة.

كما كان ممن حمل راية أبناء سعود بن فيصل، وقد كلفه الملك عبدالعزيز بحمل راية حجاج العارض السنوية التي كان ينطلق بها مع الراية في كل سنة، ويلتف حولها الحجاج حتى مكة، ثم يعود بها مع القوافل إلى حيث انطلقوا، وقد ظل ذلك التقليد متبعاً في أول عهد الملك عبدالعزيز حتى إعلان توحيد المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١هـ (١٩٣٢م).

ويستمر الرويشد في سرد أسماء حاملي البيرق حيث ذكر أن خامسهم هو «إبراهيم الظفيري» من قبيلة «الظفران» وهي أسرة متحضرة من أسر

الرياض، لهم بساتين نخيل غربي الرياض، تعرف بنخيل «الظفران»، ثم عرفت فيما بعد ب (الشرقية) في الرياض، وقد حمل «إبراهيم» الراية ل (عبدالله بن فيصل) ثم لأخيه (سعود بن فيصل) ثم وكلت إليه رئاسة قلعة الحامية في جزيرة قطر، وهي قلعة سعودية كانت تحمى من قبل الدولة السعودية قديماً.

موضحاً أن السادس هو «عبداللطيف بن حسين المعشوق» من أسرة «آل المعشوق» المعروفة، من سكان الدرعية ثم الرياض، ولهم صلة قديمة بالأسرة السعودية في أدوارها الثلاثة، ويلقب هذا البيارقي الشجاع بلقب «الشليقي»، وكان قد حمل الراية للإمام (سعود بن فيصل) وعندما خرج الإمام (عبدالرحمن بن فيصل) بعائلته إلى الكويت التحق بهم آل المعشوق، وكان «عبد اللطيف» أول من حمل الراية للملك عبدالعزيز عام ١٣١٩هـ (١٩٠٢م)، وتوفي في معركة البكيرية عام ١٣٢٢هـ (١٩٠٤م) بعد أنه شهد كل المعارك قبلها، حاملاً الراية الخضراء، ولم يتخلف حتى عن معركة واحدة،

وبين الرويشد أن «منصور بن عبداللطيف المعشوق» هو سابع من حمل البيرق وهو ابن حامل الراية السابق، حيث حمل راية الملك عبدالعزيز في المعركة نفسها، ولم يلبث أن توفي تحت الراية ودفن الاثنان معاً في أرض البكيرية.

وكشف الباحث الرويشد أن «عبدالرحمن بن مطرف» هو ثامن من حمل البيرق حيث تسلم الراية بعد آل معشوق وحملها في معركة «روضة مهنا» عام ١٣٢٤هـ (١٩٠٦م)، وأصيب بعدة جراحات، وكان يحمل الراية أثناء علاج جراحه من قبل شخصيات أخرى، لكنه يعود إلى حملها حتى تم للملك عبدالعزيز توحيد مملكته، بل وحملها في أوقات السلم وقبلها أيام الحرب، ثم حملها ابنه «منصور» ثم حفيده «مطرف» ثم «عبدالرحمن بن مطرف بن منصور الثاني»، وما تزال الراية المظفرة في يد «آل مطرف»، وهم أسرة معروفة من أسر الرياض، موضحاً أنه ما دمنا بصدد تعداد من حملوا الراية السعودية المظفرة ممن أشار إليهم التاريخ أو تداولت ذكرهم الألسنة، فإن من الإنصاف أن نشير إلى رجال آخرين حملوا هذه الراية في ظروف استثنائية، وخاضوا بها بعض المعارك، مثل«علي بن حويل» من آل حويل، و« إبراهيم بن ودعان» و« محمد بن عبدالله بن ريس» وغيرهم، وجميعهم من أهل الرياض، مؤكداً أن لكل بلدة من بلدان نجد، ولكل هجرة من هجر البادية، علم يحمله شخص من بينهم، وهو العلم الوطني نفسه الذي يحمله الحاكم من آل سعود، الذي ينطلق من عاصمة ملكه.

## علم الملك الخاص

ويتحدث الباحث «الرويشد» عن العلم الخاص بالملك فيقول: إنه في عهد الملك فيصل – يرحمه الله – صدر الأمر الملكي رقم م/٣ في ١٣٩٣/٢/١٠هـ (١٩٧٣م) الخاص بنظام العلم السعودي، وجاء من ضمن فقراته استحداث علم الملك الخاص، وهو العلم الوطني مضاف إليه شعار المملكة باللون الذهبي في الركن الأيمن أسفل العلم، على النحو الآتي: «أن يكون لجلالة الملك علم خاص يطابق العلم الوطني بأوصافه، ويطرز في زاويته الدنيا المجاورة لعود العلم شعار الدولة وهو السيفان المتقاطعان تعلوها نخلة، ويطرز بخيوط حريرية مذهبية».

## العلم السعودي لا يلف على الأكفان

يذكر أن العلم السعودي لم يسبق له في عمره الطويل أن لفَّ على أكفان أو جثث للموتى من الملوك والقادة، كما نص النظام على ألا ينكس أبداً في مناسبات الحداد، ولا يحنى لكبار الضيوف عند استعراض حرس الشرف كما هو معروف في كثير من الدول، وهي ميزة ينفرد بها عن باقي أعلام العالم، كما ورد في نظام استعمال العلم في حالة الحداد (المادة ١٦) : أن يرفع العلم السعودي الخالي من كلمة التوحيد منكساً في المدة المقننة لهذا الغرض، وفي (المادة ١٧) يكون تنكيس العلم الخالي من شعار التوحيد بوضعه في منتصف العمود المنصوب عليه.

# اليوم الوطني

# مجلس الشورى يهنئ القيادة والشعب بذكرى اليوم الوطني

**رفع مجلس الشورى التهاني والتبريكات لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ولصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين – يحفظهم الله تعالى – بمناسبة الذكرى الرابعة والثمانين لليوم الوطني للمملكة العربية السعودية.**

**كما هنأ المجلس الشعب السعودي بهذه المناسبة العزيزة متمنياً لهم وللوطن مزيداً الخير والرفاه، والتقدم والازدهار.**

**وقال المجلس في بيان له تلاه معالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو خلال الجلسة السابعة والخمسين التي عقدها المجلس يوم الاثنين ٢٧ ذو القعدة ١٤٣٥هـ : إن يوم الثالث والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٣٢م الموافق ١٩ جمادى الأولى ١٣٥١هـ هو مولد تأسيس أول وحدة عربية على شبه الجزيرة العربية حينما أعلن موحد هذه البلاد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود توحيد المملكة العربية السعودية بعد أن سطر ورجاله المخلصون ملحمة بطولية تاريخية على أرض الجزيرة العربية امتدت لأكثر من ثلاثين عاماً، لتوحيد أجزاء هذا الوطن .**

واستذكر المجلس في بيانه حرص المؤسس – رحمه الله – على منهج الشورى وما شكله في بناء الدولة وتأسيس نظام الحكم والإدارة والذي جعل هذه البلاد تتميز في نظام حكمها وإدارتها، مضيفاً أن أول القرارات التي اتخذها الملك عبد العزيز – يرحمه الله– بعد توحيد أركان البلاد كان أمره بتكوين مجلس للشورى؛ لإيمانه العميق بأهمية مبدأ الشورى في إدارة شؤون البلاد وقد سار أبناؤه البررة من بعده على هذا النهج القويم في إدارة شؤون الدولة.

وأضاف المجلس: إن هذه الذكرى مناسبة عظيمة في كل عام يتوقف عندها أبناء هذا الوطن لقراءة الحاضر في هذا العهد الزاهر.. عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – يحفظه الله – عهد الخير والنماء، عهد الإصلاح والتحديث للأنظمة، والنقلة النوعية في إدارة الدولة بما يواكب المستجدات ومتغيرات العصر، ويستجيب للتطورات المتلاحقة التي تشهدها المملكة العربية السعودية على أكثر من صعيد، ويساير المكانة الرائدة التي باتت تتبوأها المملكة العربية السعودية على المستوى العالمي.

ولفت البيان إلى أن المملكة العربية السعودية خاضت ملحمة كبرى في سبيل النهضة التنموية حيث شهدت تطوراً في القطاعات والخدمات كافة، وبخاصة ما يتعلق بتنمية إنسان هذه البلاد فهو عماد التنمية ومرتكزها، وهدفها، لذلك أولى خادم الحرمين الشريفين قطاع التعليم جل عنايته ورعايته، فأمر بمشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم العام، والتوسع في إنشاء الجامعات، مشيراً إلى أن الدولة عملت على كافة السبل لتحقيق رفاهية المواطن وحرصت على تقديم الخدمات والرعاية الصحية والاجتماعية بما يحقق العيش الكريم لأبناء هذا الوطن.وختم المجلس بيانه بأن مجلس الشورى وهو يحتفي بهذا اليوم المجيد وما تحقق بعده من إنجازات ليسأل الله تعالى أن يحفظ قائد المسيرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وأن يمدهم بالعون والتوفيق، ويديم على هذه البلاد أمنها واستقرارها.

# اليوم الوطني

## في تصريح بمناسبة اليوم الوطني

## رئيس مجلس الشورى :

# العلاقة الوثيقة بين القيادة والشعب أساس أمن المملكة واستقرارها

**قال معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إن في حياة الأمم والشعوب أيامٌ خالدة خلدها التاريخ وحفظها في ذاكرته للأجيال المتعاقبة، واليوم الوطني للمملكة العربية السعودية هو يوم لا يُنسى شَهِدَ إعْلانَ ميلادَ دولة فتية وأوَّلَ وحْدة عربية بعد ملحمة الكفاح التي خاضها الملكُ المُوحِّدُ عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود – رحمَهُ الله – ورجَالُه المُخْلِصون لتوحيد أجزاء هذه البلاد وبسط الأمْنَ في كافة ربُوعها وتأسيس أركانَ هذه الدولة الحديثة على هدي من كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وعلى أُسُس متينة من العدل والشورى، فجمع شمل سكانها بعد الفرقة والتناحر، وأرسى قواعدَ الأمن والاستقرار بدلاً من الفوضى والصراعات ، ونشرَ العلْمَ ليُبَدِّدَ ظَلامَ الجهل.**

**وأضاف معاليه في كلمة بمناسبة الذكرى الرابعة والثمانين لليوم الوطني: إن ذكرى اليومُ الوطني احتفاءٌ بعهد جديد من الاستقرار السياسي والأمني، والوحدة الوطنية والتلاحم الاجتماعي، والنقلة الكبرى التي شهدتها المملكةُ العربيةُ السعودية في شتى المجالات في هذا العهد الزاهر عهدُ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز –حفظهُ الله – الذي أولى مواطنيه جُلَّ اهتمامه وعنايته ترجمها بالمشروعات التنموية العملاقة التي غطت كُلَّ رُبُوعَ الوطن وعَمَّت بخَيْرِها المواطنينَ كافةً وحَرِصَ على تنويع مصادرَ الطاقة في المملكة بدلاً من الاعتماد على مُشْتَقات البترول بالاستفادة من مصادر الطاقة المتنوعة التي تتوفرُ بالمملكة فأنشأ مدينةَ الملك عبدُالله للطاقة الذرية والمتجددة.**

**ولفت معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ النظر إلى أن خطى الإصلاح والتحديث التي تميز بها العهدُ الزاهرُ شملت تحديثُ الأنظمة وبناء دولة المؤسسات والمعلوماتية في شتى المجالات ، مما يُعزِّزُ قُدْرة مؤسسات الدولة على النهوض بمسؤولياتها وفقاً لمتطلبات العصر.**

وأشار إلى أن الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وخدمةُ ضيوف الرحمن كانت في أولويات اهتمامات خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – حيث أمر بتوسعة الحرم المكي الشريف ومسجد المصطفى – صلى الله عليه وسلم – بالمدينة المنورة في أكبر توسعة شهدها الحرمان الشريفان على مر التاريخ، إلى جانب تطوير منطقة جسر الجمرات، وتيسير تَنَقُّل الحجاج بين المشاعر من خلال جملة من المشروعات بينها قطار المشاعر.

ونوه معالي رئيس مجلس الشورى بالمكانة الاقتصادية الرائدة التي تبوأتها المملكةُ العربية السعودية بفضل سياساتها الاقتصادية المتزنة مما

# اليوم الوطني

أهَلها للدخول ضمن مجموعة دول العشرين الاقتصادية العالمية، إلى جانب سياساتها الثابتةُ التي تقومُ على مبدأ الحق والعدل، فكانت المملكةُ دوماً إلى جانب القضايا العربية والإسلامية تعملُ على نُصرتها ودعمها في مختلف المحافل الدولية.

كما نوه بالوحدة الوطنية وقوة العلاقة الحميمية بين القيادة والشعب التي كانت بفضل من الله من أهم أسباب استقرار هذه البلاد المباركة. وقال: إنه بالرغم من التحديات والأخطار التي تَمُرُ بها المنطقةُ، ظَلتْ المملكةُ العربيةُ السعوديةُ بمنأى عن تلكَ الفوضى والصِّراعات التي تشهدها بعض الدول العربية بفضل من الله ثم بفضل وِحْدتها الوطنية، ونَسيجَها الاجتماعي الذي يستَمِدُ قُوَّتَهُ من العلاقة الوثيقة بين الحاكم والمَحْكُوم، تلك العلاقة التي يَحْرِصُ خادمُ الحرمين الشريفين الملكُ عبدُالله بن عبدالعزيز بمساندة ولي عهده الأميرُ سلمانَ بن عبدالعزيز وليٍّ وليِّ العهد الأميرُ مقرنُ بن عبدالعزيز على تعزيزها بالقرارات والمبادرات التي تَسْتَهدِفُ تحقيقَ المزيد من الرفاهية والرخاء للمواطن، والنُّهُوض بالوطن والارتقاء به إلى مدارج التَّقَدُم بين الأمم.

وبارك معاليه الجهود الكبيرة التي تُذكَرُ فتُشْكَرُ لخادم الحرمين الشريفين لمحاربة الإرهاب واجتثاث منابعه الفكرية والتمويلية بإصدَاره عدداً من الأوامر الملكية التي تَهْدُفُ إلى حِفْظ أمن هذا الوطن واستقْراره وصيانة مُقَدرَاته ومُكْتَسباته، والحفاظ على أبْنَائنا من التَّطَرُف والغُلوِّ، فهم مستهدفون في عقيدَتهم وأفكارهم من أعداء هذه الدولة والمتربصينَ بها لزعْزَعَة أمنها واستقرارها..

ولفت النظر إلى اهتمام الملك عبدُالله بن عبدالعزيز لمكافحة الإرهاب على الصَّعيد الدولي مبرزاً دَعوتَه – يحفظه الله – إنشاءَ المركزَ الدوليِّ لمكافحة الإرهاب والإعلان عن تَبَرُع المملكة بمبلغ مائة مليون دولار دعماً للمركز، ومبادرته للمؤتمر العالمي للحوار بين أتباع الأديان السماوية والثقافات توج بإنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار العالمي في العاصمة النمساوية فيينا.

وأشار معالي رئيس مجلس الشورى في هذا السياق إلى الاجتماع الإقليمي لمكافحة الإرهاب في المنطقة الذي عقد في محافظة جدة بحضور وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية والذي جاء في ظل تعاظم خطر الإرهاب في المنطقة وتزايد عدد التنظيمات الإرهابية التي تقف وراءه، وهذا بلا شك يندرج ضمن الجهود التي تبذلها المملكة لمحاربة الإرهاب.

وقال معاليه : إن المتتبعُ لتاريخ الحكم في المملكة العربية السعودية مُنذُ تأسيسها يجدُ أنه قامَ على منهج الشورى، فقد اعتمدَ الملكُ عبد العزيزُ وأبناؤه البررة من بعده الشورى منهجاً للحكم وإدارة شؤون هذه الدولة، ولذلك فإن نطاقَ تطبيقُهم لهذا المبدأ واسعٌ وشاملٌ التزاماً بقول الحق تباركَ وتعالى ((وأمرهم شورى بينهم)).

وأضاف : وبتوفيق من الله تعالى ثم بدعم ولاة الأمر أصبحَ المجلسُ سنداً قوياً للدولة، وحلقةً رئيسةً في منظومة السلطة التنظيمية في المملكة، وشريك رئيس في صنع القرارات الوطنية، وفي المعالجات الناجحة للكثير من القضايا الجوهرية التي تهم الوطن والمواطن، وطرح الرؤى للتطلعات والطموحات المستقبلية، كما أن المجلس ومن خلال الدبلوماسية البرلمانية وعضويته الفاعلة في العديد من الاتحادات البرلمانية سواءً على المستوى العالمي أو القاري أو الإقليمي داعم ومساند لمواقف المملكة تجاه مختلف القضايا العربية والدولية.

وفي ختام كلمته رفعَ معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ أصدَقَ التهاني لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز وولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء – حفظهم الله – بمناسبة ذكرى اليوم الوطني لبلادنا – حرسها الله، وأدام عليها أمنها واستقرارها.

# اليوم الوطني

## الدكتور الجفري بمناسبة اليوم الوطني:

# في عهد الملك عبدالله.. منجزات حضارية.. ورعاية أبوية لشباب الوطن

أوضح معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري أن إعلان توحيد المملكة العربية السعودية هو ثمرة الملحمة البطولية التاريخية التي خاضها الملك المؤسس لهذا الكيان عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود – طيب الله ثراه – على امتداد اثنين وثلاثين عاماً من الكفاح والجهاد مع رجاله المخلصين، ليجمع شتات البلاد بعد فرقة، ويقضي على الصراع والنزاع بين الجماعات والقبائل، ويوحد أبناءها تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويرسخ قواعد الدولة الحديثة على مبادىء الشريعة الإسلامية السمحاء، والعقيدة الصافية، وينشر العلم، ويرسي الأمن والأمان، بعد أن ساد الجهل والخوف وقطاع الطرق أرجاء الجزيرة العربية ردحاً من الزمن.

وأشار إلى أن ذكرى اليوم الوطني الرابع والثمانين لإعلان توحيد المملكة الذي يحل هذا العام يوم الثلاثاء الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة ١٤٣٥هـ الموافق الثالث والعشرين من شهر سبتمبر ٢٠١٤م مناسبة للوقوف عند الشخصية الفذة العبقرية للملك عبد العزيز - رحمه الله - واستلهام العبر والدروس من سيرة هذا القائد الذي صنع مجد هذه البلاد، واستطاع بحنكته ونافذ بصيرته، وقبل ذلك كله بإيمانه الراسخ بالله جل وعلا أن يؤسس دولة عصرية دستورها القرآن، ويضع قواعد هذا البناء الشامخ، ويشيد ثوابته، ويجعل من المملكة العربية السعودية مثالاً يُحتذى به في وحدتها السياسية.

وأضاف الدكتور الجفري في تصريح بمناسبة اليوم الوطني: لقد خطت المملكة العربية السعودية خطوات متسارعة نحو التنمية الشاملة على يد أبناء الملك عبدالعزيز البررة من بعده الملوك سعود وفيصل وخالد وفهد حتى العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله ورعاه - الذي سجل في تاريخ الدولة السعودية فصلاً جديداً، تبدو ملامحه واضحة في هياكل الدولة وأنظمتها وأطرها الإدارية، والمنجزات الحضارية في مختلف المجالات التنموية بجميع مناطق المملكة، كما أدرك -

أيده الله - ببصيرته المستنيرة أهمية مواكبة حركة تطور المجتمع السعودي واحتياجات أجياله الشابة حاضراً ومستقبلاً.

ولفت النظر إلى أن المجتمع السعودي مجتمع فتي إذ توجد نسبة كبيرة – كما هو معلوم – من سكان المملكة تحت سن الـ ٢٥ عاماً، بمعنى أن فئة الشباب هم الأعلى في المجتمع السعودي فهم يمثلون مورداً تنموياً واعداً إذا توفرت لهم فرص تعليم ومهارات جيدة، وفرص عمل ملائمة، وهو ما أدركه خادم الحرمين الشريفين بحكمته وحنكته وبنظرته الثاقبة حيث ركز في سياسته الداخلية على بناء الإنسان السعودي كونه اللبنة الأولى والرئيسة في التنمية، والتوسع في البرامج التنموية التي تمس حياة الشباب ضمن مفهوم التنمية المستدامة، فجاءت مبادراته وقراراته – يحفظه الله – لتؤسس دولة عصرية حديثة، ونهضة شاملة تقوم على تعليم يواكب التطورات الحديثة في مجال التربية والتعليم، وافتتاح الجامعات في مختلف مدن المملكة ومحافظاتها للتيسير على الطلاب والطالبات إكمال دراساتهم العليا، ليصل عدد الجامعات بالمملكة إلى أكثر من ثلاثين جامعة حكومية وأهلية، هذا فضلاً عن افتتاح جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية وهي منارة علم

تفتح أبوابها للموهوبين والمتميزين من مختلف دول العالم، إلى جانب برنامج الابتعاث الخارجي للطلاب والطالبات لنيل الدرجات العلمية من أرقى الجامعات العالمية في جميع المجالات والتخصصات العلمية والصحية والطبية والهندسية التي تحتاجها العملية التنموية ويتطلبها سوق العمل، حيث وصل عدد المبتعثين المستفيدين من البرنامج منذ انطلاقته في العام ١٤٢٦هـ إلى أكثر من ١٥٠,٠٠٠ مائة وخمسين ألف طالب وطالبة موزعين في أكثر من ٣٠ دولة، تخرج منهم حتى الآن نحو ٥٥٠٠٠ خمسة وخمسون ألف طالب وطالبة.

وتابع معاليه : ليس هذا فحسب بل أولى خادم الحرمين الشريفين – رعاه الله – الموهوبين من أبنائنا الطلاب والطالبات جل عنايته ورعايته فأنشأ مركز الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع لرعاية الموهوبين ودعم قدراتهم ومهاراتهم في الابتكار والاختراع، لإيجاد رواد من الشباب المبدع والموهوب في مجالات العلوم والتقنية بدأت نتائجه تثمر على الساحة فبين الحين والآخر نسمع عن ابتكارات واختراعات لأبنائنا وبناتنا في الداخل والخارج في مجالات الطب والهندسة والكيمياء والإحياء، نالوا على إثرها جوائز عالمية في مسابقة إنتل الدولية للعلوم والهندسة للعام ٢٠١٤ م، والذي عقد في ولاية لوس آنجلس في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأضاف : كما أولى – رعاه الله– الإسكان وإيجاد فرص العمل للشباب جل عنايته واهتمامه حيث أمر ببناء ٥٠٠ خمسمائة ألف وحدة سكنية بتكلفة قدرها ٢٥٠ مائتان وخمسون مليار ريال، وقدم الدعم لصندوق التنمية العقارية، وكذلك للبنك السعودي للتسليف والادخار بعشرات المليارات لتوسيع مجال خدماته التي يستفيد من غالبيتها فئة الشباب بالحصول على القروض التي يقدمها البنك للمساعدة على الزواج، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوجيه جميع ذوي العلاقة لاستحداث ودعم فرص العمل المناسبة للشباب (ذكوراً وإناث) في مختلف المجالات.

وأشار معالي نائب رئيس مجلس الشورى إلى سعي القيادة الحكيمة إلى وضع استراتيجية وطنية للشباب يجري إعدادها وإقرارها حسب الإجراءات النظامية اللازمة، وقد جاء مشروع هذه الاستراتيجية ليضاف إلى إنجازات هذا العهد الزاهر في خدمة شباب الوطن فهم الأكثر تأثيراً في برامج مسيرة التنمية المستدامة، وتلبية حاجة سوق العمل، وأكثر فئات المجتمع توجهاً نحو التجديد واستيعاب المتغيرات والتفاعل والاستجابة لمخرجات عملية التطور والتقدم العلمي، مبيناً أن الإستراتيجية الوطنية للشباب تهدف إلى إحداث نقلةً نوعية وكمية في السياسات والخطط والبرامج الموجهة للشباب، وبما يوفرُ لهم القدرةَ على مواكبة حركة التغيير والتنمية المتسارعة والتفاعل الايجابيّ معَ متطلبات العصر واقتصاد المعرفة.

وقال: إن شبابنا بما يحظون به من رعاية كريمة واهتمام من قائد المسيرة خادم الحرمين الشريفين باتوا محسودين من قبل أعداء هذه البلاد على ما ينعمون به من خير في مجتمع يحقق لهم الأمن والأمان والنمو الفكري الصحيح والرعاية الشاملة التي يندر لها مثيلاً حتى في أكثر الدول تقدماً، وأصبحوا مستهدفين من أرباب الفكر الضال الذين يستهدفون أبناءنا في عقيدتهم وأفكارهم، ويعملون على استقطابهم وتجييشهم ضد قادتهم وعلمائهم ومجتمعهم إلا أن خادم الحرمين الشريفين بأبوته الحانية وحرصه على أبنائه من شباب هذا الوطن، أدرك ببصيرته النافذة خطر ما يتعرض له الشباب وتوعد كل من ينال من وطننا وشبابه أو يغويهم بالويل والملاحقة مهما طال الزمن، كما أصدر أوامره الكريمة لمحاربة التطرف والغلو ومكافحة الإرهاب، وتصحيح أفكار من تأثر بتلك الأفكار المتطرفة وعودتهم إلى العقيدة الإسلامية الصحيحة ومنهج الوسطية، ومنع كل من غُرر بهم من شباب هذا الوطن للذهاب إلى أماكن الفتن والقتال في الخارج بدعوى الجهاد فسحة من الوقت للعودة إلى وطنهم ونبذ الأفكار المتطرفة، والتمسك بالمنهج الإسلامي الوسطي الصحيح الذي تقوم عليه هذه الدولة.

ووجه – رعاه الله – العلماء والدعاة إلى التصدي للأفكار الضالة، والغلو والتطرف بمناصحة الشباب وتصحيح عقيدتهم من الأفكار الضالة التي يروج لها خوارج هذا العصر، وأعداء هذا الوطن الذين يستهدفون مجتمعنا في عقيدته وأمنه ووحدته.

وبيَّن أن جهود خادم الحرمين الشريفين في محاربة الإرهاب لم تتوقف على الصعيد المحلي بل امتدت إلى محاربته على الصعيد الدولي كون الإرهاب ليس مرتبطاً بدولة أو دين وعانت منه الكثير من شعوب العالم، فكانت مبادرته – يحفظه الله – بالدعوة إلى تأسيس المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، وقدم له تبرعاً مالياً قدره مائة مليون دولار دعماً من المملكة للمركز.

وخلص الدكتور الجفري إلى القول: إن التطوير والتحديث الذي شهدته المملكة تحقق بفضل من الله ثم بحنكة وحكمة قائد تجاوز كل حواجز الجمود المصطنعة دون تعارض أو تناقض مع ثوابت العقيدة الإسلامية، وتقاليد مجتمعنا الأصيلة، وبشكل مدروس ومتدرج ،يقدم للعالم أنموذجاً متفرداً لدولة إسلامية، قادرة على مسايرة تطورات العصر ومستجداته.

# اليوم الوطني

## مساعد رئيس مجلس الشورى:

# اليوم الوطني منعطف تاريخي بين ملحمة التوحيد ومرحلة البناء والتأسيس

قال معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد إن يوم الحادي والعشرين من شهر جمادى الأولى عام ١٣٥١هـ الموافق ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢م الذي صادف الأول من الميزان، سيظل يوماً خالداً في ذاكرة الشعب السعودي جيلاً بعد جيل، فهو يجسد ميلاد أول وحدة عربية في التاريخ المعاصر، حيث تأسست المملكة العربية السعودية تحت راية لا إله إلا الله محمد رسول الله، بعد ملحمة الكفاح والبطولة التي خاضها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود – طيب الله ثراه – ورجاله المخلصون على مدى اثنتين وستين سنة، كانت حافلة بملحمة الجهاد على امتداد مساحة الوطن الشاسعة لتوحيد أرجاء هذه البلاد، وتأسيس أركان الدولة.

وأشار معاليه في تصريح بمناسبة الذكرى الرابعة والثمانين لليوم الوطني إلى أن الملك عبدالعزيز، وبعد أن انتهى من مسيرة التوحيد، شرع في عملية البناء والتنمية، فعمل على تعزيز الأمن في كافة ربوع البلاد بوصفه الركيزة الأساسية للتنمية، فبدون الأمن لا يمكن أن تتحقق التنمية، كما سعى إلى تعزيز الوحدة الوطنية، والاهتمام ببناء الإنسان كونه عماد التنمية الشاملة وهدفها، فكان التعليم هو أول اللبنات لبناء الإنسان السعودي، إدراكاً منه – طيب الله ثراه - أن العلم والمعرفة هما الأساس لتطور المجتمعات وتقدمها، ولذلك اهتم الملك عبدالعزيز بنشر التعليم وإنشاء المدارس في مختلف مناطق المملكة وفق الإمكانات المالية المتوفرة في بدايات تأسيس الدولة. وتوالت مظاهر التنمية تباعاً خاصة بعد أن من الله على هذه البلاد باكتشاف النفط، وأصبحت المملكة العربية السعودية تعول بعد الله سبحانه وتعالى على النفط كمصدر للاقتصاد الوطني.

وأوضح أن الملك عبدالعزيز – رحمه الله – وفي إطار حرصه على استمرار هذا الوطن وضمان وحدته واستقراره، أدرك بحكمته ونفاذ بصيرته، أن هذا لن يتحقق إلا بثلاثة أمور هي:

**أولاً :** التمسك بتعاليم الإسلام وتحكيم شرع الله، وإحقاق الحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

**ثانياً: تحقيق مبادئ العدل والمساواة بين المواطنين، وتلمس حاجاتهم والسهر على راحتهم، وتحسين مستوى معيشتهم والعمل على تلبية مطالبهم المشروعة.**

**ثالثاً: تعزيز اللحمة الوطنية، وتوثيق العلاقة بين القيادة والشعب.**

**وهي وصايا وجهها لأبنائه من بعده، الذين التزموا بها في قيادتهم الحكيمة لهذه البلاد. وهو ما نقرأه في رسائله التي وجهها لهم، وتحمل مضامين في غاية الحكمة الإدارية، وشكلت منهجاً في إدارة حكم هذه البلاد.**

وأضاف الدكتور فهاد الحمد: إن من نعم الله على هذه البلاد الطاهرة أن اختصها بقادة في سمو مكانتها وخصوصيتها، فلم تتوقف مسيرة الخير والنماء ولله الحمد منذ أن جمع شملها الملك عبدالعزيز وصولاً إلى العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله ورعاه – رائد الإصلاح وباني النهضة الحديثة بخطواته الرائدة في تطوير الأنظمة وتحديثها بما يستجيب للتطورات، ويساير المتغيرات المتسارعة التي تشهدها المملكة في مجالات عديدة، فسار – حفظه الله – على نهج والده بتعزيز اللحمة الوطنية بين القيادة والشعب، والعمل على تحسين مستوى المعيشة للمواطن بما يرفع من شأنه ويوازي المكانة الاقتصادية للمملكة، وبذل جهوداً كبيرة للنهوض بمستوى التعليم عبر مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم، والتوسع في افتتاح الجامعات، والارتقاء بالخدمات الصحية، وتطوير مرفق القضاء، وإعادة هيكلة أجهزة الدولة للتحول نحو العمل المؤسسي الذي يرتقي بالخدمات التي تقدمها كافة الجهات الحكومية، واستثمار التقنيات الحديثة، بما ييسر على المواطن الحصول على تلك الخدمات بأسهل الطرق وأيسرها.

وأكد مساعد رئيس مجلس الشورى أن النسيج الاجتماعي والعلاقة الوثيقة التي تربط بين القيادة والشعب هي سر أمن هذه البلاد واستقرارها، وتظهر جلياً في توحد المجتمع السعودي والوقوف خلف قيادته، والولاء لها بالسمع والطاعة، وتأييدها في جميع خطواتها وقراراتها التي تصب في خدمة الأمن والاستقرار، وحفظ وصيانة مقدرات الدولة ومكتسباتها، من كيد أعداء الوطن والمتربصين بأمنها وبشبابها.

معاليه النظر إلى الاهتمام والرعاية اللتين يحظى بهما شباب الوطن من قائد المسيرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – يحفظه الله – الذي يحيطهم بأبوته الحانية ورعايته الدائمة لهم، واتخاذ جميع الإجراءات التي تنأى بشباب المملكة عن الغلو والتطرف، والتأثر بأفكار أهل الزيغ والظلال والأفكار المنحرفة.

وأشار مساعد رئيس مجلس الشورى إلى أنه بالرغم من الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، والأحداث التي تعصف بعدد من الدول العربية، إلا أن المنجزات الحضارية والمشروعات تتوالى في المملكة العربية السعودية في هذا العهد الزاهر، ، وهذا أبلغ دليل على ما تنعم به المملكة من أمن واستقرار، بفضل من الله ثم بوحدتها السياسية والوطنية، التي عمل قادة هذه البلاد على ترسيخها، وتعزيزها بالمبادرات التي تستدف رفاهية المواطن ورخاء الوطن واستقراره، ودليل أيضاً على السياسة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين وقراءته للواقع واستشراف المستقبل، وهو ما جنب المملكة الفتن وإثارة القلاقل التي سعى إلى إحداثها بعض المغرضين والحاقدين على هذه البلاد المباركة لما تحظى به من مكانة إسلامية لما شرفها الله بوجود أطهر بقعتين على وجه البسيطة، وخدمة الحرمين الشريفين، ومكانة دولية لمواقفها الرائدة في خدمة القضايا العربية والإسلامية، والسلم والأمن الدوليين، فضلاً عن مكانتها الاقتصادية التي بوأتها موقعاً مهماً في مجموعة العشرين الاقتصادية.

# اليوم الوطني

## أمين عام مجلس الشورى:

# اليوم الوطني محطة فخر واعتزاز ووفاء

**وصف معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية بأنه يوم استثنائي خلده التاريخ كونه شهد بزوغ فجر جديد في شبه الجزيرة العربية، بإعلان الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود – طيب الله ثراه - قيام المملكة العربية السعودية، بعد انتهاء ملحمة الكفاح البطولي التي خاضها الملك عبدالعزيز ورجاله المخلصون لتوحيد أركان هذه البلاد، وجمع شتاتها بعد تفرق، والقضاء على الصراعات القبلية، وتعزيز الانتماء الوطني، وترسيخ الوحدة الوطنية، وإرساء الأمن والاستقرار، وتطبيق شريعة الله في كل شؤون الدولة.**

**وقال معاليه في كلمة بهذه المناسبة : إنَّ من أبرز مظاهر الاحتفال باليوم الوطني تعزيز ثوابت الوحدة الوطنية واللحمة القوية بين القيادة والشعب التي تتجسد في الحب والولاء، وهو ما يتجلى واضحاً في المملكة العربية السعودية، فخادم الحرمين الشريفين أحب شعبه وكرس حياته لخدمته وتهيئة جميع أسباب رفاهيته وتحسين مستوى معيشته، فبادله أبناء الشعب الحب بالحب والولاء والسمع والطاعة.**

**وأشار إلى أن من أهم أدوار مجلس الشورى سعيه لترسيخ الوحدة واللّحمة الوطنية، وقيم التسامح والإخاء بين الأطياف كافة، ونبذ الخلافات والتحزبات، حيث نجد ذلك واضحا في تشكيلة أعضائه التي تمثل كافة أطياف المجتمع، وفي نهج مداولاته ونقاشه للموضوعات التي يدرسها والتي تعتمد على الحوار البناء الذي يصب في مصلحة الوطن والمواطن والمقيم.**

وبيَّن أن دور مجلس الشورى في سعيه لإرساء الوحدة الوطنية؛ تجسد في دراسته في الوقت الحالي لمقترحين قدمهما عدد من أعضاء المجلس، وهما مشروع نظام حماية الوحدة الوطنية، ومشروع نظام المحافظة على الوحدة الوطنية.

و لفت الدكتور محمد آل عمرو النظر إلى إن المملكة العربية السعودية بما تعيشه اليوم من أمن وارف، واستقرار دائم ورخاء وازدهار، باتت مستهدفة في أمنها وشبابها من أعداء هذه الدولة المباركة، فتعرضت للإرهاب من قبل أرباب الأفكار الضالة، وللأسف بينهم بعض أبنائها الذين ارتموا في أحضان أهل الزيغ والضلال من خوارج هذا العصر.

وأكد أن مجلس الشورى بوصفه شريكاً رئيساً في السلطة التنظيمية، وسنداً قوياً للدولة، تبنى دراسة ظاهرة الإرهاب والعنف بكل أشكاله

وجوانبه الفكرية والجنائية والاجتماعية والاقتصادية، حيث شكل المجلس في ذروة العمليات الإرهابية التي شهدتها المملكة لجنة لدراسة أسباب تلك الظاهرة وسبل التصدي لها من خلال خطة وطنية لمعالجتها والقضاء عليها، واقتراح أساليب مبتكرة لتجفيف منابعها الفكرية والتمويلية تجسدت في المناصحة والحوار ومعالجة الفكر بالفكر، وتم رفع توصيات تلك اللجنة إلى المقام السامي الكريم.

كما عمل المجلس على تعزيز وتطوير الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب والجرائم الإرهابية، وتجفيف منابع الإرهاب كان آخرها موافقة مجلس الشورى خلال جلسته الرابعة والخمسين التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق ١٤ ذو القعدة ١٤٣٥هـ على مشروع نظام جمع التبرعات وصرفها داخل المملكة، في سياق دعم المجلس للجهود التي تبذلها الدولة لتوجيه التبرعات المالية لمستحقيها الفعليين، وإبعادها عن أيدي الشبكات الإرهابية التي قد تخفيها تحت ستار العمل الخيري.

**واستناداً على ما جاء به نظامه، أصدر المجلس العديد من القرارات التي تختص بمكافحة الإرهاب وتمويله، وذلك على النحو الآتي:**

* وافق المجلس على العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب ، ومن بينها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

* وافق المجلس على العديد من مشاريع مذكرات التفاهم بين المملكة العربية السعودية وعدد من الدول للتعاون في مجال تبادل التحريات المالية الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

* أصدر القرار رقم ٤٤/٤٥ وتاريخ ١٤٣٢/٧/٢٤هـ حول مشروع النظام الجزائي لجرائم الإرهاب وتمويله.

* أصدر القرار رقم ٣٠/٤١ وتاريخ ١٤١٦/٧/٢٥هـ حول مشروع الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب .

كما شدد مجلس الشورى في الكثير من قراراته التي أصدرها على التقارير السنوية لوزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي، والشؤون الإسلامية والأوقاف، والثقافة والإعلام على أهمية ترسيخ الأمن الفكري لدى أبنائنا، المرتكز على وسطية الإسلام وتعزيز روح الانتماء الوطني، وكشف الشبهات وتوضيح المنزلقات الفكرية التي يتبناها أصحاب الفكر المنحرف، إلى جانب القرارات التي أصدرها المجلس على تقارير وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بشأن الجرائم الالكترونية، وضرورة تشديد الرقابة والمتابعة لشبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي التي يستخدمها أرباب الفكر الضال، وبعض التيارات والجماعات التي تعادي هذا الوطن وشعبه. وهذا يؤكد حرص أعضاء مجلس الشورى على شباب المملكة العربية السعودية وتحصينهم من الأفكار المنحرفة، وترسيخ مبدأ الوسطية والاعتدال، فديننا الإسلامي يدعو إلى المحبة والتسامح، والحوار "يقول الله تعالى" وجادلهم بالتي هي أحسن.

وأشار إلى أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز – حفظه الله – وقفت – بتوفيق من الله – موقفاً حازماً وصارماً ضد الإرهاب بكل أشكاله وصوره على الصعيدين المحلي والدولي.

وأكد أن كل هذه المعطيات الإيجابية إنما تتحقق بتوفيق من الله أولاً؛ ثم بجهود حكومة مولاي خادم الحرمين الشريفين، وتتجسد أمامنا في ذكرى اليوم الوطني لمملكتنا الحبيبة كثمرة يانعة من ثمرات ذلك اليوم المجيد.

ورفع معالي الأمين العام لمجلس الشورى بهذه المناسبة العزيزة أسمى آيات التهاني لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، ولصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وللأسرة المالكة الكريمة، وللشعب السعودي الوفي لمليكه ووطنه، أدام الله الأمن والاستقرار والرخاء على هذه البلاد الغالية.

# أعضاء الشورى يطالبون هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بتعزيز القيم الدينية ومحاربة الغلو والتطرف والإرهاب

الشيخ الدكتور/ إبراهيم البراهيم
رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

**ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الحادية والخمسين التي عقدها يوم الاثنين ٦/ ١١/ ١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم.**

**وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها على الأعضاء للمناقشة لاحظ أحد الأعضاء أن هناك بعض الأمور التي وردت في التقرير تستحق الإشادة منها نقص عدد الوقوعات عن العام الماضي بنسبة (٣٪)، كذلك إنهاء ما نسبته (٩٣٪) من المخالفات والوقوعات بالتعهد والنصح؛ وهذا يؤكد جهود الرئاسة وميل القائمين على هذا الجهاز المبارك إلى التوجه نحو الإصلاح والستر، وهذا مبدأ شرعي سليم.**

وأشاد عضو آخر باهتمام الرئاسة بعدد المتدربين ممن هم على رأس العمل وتأهيلهم، منوهاً إلى التنوع والتميز في الهدايا التي تقدمها الهيئة؛ حيث تم توزيع أكثر من مئة وخمسة عشر ألف مظلة شمسية على الحجاج عليها شعار الهيئة.

**١٠٪ فقط من مباني الهيئة مملوكة .. و٨٧٪ مستأجرة**

من جهته تطرق أحد الأعضاء إلى مقرات الهيئة، ونوه إلى انه وبحسب التقرير فإن نسبة المباني الحكومية للهيئة لا تتعدى (١٠٪) فقط في حين أن و(٨٧٪) من المباني مستأجرة، وطالب الهيئة بالسعي إلى تقليل المباني المستأجرة واستبدالها بمبانٍ مملوكة.

واقترح عضو آخر تطوير (وحدة الأمن الفكري) وتحويلها إلى إدارة مستقلة تعنى بتعزيز القيم الدينية ومحاربة الغلو والتطرف والإرهاب، لاسيما أن ذلك يحقق توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حول هذا الموضوع، بأن تهتم كل الجهات المسؤولة في الدولة بمحاربة الفكر الضال، والسعي الجاد في نشر منهج الوسطية والاعتدال.

وطالب آخر إدارة الإعلام والعلاقات العامة بالهيئة إيضاح كيف كانت تتعامل مع الاستهداف المستمر لأعمال الهيئة، والنشر الذي نراه في بعض الصحف لبعض القضايا، والذي كثيرًا ما تنتهي التحقيقات فيه إلى براءة الهيئة ومنسوبيها مما نسب إليها، ثم لا نسمع ولا نرى أي تعقيب أو رد حول ذلك في وسائل الإعلام.

كما طالب العضو إدارة الإعلام بالهيئة بذكر نتائج الدراسة التي أجراها معهد البحوث والخدمات الاستشارية حول مشكلات العمل في مراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتي قام بها فريق بحثي علمي لصالح مركز البحوث والدراسات في الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ مشيراً إلى أن هذه الدراسة خرجت بنتائج مذهلة يحسن وضعها أمام الرأي العام؛ ومن ذلك أن التجاوزات التي وقعت من أعضاء الهيئة خلال السنوات الثلاث الماضية حسب المدة الزمنية للدراسة منخفضة جدًا

## دراسة: تجاوزات أعضاء الهيئة خلال ٣ سنوات منخفضة جدًا

فالمعدل السنوي للتجاوزات يشير إلى ثمانية وثلاثين تجاوزًا في السنة من بين معدل المخالفات الذي تضبطها الهيئة سنويًا ومقدارها أربعة ملايين مخالفة. لذا يحسن إظهار ذلك في التقرير.

ودعا عضو آخر الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى اتخاذ قرار جريء فيما يتعلق بالعمل الميداني، وأن تقوم بدراسة محايدة ومستقلة ومستفيضة عن هذا العمل الميداني وكيف يباشر مهمامه؟ وما هي الوقائع والإجراءات التي تتبع في ضبطها؟، وما هي مؤهلات الأشخاص الذين يباشرون العمل الميداني؟ بحيث يتم إخراج هذا العمل بأسلوب مهني وواضح وصريح وشفاف للجميع.

وأضاف آخر أن الناظر للرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ظل رئاستها الجديدة يلحظ أنها في أفضل حالاتها، وأن قبولها لدى الجمهور أفضل بكثير مما كانت عليه في أي وقت مضى، إلاّ أنه رأى أن بعض منسوبي هذا الجهاز بالرغم من أهميته لا زالوا في حاجة إلى التدريب وبخاصة من يعمل منهم في الميدان على مهارات التعامل والتواصل مع الآخرين.

واقترح عضو آخر ألاّ يمارس عضو الهيئة عمله إلاّ بعد اجتياز دورة تدريبية مدتها عام كامل بدلاً من الدورات القصيرة التي تعطى له حاليًا. مقترحاً التنسيق في ذلك مع إحدى الجامعات المحلية، ليتسنى لعضو الهيئة القيام بمهامه على الوجه المطلوب، إضافة إلى إلمامه بما له وما عليه من حقوق وواجبات، واكتسابه المزيد من مهارات التعامل مع الجمهور.

كما اقترح أحد الأعضاء إعادة النظر في بعض البرامج التوعوية الموجهة للشباب والشابات؛ بحيث يتم استقطاب عناصر شابة من الجنسين للإسهام في تصميم تلك البرامج.

ورأى عضو آخر أن الهيئة أوردت بعض الصعوبات الراهنة والحلول المقترحة، ومن بينها نقص الإمكانات البشرية والمادية، وغيرها من الصعوبات التي تتكرر في تقرير الهيئة وتقارير الجهات الأخرى، والحلول لتلك الصعوبات – من وجهة نظر الجهات الحكومية – هو المزيد من الموارد البشرية والمادية، ولا يتم التطرق إلى ما يمكن أن تتخذه تلك الجهات من إعادة هيكلتها من أجل الارتقاء بأدائها، مشيراً إلى أن الحل قد يكون في بعض الأحيان الاستغناء عن بعض الموظفين، أو إعادة توزيعهم، أو دمج بعض الإدارات والأقسام داخل المنظومة قبل أن يأتي الوقت الذي تكون فيه هذه الجهات مجبرةً على إعادة هيكلتها وما قد ينجم عن ذلك من اتخاذ قرارات صعبة.

وقال أحد الأعضاء أنه يمكن تخفيف أعداد الموقوفين في دُور التوقيف من صغار السن وأصحاب السوابق، لو أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أسرعت في دراسة قرار المجلس الذي يطالب الرئاسة بوضع منهج عمل ضمن دليل إرشادي للعاملين في الميدان الذي يحدد المنكرات التي تتطلب التدخل من أعضائها، وذلك للقضاء على الاجتهادات، وتضييق السلطة التقديرية لعضو الهيئة.

ولاحظ عضو آخر أنه لم يرد في التقرير ما تم تنفيذه من برامج ومشروعات الخطة التنفيذية من الفترة (١٤٣٠-١٤٣٤هـ)، والمتضمنة (٦٣) برنامجًا.

## إلزام «الميدانيين» بدورة تدريبية طويلة بدلاً من الدورات القصيرة

# المستشفى بحاجة لمراجعة استراتيجياته مع تراجع دوره كمستشفى مرجعي!

# الأعضاء يطالبون «التخصصي» بالتركيز على الجودة

د. محسن الحازمي
رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة

**أرجع عدد من أعضاء مجلس الشورى تسرب الكفاءات الطبية والتمريضية من مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث إلى تطبيق الكادر الصحي على منسوبي المستشفى، ولاحظ آخرون ارتفاع نسبة العاملين غير السعوديين في الوظائف الإدارية والمالية بالمستشفى حيث وصلت نسبتهم من مجموع العاملين في الرياض فقط أكثر من (٢٩٪).**

**جاء ذلك خلال مناقشة مجلس الشورى التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، في الجلسة العادية الحادية والخمسين التي عقدها المجلس يوم الاثنين ١٤٣٥/١١/٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وذلك في ضوء تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي.**

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة رأى أحد الأعضاء أن إنشاء المزيد من المستشفيات التخصصية والتعامل مع حجم الطلب على الرعاية التخصصية؛ هو قضية إستراتيجية من مسؤولية وزارة الصحة وليس من مسؤولية المستشفى التخصصي؛ مضيفاً أنه حتى وإن كان نظامها الأساس يسمح لها بذلك فإن إنشاء المزيد من المستشفيات التخصصية يضيف عبئاً كبيراً على المستشفى التخصصي.

ورأى العضو أن مستشفى الملك فيصل التخصصي يشهد توسعةً كبرىً تهدف إلى مضاعفة عدد الأسّرة في كل من جدة والرياض، وهذا يكفي في المرحلة الراهنة لتلبية الطلب واحتواء الضغط المتزايد على المستشفى، مضيفاً أن الهدف هو أن تركز المؤسسة جهودها على جودة الأداء، وتنظيم الرعاية الصحية وتطويرها حتى لا يتأثر مستوى الخدمات، خصوصاً بعد تراجع مستوى الأداء فيه وكثرة شكاوى المرضى والعاملين.

مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
King Faisal Specialist Hospital & Research Centre

وطالب العضو أن يظل مستشفى الملك فيصل التخصصي منارةً للبحوث الطبية، وبحوث الخدمات الصحية، والتدريب الطبي المتخصص، وأن يكون جسراً للتواصل مع المراكز الطبية العالمية، وأن تتمكن المستشفى من تأسيس ونشر نماذج مهنية متطورة لتقديم الرعاية الصحية تضاهي ما تقدمه المراكز العالمية لاسيما أن المستشفى انغمس – في الوقت الحالي – في إشكاليات تقديم الرعاية، وتراجع دوره كمستشفى مرجعي نموذجي.

المستشفى عاجز عن استقطاب كوادر جديدة بسبب «الكادر الطبي»

وأشار عضو آخر إلى أن هناك أزمة تسبب بها تطبيق الكادر الصحي على منسوبي مستشفى الملك فيصل التخصصي؛ فالمستشفى الآن عاجز عن استقطاب كوادر بشرية جديدة، وعن الاحتفاظ بما لديه من كوادر طبية وطنية متميزة، وهذا نتيجة المساواة غير العادلة بسبب تطبيق الكادر الصحي؛ بين منسوبي مستشفيات وزارة الصحة ومنسوبي المستشفى التخصصي، معتبراً أن هذه المساواة تتجاهل اختلاف طبيعة العمل، والتأهيل، والمهام والمسؤوليات بين منسوبي الجهازين.

وأكد أن تطبيق الكادر الصحي أدى إلى نتائج عكسية؛ بالرغم أن الهدف منه كان للارتقاء بالأوضاع الوظيفية لمنسوبي الوزارة، ولكنه انتهى بأن أضر كثيراً بمستشفى الملك فيصل التخصصي.

## معدل الاستقالات بين الممرضين والأطباء «ظاهرة ملفتة» تحتاج إلى تفسير!

وتساءل آخر عن معدل الاستقالات في المستشفى بين الممرضين والأطباء واصفاً ذلك بالظاهرة الملفتة التي تحتاج إلى تفسير، وما إذا كان السبب ضعف العائد المادي؟ أم أسباب إدارية؟ أم أسباب أخرى؟ مطالباً اللجنة بالبحث في هذا الأمر والاستفسار من المستقيلين أنفسهم، وعدم الاكتفاء بإجابات الجهة الإدارية.

في ذات السياق أشار إلى معاناة المستشفى – بحسب ما ورد في التقرير- من تسرب السعوديين في الوظائف الطبية، والسبب هو خفض المميزات للسعوديين، سواء رواتب، أو بدلات للتعليم والسفر، وأصبحت تعطى لغير السعوديين، وهذا فيه ظلم للكوادر الطبية السعودية المؤهلة. وشدد العضو على ضرورة أن يعمل المستشفى على استقطاب المزيد من السعوديين والسعوديات، والتوسع في أبحاث الأمراض الوراثية، وأبحاث أمراض القلب، والدم، والخلايا المنجلية.

ولاحظ آخر ارتفاع نسبة العاملين غير السعوديين في الوظائف الإدارية والمالية؛ حيث وصلت نسبتهم من مجموع العاملين في الرياض فقط أكثر من (٢٩٪).

## تساؤلات عن سبب ارتفاع نسبة غير السعوديين في الوظائف الإدارية والمالية

وقال أحد الأعضاء: إن مجموع الممرضين والممرضات السعوديين في مستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة بلغ (١١٤) ممرضًا وممرضة، فيما بلغ مجموع عدد غير السعوديين العاملين في مجال التمريض (٩٥٣) ممرضًا وممرضة، أي أن نسبة السعوديين إلى غير السعوديين لا تصل إلى (١٢٪) وهذه نسبة منخفضة جدًا؛ متسائلاً عن أسباب هذا الأمر.

واعتبر العضو أن ما حصل في السنوات القليلة الماضية من نواح إدارية أدى إلى إفراغ الكوادر الطبية الفنية المميزة، حتى أصبح المستشفى يعاني من تسرب الكفاءات المتخصصة، ويجد صعوبات في استقطاب الكوادر الطبية والفنية الوافدة، مشيراً إلى أهمية أن يعامل المستشفى كصرح مؤسسي طبي مستقل، وطالب بدراسة هذا الموضوع من قبل لجنة مختصة هدفها عمل المستشفى على أساس مؤسسي، له ميزانية مستقلة، وإيجاد أوقاف لدعمه.

وانتقد أحد الأعضاء إقحام المستشفى في تقديم خدمات لا يجب أن تقدم، كالرعاية الصحية الأولية، والرعاية الثانية، الأمر الذي أدى إلى تشتيت خدماته.

من جانبه رأى أحد الأعضاء أنه من المناسب التوصية باستثناء مستشفى الملك فيصل التخصصي من تطبيق الكادر الصحي فهي مؤسسة عامة لها نظامها المستقل ولا تتبع برامج التشغيل الذاتي التابعة للوزارة، وليست إحدى المرافق التابعة للوزارة.

ولاحظ عضو آخر تدني عدد المبتعثين من الأطباء مقارنةً بالمستهدف منهم، متسائلاً عن سبب هذا التراجع في أعداد المبتعثين من الأطباء والذين يُعول عليهم في تعزيز قدرات المستشفى ودعم التوسع في برامجها التخصصية.

وطالب آخر وزارة التعليم العالي باستحداث برامج أكاديمية للتخصصات النادرة سواءً في كليات العلوم الطبية التطبيقية في مختلف الجامعات السعودية، أو بالتعاون مع المستشفيات التخصصية والمدن الطبية.

ودعا أحد الأعضاء المستشفى إلى التنسيق مع الجامعات لتطوير برامج التمريض داخل المستشفى نفسه، بينما لاحظ آخر ارتفاع تكاليف الإيجارات السكنية التي يتحملها المستشفى في الرياض وجدة. مطالباً المستشفى بفرعيه إلى بناء إسكان خاص بالأطباء والموظفين وغيرهم.

وقال أحد الأعضاء: إن الوضع الراهن يتطلب إيجاد بدائل سريعة لتوفير الرعاية التخصصية الدقيقة للمرضى في مختلف مناطق المملكة، وقد يكون أحدها يكمن في تعزيز الشراكة بين مستشفى الملك فيصل التخصصي، والمرافق الصحية في كل منطقة من مناطق المملكة لتقديم هذه الخدمات الطبية المتخصصة للمرضى وهم في مناطقهم، ورأى أن تعزيز الشراكة بين المستشفى التخصصي والمدن الطبية التابعة لوزارة الصحة بالتنسيق مع مجلس الخدمات الصحية ومع مجلس إدارة المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة للوزارة سيسهم في توفير العلاج للمواطنين في مقر إقامتهم دون عناء السفر والإقامة في الرياض أو جدة.

وأشاد عضو آخر بتحسين مدة انتظار المرضى في الطوارئ؛ حيث تم خفض المدة ما بين وصول المريض إلى الطوارئ ومعاينته من قبل الطبيب من (١٢٠) دقيقة إلى (٨٢) دقيقة إلا أنه يرى أن هذه المدة لا تزال طويلة، فهناك حالات تستدعي المعالجة السريعة.

ورأى آخر أن المستشفى يواجه إشكالية في التعامل مع المرضى الذين تم استكمال علاجهم ويشغلون أسرة التنويم، وهم يرفضون الخروج من المستشفى أو نقلهم للمستشفيات المحولين إليها، متسائلاً عما إذا كان المستشفى يملك وهو جهة اعتبارية مستقلة نظامًا واضحًا يفرض على هؤلاء المرضى الخروج من المستشفى؟.

واقترح أحد الأعضاء استقلال المؤسسة إداريًا عن وزارة الصحة؛ مشيراً إلى أن هناك أنظمة وقوانين تطبقها الوزارة على جميع المستشفيات، وإن أردنا تطبيق تلك الأنظمة والقوانين على المؤسسة؛ فلا بد أن تكون هناك استثناءات، وينساق ذلك إلى المستشفيات الحكومية الأخرى، وهذا بلا شك يربك العملية الإدارية.

ودعا عضو آخر مسؤولي المستشفى إلى إعادة هيكلة الجهاز التنظيمي؛ حيث إن أعمال المستشفى في توسع، وميزانياته في ازدياد، ومسؤولياته أصبحت أكبر، ورغم ذلك لم يتغير الهيكل التنظيمي للمستشفى منذ سنوات طويلة، وأضاف: ليس من المعقول أن يضم حوالي ٩ آلاف موظف وموظفة وليس له سوى نائبان لرئيس الشؤون المالية والإدارية، إضافة إلى الفروع التي تتبع المستشفى في جدة والدمام.

كما لاحظ العضو أن الوظائف الإدارية والمالية لم تزد منذ سنوات، وبقيت بنفس العدد، والزيادة فيه بنسبة ضئيلة.

ولفت عضو آخر إلى ضرورة زيادة عدد الأسِرَّة؛ حيث إن مدة انتظار المرضى ممن هم بحاجة ماسة إلى عمليات تصل إلى أشهر، مشيراً إلى وجود كثير من المشروعات لدى المستشفى تحت الإنشاء والترسية، والمفترض الانتهاء منها عام ١٤٣٤هـ؛ إلا أنه لم ينجز من بعضها سوى (٥٪) أو (٣٠٪).

كما لاحظ العضو أن هناك انخفاضًا كبيرًا -خلال السنوات الثلاث الماضية- في مجموع العمليات الجراحية التي يجريها المستشفى خارج المستشفى؛ بينما لم يقدم التقرير أي إيضاح أو تفسير لهذا الانخفاض.

وأضاف عضو آخر أن المستشفى أنشئ ليكون المستشفى المرجعي على مستوى المملكة، وأعتقد أن هذا الدور بدأ يتضاءل، وبدلًا من أن يشهد المزيد من مراكز التميز التخصصية، والتوسع في جانب نوعية الأبحاث المتوقع أن يقوم بها؛ رأينا المستشفى ينشغل بكثير من التشغيل الذي كان يفترض أن تغطيه المستشفيات التخصصية المناطقية في وزارة الصحة، مؤكداً الحاجة إلى وقفة يراجع فيها المستشفى استراتيجياته في ضوء وجود المستجدات، كالمستشفيات الأخرى التي هي مجموعة المدن الطبية، وكذلك تراجع جدوى هذه المدن الطبية، فإما أن تجمع تحت مظلة واحدة يكون للمستشفى التخصصي دور فيها، وإما أن يفرق الدور بشكل واضح ومجدٍ.

واستحسن آخر أن تقوم اللجنة الصحية في المجلس بتقديم دراسة حقيقية مستفيضة في موضوع انخفاض سعودة الموظفين في المستشفى، بينما لفت آخر إلى أن ثمة قضية إنسانية بالنسبة لعلاقة المستفيدين من خدمات المستشفى بالمستشفى، ولاسيما الذين يأتون من خارج مدينتي الرياض وجدة؛ حيث تطول المواعيد، وربما وصل المراجع ولا يجد لنفسه موعدًا في اليوم نفسه الذي يصل فيه، أو أن تكون هناك مواعيد متكررة تكون كلفة الإقامة على المراجع متعبة جدًا.

وأكد أحد الأعضاء أن المحافظة والارتقاء بهذا المستشفى مطلب وطني، ويتطلب العمل على استقلال هذا الصرح العلمي مالياً وإدارياً. وما جرى ويجري من تطبيق لأنظمة إدارية وتعميمها على مستشفى الملك فيصل هو تكبيل وانكماش لفاعلية هذا المستشفى.

# المجلس يوافق على مشروع نظام جمع التبرعات وصرفها

**وافق مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة والخمسين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤/ ١١/ ١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على مشروع نظام جمع التبرعات وصرفها داخل المملكة.**

**كما صوت المجلس بالموافقة على حذف المادة السادسة من مشروع النظام التي كانت تتضمن فتح حساب بنكي باسم شخص ما وليس باسم الجمعية.**

**جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع لائحة جمع التبرعات وصرفها للوجوه الخيرية داخل المملكة تلاها رئيس اللجنة الأستاذ عبدالعزيز الهدلق.**

وأوضح رئيس اللجنة في رده على ما طرحه بعض الأعضاء بعدم الحاجة لإصدار هذا النظام على اعتبار أن نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الذي أقره المجلس بقراره رقم (٥٩/٧٧) وتاريخ ١٤٢٨/١٢/٢١هـ يخدم التبرعات بإصدار لائحة جمع التبرعات.

كما أن مشروع النظام أحيل لمجلس الشورى من المقام السامي الكريم للدراسة، والمجلس مطالب بدراسته وفقًا للمادة الخامسة عشرة من نظام المجلس.

مضيفاً أن نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية صدر من المجلس منذ مدة طويلة، وليس من المناسب تأجيل تنظيم جمع التبرعات، فالحاجة ماسة إليه. والتجارب في مثل ذلك متكررة في تخصيص لائحة من نظام صادر أو سيصدر لتخصيص الموضوع والتركيز عليه، ومثل ذلك نظام حماية الطفل الذي صدر من المجلس مع صدور نظام الحماية، وذلك لأهمية موضوع الطفل دون الآخرين ممن يتعرضون للإيذاء.

**أ / عبد العزيز الهدلق**
رئيس لجنة الشؤون الإجتماعية والأسره والشباب

وعن اختلاف رأي لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب عن موقف اللجنة في تشكيلتها السابقة، قال الهدلق أنه أمر طبيعي وصحي؛ حيث قدرت اللجنة الحالية الموقف مقابل التغيرات والمستجدات وطول المدة التي انقضت، ولم يصدر نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ولا لائحة جمع التبرعات، ورأت اللجنة أهمية التعجيل بإصدار مشروع النظام في صيغته المعدلة المرفقة.

وبشأن ما طالب به أحد الأعضاء بحذف المادة الخامسة عشرة من مشروع النظام والتي تطلب من الجهة الخيرية الاستئذان عند الحاجة إلى جمع التبرعات، أوضح رئيس اللجنة أن المادة ليس في حكمها علاقة ببيع الوقف، وإنما تنظيم جمع المال لأغراض أوقاف الجمعية واستثماراتها وفي هذ النظام، وهذه المادة -تحديدًا- تنظيم لعملية جمع التبرعات أيًا كان الغرض منها، وبالتالي فهي خاضعة لأحكام هذا النظام بالضرورة.

وأوضح رئيس اللجنة أن المادة السادسة تتضمن فتح حساب بنكي باسم شخص ما وليس باسم الجمعية؛ وبالتالي فلا حاجة لهذه المادة.

بعد ذلك عرض معالي رئيس الجلسة ملاءمة حذف المادة السادسة من مشروع النظام للتصويت؛ فوافق المجلس بالأغلبية على حذف المادة السادسة.

# وزارة الشؤون الإسلامية..
# نمطية العمل لا تتناسب مع مسؤوليتها الوطنية!

**ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والخمسين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/١١/٧هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم.**

**وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع، للمناقشة لاحظ أحد الأعضاء عدم وجود خطة أو برنامج محدد لكيفية إدارة المساجد والإشراف عليها، مشيراً إلى خطاب خادم الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله) الذي أكد فيه أهمية محافظة الأفراد والمؤسسات على ديننا الإسلامي.**

تدني تدريب الأئمة.. وعدم وجود برنامج محدد لإدارة المساجد والإشراف عليها

**وقال العضو: إن وزارة الشؤون الإسلامية من أولى المؤسسات المعنية بالتنفيذ والتفاعل مع توجيهاته – حفظه الله – ويجب أن تنعكس استجابة الوزارة في تقاريرها وأعمالها.**

**واقترح دعوة معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد للحضور للمجلس؛ للاستماع منه ومناقشته فيما لدى الوزارة من الخطط والبرامج؛ لتحصين أفراد المجتمع ضد التطرف والانحراف الفكري.**

وانتقد عضو آخر الهيكل التنظيمي للوزارة حيث لاحظ عليه كثرة المناصب الإدارية، والتباين بين عدد إدارات الأوقاف ومكاتب الإشراف.

كما انتقد أحد الأعضاء تدني إعداد وتدريب الوزارة للأئمة، ولاحظ العضو إغفال بعض أئمة وخطباء الجوامع في الآونة الأخيرة الدعاء لولي الأمر الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لاسيما أنه يُدعى له على منابر الحرمين الشريفين، ويؤمن العالم الإسلامي أجمع على ذلك، وبعض الأئمة والخطباء يغفلون ذلك. وطالب بأن ينص على اسم الملك في الدعاء بما هو مشروع من صالح الدعاء، وبما يرفع عنهم الشك والتأويل في ذلك، كما دعا الوزارة إعداد نص معتمد يعمم على جوامعنا في المملكة، وعلى مصلياتنا في سفاراتنا في الخارج يتضمن الدعوة لولي الأمر وأركان قيادته وبطانته، ويُلزم به جميع الخطباء والأئمة دون استثناء.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن عدد المساجد في المملكة أكثر من (٨٧١٨٨) مسجدًا، والحاجة لأكثر من (٤١,٠٠٠) إمام و (٥٢,٠٠٠) مؤذن و(٧٧,٠٠٠) خادم مسجد، لافتاً النظر إلى أن العجز كبير و لا يتناسب مع مكانة المملكة بوصفها بلد الإسلام ومنبع الرسالة المحمدية، وعبر عن خشيته في يتصدى للإمامة والأذان من لا يناسب لها ويخالف للنظام.

وحذر أحد الأعضاء من أن تقصير المملكة في تقديم الدعوة في الخارج أتاح الفرصة لعدد من الدول والمؤسسات والجمعيات المنحرفة لنشر ما عندها من معتقدات وأفكار ضالة. مؤكداً ضرورة الإسراع في تفعيل الإستراتيجية التي تضافر على إعدادها عدد من العلماء والخبراء.

واقترح عضو آخر إدراج توصية لاعتماد وظائف رسمية لمراقبي المساجد والجوامع؛ وذلك بناءً على توصية ديوان المراقبة العامة بهذا الشأن.

وعبر آخر عن الأسف لاستمرار وضع الوزارة على هذا الحال، وتكرار المجلس القرارات بالدعم المالي المستحق للوزارة من قبل وزارة المالية، لاسيما أن تدني خدمات الوزارة بسبب عدم وجود الإمكانيات المالية والبشرية، فالمعوقات الواردة في التقرير تتعلق بالجانب المالي والكوادر البشرية، خاصة أن وزارة الشؤون الإسلامية هي المنوط بها القيام بالواجب الشرعي تجاه ديننا وتعليمه للناس، مما يترتب عليه السلامة من الكثير من الأفكار والمعتقدات الضالة. مؤيداً دعوة وزير الشؤون الإسلامية للحضور إلى المجلس ليوضح أسباب هذا التقصير في حق هذه الوزارة في الدعم المالي للوزارة من قبل وزارة المالية.

اعتماد وظائف رسمية لمراقبي المساجد والجوامع

وأشاد أحد الأعضاء بتحسن مستوى الأئمة والخطباء في الجوامع، لكنه لاحظ أن أصوات بعض المؤذنين غير جيدة ولا ترتقي للمستوى المطلوب. مقترحاً على الوزارة عقد دورات تدريبية في هذا المجال، وأخذ نماذج من الأذان للمسجد الحرام أو المسجد النبوي والدول الإسلامية الأخرى، للاقتداء بها.

كما لاحظ العضو كثرة المساجد في بعض الأحياء دون غيرها والتباين في عددها وعدم توفر مواقف للسيارات فيها. مطالباً بوضع خطة لإنشاء المساجد حسب الكثافة السكانية والمساحة، ووضع أسس وقواعد ومواصفات هندسية لإنشاء هذه المساجد.

واقترح توجيه الناس ودعوتهم لكافة الأعمال الخيرية، مشيراً إلى أن بعض أهل الخير قصر أعماله الخيرية على بناء المساجد وإعمار المقابر؛ بينما هناك العديد من الأعمال الخيرية التي يتوجب التوجه إليها والقيام بها.

وأضاف أحد الأعضاء أن التقرير كشف عن نمطية العمل في الوزارة؛ والشاهد أنها - للأسف - لم تقم بتطوير أهدافها بما يتسق مع التغير والاحتياج العام والمسؤولية الوطنية، ولم تضف لأهدافها المهمة والحيوية مواجهة الفكر المتشدد والمتطرف، ومواجهة مشكلة ذهاب أبنائنا للمواقع المشبوهة، وتفجير أنفسهم باسم الجهاد، والجهاد منهم براء، وكرر أسفه ووصف الوزارة بأنها تعاني من حالة الكسل. وطالب الوزارة بأن تخرج عن النمطية وأن تدرك مسؤوليتها التاريخية والوطنية لمواجهة هذا الفكر المتشدد؛ بإعادة بناء الفكر والخطاب الديني على مرتكز وسطي يتناسب مع روح العصر، دون الإخلال بثوابت الدين.

ولفت العضو إلى ضرورة الفصل بين المؤثر الاجتماعي بمكوناته من أعراف، وعادات، وثوابت الدين، حيث اختلطت الأمور على البسطاء مما سهل اختطاف أبنائهم منهم باسم الدين، وكثير من الآباء والأمهات يبارك ذلك؛ جهلاً واعتقاداً منهم أن أبناءهم مجاهدون ويفرحون بموتهم باعتبارهم شهداء.

وشدد على أن ذلك يؤكد مسؤولية الوزارة عن مواجهة الفكر المتطرف، وإخراج أصحابه من المشهد العام، وخاصة المساجد ومنابر الدعوة، والخروج من قالبها التقليدي ومواجهة مسؤوليتها الوطنية بكشف أصحاب الفكر الضال، والتشهير بهم بأسمائهم وليس بالتلميح، فالأمن الفكري ضمن مسؤولياتها؛ ولن يتحقق ذلك إلا بصوت واضح وجريء؛ يدرك ويتحمل مسئوليته الوطنية والإنسانية.

وختم أحد الأعضاء المداخلات بالتأكيد على أن مسؤوليات الوزارة كبيرة جدًا وتحتاج إلى دعم كبير كما ورد في توصيات اللجنة وهذه الأمور غاية في الأهمية، لاسيما أن المساجد أهم الأماكن التي يجب العناية بها في بلادنا. واقترح إعادة النظر في الأنشطة التي تتم تحت مظلة الوزارة وليس للوزارة دور فيها إلا الترخيص والرعاية، كما هو موجود في مكاتب توعية الجاليات التي تتبوأ مكانة كبيرة في الدعوة إلى الإسلام وإدخال غير المسلمين في الإسلام، فأنشطتها كبيرة وأعمالها خيرية، وكذلك جمعيات تحفيظ القرآن الكريم التي تعتمد على جهودها الذاتية في الحصول على الدعم من المحسنين.

وأكد على ألا يضاف إلى الوزارة إلا ما كان من صلب عملها، وألا تكون الوزارة مسيرة أعمال فقط؛ مشدداً على أن تعمل الوزارة على الابتكار والتطوير في مجال الدعوة، وتحفيظ القرآن، وإيضاح العديد من الشبه القائمة.

# الأعضاء يطالبون هيئة الاتصالات بخفض أسعار خدمات الاتصالات ضمن المعدلات الإقليمية والعالمية

د. سعدون السعدون
رئيس لجنة النقل والأتصالات وتقنية المعلومات

**طالب عدد من أعضاء مجلس الشورى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بخفض أسعار خدمات الاتصالات وسومها ضمن المعدلات الإقليمية والعالمية، فيما أكد آخرون على أهمية استجابة شركات الاتصالات لشكاوى المواطنين وتلبية مطالبهم، وتطرق عدد آخر إلى تدني خدمات الأنترنت في المملكة من حيث سرعتها والبطء في تحميل الملفات والمعلومات، فيما أكد البعض منهم على أهمية محاربة الجرائم والقرصنة الالكترونية لما لها من خطر كبير على أمن واقتصاد المملكة.**

**جاء ذلك أثناء مناقشة مجلس الشورى خلال جلسته العادية الحادية والخمسين التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٥/١١/٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون.**

فبعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة رأى أحد الأعضاء أن الإنترنت شكّل حالة متميزة في تغيير الواقع الاقتصادي وازدهار التجارة الإلكترونية في العالم، وفي رسم مستقبل مختلف للاقتصاد الدولي.

وأشار إلى أن دراسة لشركة الاستشارات الاستراتيجية (بوسطن كونسلتن قروب) أظهرت أن الإنترنت سيصبح خامس أكبر اقتصاد في العالم بحلول العام ٢٠١٦م، ومن المتوقع أن يصل عدد مستخدمي الإنترنت في العالم إلى «ثلاثة مليارات» بحلول عام ٢٠١٦م.

ولفت النظر إلى أن الجريمة الإلكترونية أصبحت أحد أبرز ظواهر الفضاء الرقمي، وأصبح المال في عالم الثورة الرقمية يدخر بالمصارف ضمن أرصدة رقمية مشفرة ومخزنة في قوائم بيانات هذه المصارف، وقد استطاع بعض الشباب الذين احترفوا استخدام التكنولوجيا أن يوظفوا مهاراتهم في جريمة الاعتداء على أموال الآخرين من خلال فك الرموز السرية بهدف اختلاس المعلومات والأموال عبر شبكة الإنترنت.

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
Communications and Information Technology Commission

ونوه إلى تنوع أشكال الجريمة الإلكترونية إلى أشكال عديدة؛ كالخداع الإلكتروني الذي يعتمد على إنشاء المواقع الوهمية لمؤسسات معروفة بهدف تضليل المتعاملين مع هذه الشركات، والسطو على تحويلاتهم المادية، لاسيما من خلال بعض الخدمات كالتأمين، وحجز الرحلات، وتصنيع الفيروسات الإلكترونية بأشكالها المختلفة.

وأكد أن جرائم علم التكنولوجيا لا تقف عند هذا الحد، بل تتعداه إلى جرائم القرصنة الفنية والفكرية، والاتجار بما لا يملكونه مما يتطلب من السلطات الأمنية والقانونية جهودًا كثيفة لضبط الاعتداءات، وملاحقة المخالفين، مطالباً اللجنة بتقديم توصية تنص على: «على الهيئة العمل مع السلطات الأمنية والقانونية لتكثيف الجهود لضبط الاعتداءات وملاحقة المخالفين للحد من هذه الجرائم الالكترونية».

من جانبه نوه عضو آخر إلى الصعوبات التي تواجهها الهيئة في تنفيذ الخطة الوطنية للطيف الترددي في المملكة منذ بدء سريانها بتاريخ ١٤٢٩/٥/٢هـ، حيث جاء في إجابات مندوبي الهيئة على استفسارات أعضاء لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بالمجلس أن إخلاء الترددات في وقت متأخر لا يخدم تطور الاتصالات. وطالب العضو بدعم الهيئة من قبل اللجنة والمجلس لاستعجال الإخلاء للاستفادة من الترددات.

ونوه عضو آخر إلى أن أسعار خدمات الاتصالات ورسومها في المملكة لا تزال مرتفعة قياساً بالمعدلات الإقليمية والعالمية بالرغم من أن مجلس الشورى سبق أن درس الموضوع وطالب هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في قرارين أصدرهما عامي ١٤٢٦ و ١٤٣٤ هـ بإلزام شركات الاتصالات العاملة في المملكة بخفض أسعار خدمات الاتصالات والإنترنت لتكون متناسبة مع المعدلات الإقليمية والعالمية.

**متوسط سعر الدقيقة (٣٥) هللة بينما المتوسط العالمي بحدود (٧) هللات**

وأضاف العضو في هذا السياق أن جمعية حماية المستهلك أعدت دراسة (نُشرت نتائجها قبل مدة) وقد خلصت إلى أن أسعار الاتصالات في المملكة ضمن الأعلى عالميًا، وأن سعر الدقيقة يعد من أعلى المعدلات عالميًا؛ حيث وصل متوسط سعر الدقيقة إلى (٣٥) هللة بينما المتوسط العالمي بحدود (٧) هللات للدقيقة، وبحسب الدراسة فإن (٣٠٪) من دخل الفرد السعودي شهريًا يستهلك في الاتصالات الهاتفية والخدمات المساندة، وفي مقدمتها الإنترنت.

وتابع العضو إن هناك نموًا متصاعدًا في إيرادات وأرباح قطاع الاتصالات وانتشار خدماتها؛ حيث بلغت أرباح قطاع الاتصالات عام ٢٠١٣م نحو (١٤,٨) مليار ريال مقارنة بـ(١١,٣) مليار ريال في عام ٢٠١٢م بنسبة نمو (٣١٪). وبالنسبة للإيرادات الإجمالية المباشرة من عمليات شركات الاتصالات في المملكة، فقد بلغت حوالي (٧٥) مليار ريال نهاية عام ٢٠١٣م، بمتوسط نمو يقدر بـ(١٠٪) سنويًا خلال السنوات من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٣م.

وختم العضو مداخلته بأن كل تلك الأرقام تؤكد على ضرورة قيام الهيئة بواجبها طبقًا للمادة الثالثة من تنظيمها الذي نص على: «أن تقوم الهيئة بوضع أسس تحديد المقابل المالي للخدمات بالقدر الذي تتطلبه المنافسة». وشدد العضو على ضرورة أن تعمل هيئة الاتصالات على تنفيذ قرار مجلس الشورى بإلزام شركات الاتصالات العاملة في المملكة بخفض أسعار خدمات الاتصالات ورسومها؛ لتكون متناسبة مع المعدلات الإقليمية والعالمية، وأن تتابع اللجنة تنفيذ ذلك، وأن توافي المجلس بما تم بشأن تنفيذه.

من جهة أخرى طالب أحد الأعضاء الهيئة بالمزيد من الاهتمام بحقوق المستهلك الذي يعاني من ضياع حقوقه ومطالباته مع شركات الاتصالات، واقترح أن تقوم لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بالمجلس بالتأكيد على هيئة الاتصالات بضرورة معاقبة شركات الاتصالات التي تتعامل بسلبية مع شكاوى المستهلكين، وأن تضع نظامًا واضحًا يضمن البت في هذه الشكاوى، وينصف المستخدم ويحفظ حقوقه بدون عناء.

وتساءل آخر عن فرض رسوم على التجوال الدولي رغم أن مجلس الشورى سبق أن أصدر قراره ذو الرقم (١٤/٢٤) والتاريخ ١٤٣٤/٥/٢٧هـ في توصيته الثانية التي نصت على: "على هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السماح للشركات بتقديم خدمة الاستقبال المجاني للمكالمات أثناء التجوال الدولي".

ولاحظ أحد الأعضاء البطء في استكمال منظومة النطاق العريض باستخدام الألياف البصرية، مؤكداً أهمية تلك الألياف البصرية في جودة الاتصالات وتقنية المعلومات، وفي الاقتصاد والتنمية بكل جوانبها؛ مؤكداً أن البطء في استكمال مشروع الألياف البصرية ليس له ما يبرره، وطالب اللجنة متابعة الهيئة حتى استكمال النطاق العريض باستخدام الألياف البصرية، وإيصالها للمستفيدين في كل مدن المملكة.

وأشار عضو آخر إلى أن المجلس سبق أن طالب هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بضرورة إلزام شركات الاتصالات والشركات المعنية بتقديم الخدمات بأن تنشر الخدمة وتقدمها على مختلف نوعياتها؛ فقد نص قرار المجلس رقم (٢٤/٢٥) في عام ١٤٢٦هـ : " على هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات إلزام شركات الاتصالات المرخصة لها بمبدأ الخدمة الشاملة، ونشر خدمات الاتصالات في المناطق النائية، والوصول بنسبة انتشار الخدمة إلى المعدلات العالمية" وأضاف العضو إن المتابع لهذا الأمر يرى غير ذلك فالحال غير ذلك فقد اهتمت الشركات بخدمة الاتصال بالجوال اللاسلكي، وأهملت الخدمات الأرضية؛ وتحديدًا الكيابل، وإيصال الخدمة الهاتفية للمواطنين، حتى في المدن، فما بالك في القرى؟ بل تجد في القرى معاناة شديدة؛ وبعض المناطق لا تصلها الخدمات بما فيها الخدمات اللاسلكية، إضافة إلى المعاناة في توفير الخدمة المناسبة للاتصالات.

وطالب الهيئة بمراجعة هذا القرار والتأكد من التزام شركات الاتصالات بما تم التعاقد عليه، وما تم الترخيص لها بشأنه.

وفي السياق ذاته لفت العضو النظر إلى معاناة المواطنين والمقيمين من بطء خدمة الإنترنت، فالناس تشتري الخدمة وتدفع رسومها مقدماً ولكن بالنظر إلى الاستفادة من هذه الخدمة تجد البطء في تحميل البيانات والملفات والمعلومات. وانقطاعها أحيانًا في داخل المدن؛ وقال : إذا كان هذا هو واقع الحال لخدمة الأنترنت في المدن فكيف ستكون في القرى؟.

وفيما يخص الإنترنت الفضائي أضاف العضو أن أمره لا يزال مفتوحًا ولا يزال هناك اختراق لأمننا الوطني، والاجتماعي، والاقتصادي من هذا الباب والذي لم يتم إغلاقه إلى الآن. داعياً هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى اتخاذ التدابير الخاصة في هذا الجانب حتى لا يستغل استغلالاً غير مناسب.

**المستهلك يعاني من ضياع حقوقه مع شركات الاتصالات**

وفي موضوع آخر نبه أحد الأعضاء إلى عودة انتشار شرائح الاتصال المسبقة الدفع إلى وضعها السابق؛ لافتاً النظر إلى أن الهيئة اجتهدت وجعلت من يحصل على شريحة، أو رقم أن يكون ذلك مرتبطًا بوجود هوية وطنية، أو رقم إقامة وأن لا تشحن هذه الشريحة إلا بإدخال رقم الهوية، أو رقم الإقامة؛ إلا أن البعض من المستفيدين من هذا الجانب أصبح يبيع رقم هويته، وأصبح هناك استخدام لأرقام الإقامات لفئات من العمالة التي سافرت وغادرت البلاد؛ وطالب هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات إعادة النظر في ذلك؛ لما فيه من المساس بأمن البلاد وسلامة المجتمع من سوء استخدام لهذه الأرقام والشرائح غير المعروف أصحابها.

وأشار عضو آخر إلى أهمية تطبيق الحوسبة السحابية؛ الموجودة في أغلب الدول وعدها طريقة جيدة؛ وطالب بالتركيز على امتلاك هذه التقنية؛ لأنها توفر فرصًا كبيرة للمواطنين والمواطنات. وشدد على ضرورة أن تركز هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات على صناعة التقنية وامتلاكها؛ حتى يكون لبلادنا بعدًا اقتصاديًا وتقنيًا رياديًا في عصر المعلومات.

# مخرجات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لا تتلاءم مع احتياجات الوطن

**ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية والخمسين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/١١/٧هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، الذي تلاه سمو رئيس اللجنة الأمير الدكتور خالد بن عبدالله آل سعود.**

## خطة لدراسة بيانات الحرب الإلكترونية واختبارها بقدرات وطنية

**وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة أشار أحد الأعضاء إلى طلب أحد المختصين في إحدى جلسات الندوة الثالثة للحرب الإلكترونية السعودية التي عقدت في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية العام الماضي، أن تتبنى المملكة العربية السعودية خطة مفصلة ودقيقة لدراسة بيانات الحرب الإلكترونية وإنتاجها واختبارها بقدرات وطنية، لأن هذا – بحسب رأيه- يؤدي إلى تكوين كوادر وطنية تستطيع برمجة الحرب الإلكترونية واختبارها في بيئة عملية، ومعايرة الأنظمة حسب أحدث البيانات لزيادة الكفاءة والفعالية، وتحقيق الريادة الإقليمية ورفع القدرات الوطنية الإلكترونية في مجال الدفاع والأمن الوطني.**

**وعبر العضو عن أمله في أن تدرس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي هذه الفكرة ومناقشتها مع الجهات ذات العلاقة، وعلى رأسها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والقطاعات العسكرية والأمنية.**

مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية KACST

وانتقد أحد الأعضاء محدودية استثمار نتائج البحوث التطبيقية والعلمية من قبل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، مشيراً إلى أن من الأغراض الأساسية للبحث العلمي الذي تتبناه المدينة والمنصوص عليه في نظامها يقوم على فكرة نقل التقنية وتوطينها، متمنياً استثمار نتائج البحوث المتميزة، وتسويق الاختراعات بعد إجراء دراسات جدوى لتسويقها.

وتابع آخر بأن المدينة أنشأت برنامج (بادر) لحاضنات التقنية؛ بهدف تطوير التقنية وتوطينها، ولكن من الملاحظ أن تصنيف الطلبات المقدمة ضعيفة مقارنة بالإمكانات والخطط المتوفرة لهذا البرنامج.

## توظيف المرأة في المدينة دون المستوى

مضيفاً أن توظيف المرأة في المدينة لا يزال محدودًا بشكل واضح؛ إذ بلغ عدد الموظفات في المدينة في عام التقرير (١٢٩) موظفة سعودية مقارنة بالعدد الكبير من الموظفين الذي بلغ أكثر من (٣٠٠٠) موظف، ولاحظ عدم الوضوح في عدد المبتعثين من الذكور والإناث وكذلك التدريب.

وأكد عضو آخر أهمية تنويع مصادر التمويل بمد جسور الاتصال بين المؤسسات البحثية وجميع مؤسسات المجتمع الحكومية وفي القطاع الخاص.

وشدد على ضرورة زيادة عقود الشراكات على المستويات المحلية والدولية كافة؛ بغرض توطين التقنية ودعم البنية التحتية التصنيعية والخدمية للمملكة، والتوصية بزيادة التعاون الدولي والاتفاقيات الثنائية المبرمة بين المدينة وبين المؤسسات البحثية والعلمية داخليًا وخارجيًا؛ وذلك للاستفادة من الخبرات العلمية والعملية للدول الصناعية والمتقدمة.

وتوقف أحد الأعضاء عند تعريف رؤية المدينة المتمثلة في " أن تكون المدينة مؤسسة للعلوم والتقنية رائدة عالمياً، ترعى الابتكار وتعزز بناء مجتمع المعرفة في المملكة"، وتساءل عن المقصود أن تكون رائدة عالميًا كمؤسسة للعلوم والتقنية، بتقديم الأبحاث أم بتحويلها؟ أم هل هي بتبني الأفكار؟ أم بالتعاون في مجال الأبحاث؟ أو هل هي بتصنيع ابتكارات الأبحاث؟. وقال : إنه لا يمكن أن تكون رائدة عالميًا في كل هذا، فكل شق يحتاج إلى جهد كبير ومتفاني.

وأيده عضو آخر فقال : إذا كانت رؤية المؤسسة على حسب التقرير هي أن تعزز بناء مجتمع المعرفة في المملكة فلابد أن تضع نصب عينيها هدفاً واحداً واضحًا، يتمثل في تأسيس البيئة المناسبة والنظام الأيكولوجي الداعم لريادة الأعمال والإبداع الاجتماعي، والابتكار المبني على العلوم والهندسة والتكنولوجيا، في المملكة والشرق الأوسط. ومساعدة العلماء، والمفكرين، والتقنيين، والمهندسين على اكتشاف طاقاتهم الكامنة، ونقل أفكارهم المبدعة إلى أرض الواقع، وبناء شركات، والدخول إلى أسواق جديدة، وبالتالي خدمة مجتمعاتهم.

ورأى العضو أن تحقيق هذه الرؤية وتحويلها إلى واقع، يتطلب التعامل مع البنى التحتية، وخطط العمل، وثقافة ريادة الأعمال المبنية على العلوم والتكنولوجيا التي تعد من أهم النقاط، وإذا صلحت تحققت الرؤية لبناء مجتمع معرفي في المملكة، وهي ثقافة جديدة على المنطقة، مشيراً إلى عدم وجود قالب أو صيغة معينة لإيجاد هذه الثقافة؛ إلا عن طريق ربط النقاط المناسبة والتفاعل معها لوضع حل متكامل.

مؤكداً أن رحلة تحويل مخرجات البحث العلمي والتطوير التقني إلى منتجات صناعية رحلة شاقة، ويكمن سر نجاحها في عناصر اختيار الشركاء المناسبين، الذين يؤمنون بأهدافك ويعلمون تماماً المطلوب لتحقيق هذا الهدف المتماشي مع منطقتنا، ومع ثقافة وقيم المجتمع، مبيناً أن تعزيز ثقافة ريادة الأعمال يتطلب تقديم الأدوات المناسبة التي يستخدمها العلماء والمبدعون لإطلاق العنان لخيالهم وإبداعاتهم وتشجعهم على طرح الأسئلة، لتعزيز مهارات البحث والاستقصاء والاكتشاف، والتمويل، إذ لابد من تقديم الاستراتيجية المالية والتنظيمية المتميزة والمرموقة، والتعامل مع الملكية الفكرية وترويجها؛ لافتاً إلى أن هذه النقطة شبه معدومة في المدينة.

## تحويل مخرجات البحث العلمي إلى منتجات صناعية رحلة شاقة

وأكد العضو أهمية التطوير العلمي الاجتماعي؛ وقال : إن من المهم جداً وجود حلقة وصل قوية بين العلم والمجتمع؛ لفهم القيمة الحقيقية للمواهب والأفكار، وما هو التأثير الاجتماعي للاكتشافات، وكيف نجعل الآخرين يتفاعلون مع الاكتشافات؟، والأخص صناع القرار، ويتحمسون لها، وأن نعرف من هو المستفيد من هذا العمل الجبار؟. فهذه الجهود مطلوبة على أفضل المستويات بهدف إرساء مجتمع جديد قائم على المعرفة، وقوده الحقيقة، وعصب حياته الابتكار والإبداع وتحدي الصعاب، ويحظى بالدعم المطلوب من المجتمع والأفراد وفرق العمل، وشدد على ضرورة تشجيع مثل هذا التفكير الخلاق والجهود الطيبة، وتوفير البيئة المتكاملة لدعمه.

وبخصوص حصر الملكية الفكرية للباحث، لفت عضو آخر النظر إلى أن هذه السياسة أجبرت بعض الجامعات السعودية على صرف بدل براءة اختراع إذا كان الاختراع باسم الباحث، والبعض الآخر اشترطت صرف البدل للباحث أن تسجل براءة الاختراع باسم الجامعة نفسها، مما أوقع الظلم على الكثير من الباحثين، ولم يمنحوا هذا البدل.

وتساءل أحد الأعضاء عن موقع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية من التفاعل مع حاجات المواطن والوطن، والحاجات الطبية للمملكة من توطين التقنية وتصنيع الأجهزة الطبية، والأدوية، والمساندة العلمية في أبحاث مكافحة الأمراض والأوبئة. لافتاً النظر إلى أنه على الرغم من أن التقرير الذي بين أيدينا يؤكد أن الأبحاث الطبية تحظى بأعلى نسبة دعم في المدينة؛ إلا أننا لا نرى نتائج تلك الأبحاث في المستشفيات السعودية، ولم يكن للباحثين بالمدينة دور ظاهر في مكافحة الأوبئة التي عصفت بصحة المواطنين والمقيمين مؤخرًا، ويمكن أن يقال هذا الشيء عن أبحاث المياه، والأبحاث الزراعية، وأبحاث الطاقة الشمسية وغيرها.

وأشار عضو آخر إلى أن إحدى حاضنات (بادر) أنتجت دلة كهربائية، وهي بحسب التجربة جيدة ولها مستهلكيها، وهي سعودية خالصة من حيث الفكرة والبحث والتصميم، ولكنها للأسف (بحسب ما هو مكتوب عليها باللغة الإنجليزية) صنعت في الصين، وكان الأجدى أن يكون الاستثمار في صناعة محلية ليست في صناعة دلة كهربائية فحسب، بل في هاتف متنقل، أو جهاز تلفزيون، أو جهاز حاسب آلي، أو من الأجهزة المنزلية الأساسية؛ لتكون الفائدة أعم اقتصاديًا وصناعيًا وعلميًا وعلى شرائح أعم في المجتمع.

**إسناد تراخيص المصادر المشعة المستخدمة للأغراض الطبية لوزارة الصحة**

واستحسن عضو آخر إضافة توصية تنص على: " فصل تراخيص المصادر المشعة المستخدمة للأغراض الطبية من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وإسنادها لوزارة الصحة ممثلة في إدارات الشؤون الصحية في المناطق"؛ موضحاً أن جميع تراخيص التشغيل والصيانة تقع ضمن مسؤوليات وزارة الصحة باستثناء المواد المشعة الطبية، وبيَّن أن هذا الاستثناء يؤدي إلى عرقلة إصدار وتجديد رخص العمل في المنشآت الصحية بشكل كبير، وكذلك يؤدي إلى مضاعفة عدد المعاملات الورقية التي يتم إجراؤها من هذه المنشآت الصحية على التراخيص من جهتين مختلفتين.

وتساءل أحد الأعضاء عن ما تم بشأن السياسة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار وما يتبعها من الخطة الخمسية؛ لافتاً إلى أن هذا العام هو العام الأخير في معرفة مدى ما وصلنا إليه في موضوع تقدم المدينة على مستوى الشرق الأوسط.

ولاحظ آخر على لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي عدم استضافتها خلال دراستها للتقرير مسؤولي المدينة للاستفسار عن موضوع الإشكالية التي حصلت بين نظام مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ونظام الملكية الفكرية.

وتساءل عضو آخر عن حاضنات تقنية أنشأتها المدينة ورعتها في جهات مختلفة، وما مصيرها؟ مضيفاً أنه كان ينبغي الإشارة إلى دور حاضنات التقنية التي تشرف عليها المدينة.

وطالب عضو آخر بتوضيح ما هية الملكية الفكرية ، هل هي ملكية فكرية كما هو اسمها أم ملكية مالية؟، مشدداً على ضرورة أن تكون علاقة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالفكر وصاحب الفكر لا بدعم البحث ماليًا، وإلا تحول كل شأن إنساني إلى مال وإلى صاحب المال، وقال : إن هدف المدينة الأول هو تنمية الإنسان، وتنمية إبداعه، ويجب أن لا تكون بتحويل حساباته العلمية إلى رصيد معنوي وفكري للمدينة لا لشيء إلا للتحويل، فالملكية الفكرية حق أساس لمنتج المادة العلمية أو المعرفية، وأبدى استغرابه من عدم تطبيق ذلك في المدينة، التي يرى أنها أولى من غيرها في الحرص على ذلك.

ودعا أحد الأعضاء إلى تطوير المدينة نظامًا واهتمامًا بعد هذا التاريخ الذي يبدو أنه لم يفض إلى تطوير يتناسب مع اسم المدينة، ومع دورها المنشود في الدفع نحو مستقبل علمي، وصناعي، وتقني في المملكة.

وقال آخر: إننا نطمح ونتطلع إلى تقدم بارز في مخرجات البحوث العلمية يتلاءم مع الاحتياجات الوطنية، ونتنظر من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية الشيء الكثير، إلا أنه وبعد مضى سنوات عديدة على إنشائها وبالرغم من الدعم الذي تجده من الدولة لم تصل إلى ما كنا نطمح إليه.

وأشار عضو آخر إلى توفر العقول الوطنية المبتكرة في ميادين العمل والجامعات والقطاعات الخاصة والعامة؛ إلا أننا لم نر منتجًا سعوديًا تقنيًا يعتمد عليه، يكون له اسم في الأسواق العالمية.

وتوقف أحد الأعضاء عند ما تم صرفه على برامج البحوث من ميزانية الباب الثالث برنامج (نقل وتطوير التقنية) بمبلغ إجمالي وقدره (١٢١) مليون – بحسب ما ورد في التقرير-، وتساءل عما إذا كان هذا المبلغ يكفي لنقل وتوطين التقنية في المملكة؟، وهل هذا المبلغ يساعد على أن يتم إنشاء الأراضي الخصبة لتطوير التقنيات؟. مشيراً إلى أن بعض الدول تخصص الجزء الأكبر من ميزانيتها لتطوير التقنيات ومراكز البحوث.

واعتبر عضو آخر أن المسؤولية ذات حجم كبير، داعياً الجهات الخاصة والعامة إلى دعم البرامج وورش العمل للابتكار والمبتكرين، واحتواء أصحاب الفكر والموهوبين والمبدعين وحفظ حقوقهم في الاختراع ورعايتهم، لا فتاً النظر إلى وجود تقنيات مستوردة ضرورية تأتي في الأولوية من أجل توطينها في هذه البلاد، وطالب مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بوضع تصنيف لها حسب الاحتياج ورفع خطط لتوطينها. وقال: إن المملكة غنية بالمواد الخام، وفي مقدمة الدول التي تستورد التقنيات الحديثة، وكانت المملكة أرضاً خصبة لتوافد الفنيين والمهندسين من كافة الدول للعمل على هذه التقنيات، وحين اكتسبوا الخبرة انتقلوا إلى العمل في أوروبا وأمريكا وكندا، وفي هذا السياق شدد العضو الحاجة الماسة لتوطين هذه التقنيات، وأن تقوم المدن الصناعية بدور فاعل في هذا الجانب.

وطالب بسن القوانين والأنظمة وإلزام الجهات الحكومية، والجهات الخاصة، والجامعات، ومراكز الأبحاث التي هي أساس التطور والنجاح لإيجاد مجتمع مبني على المعرفة والاقتصاد، مؤكداً أن مدينة الملك عبدالعزيز تحتاج إلى الدعم القوي من الجهات الحكومية التي يعمل بعضها على تأمين حاجاتها من الأنظمة الالكترونية دون الرجوع إلى المدينة، وفي المقابل يجب على المدينة سد حاجات القطاعات الحكومية والأهلية من البحوث العلمية والابتكارات.

# « اليوم الوطني » لبلادنا ....

أ. د. صدقه يحيى فاضل
عضو مجلس الشورى

تحتفل الأمم والشعوب بمناسبات سنوية دورية عدة .... يرمز كل منها إلى قضية أو حدث عظيم ، أو مبدأ ما، أو إنجاز وطني معين .... والهدف من إحياء الذكرى، أو المناسبة، هو: التذكير بموضوعها، وإعادة النظر في ما يرمز إليه من قيم ومبادئ .... بما يضمن توثيق العرى بذلك الموضوع، وتأكيد تبجيله وأهميته ... وتدارس العبر منه ... والانطلاق إلى رحاب المستقبل، بناء على هدى من تلك العبر والدروس، بروح ملؤها التقدير والفخر والاعتزاز... كما يقصد بإحياء هذه الذكرى بث التحمس للوطن، وإزكاء الإخلاص والولاء له، والتطلع لمستقبل أفضل له ولأبنائه.

والمملكة، وهى تحتفل هذه الأيام بذكرى « اليوم الوطني » ، تحاول - حكومة وشعبا - تطبيق كل ذلك، والاستفادة من معطياته ... سعيا لتثبيت الأقدام، ولمستقبل أفضل وأرحب. فاليوم الوطني - في حالتنا - هو: رمز لتوحيد هذه البلاد، وبنائها على أسس عصرية. والغاية من الاحتفاء بهذه المناسبة كل عام هي : التذكير بهذا العمل العظيم .... والتفكر في كيفية صيانته وتطويره ورعايته، بما يضمن استمرار التوحيد والبناء، وعلى أسس صلبة وعصرية وخيرة ... فالبناء يبقى شامخا ومرتفعا طالما كانت الأسس التي يقوم عليها صلبة ونبيلة وسليمة .... بهذه الروح يجب أن ندخل « المستقبل » ، ونحلق في آفاق الدنيا ..... مسلحين بالعلم والإيمان والنوايا الخيرة .... ومبشرين بأسمى القيم ... طامحين إلى حياة أفضل، تظللها العزة والكرامة، وترفرف عليها مبادئ العدالة والمساواة والشورى والتكافل الاجتماعي السامية.

وتستدعى هذه المناسبة شكر الله، ثم شكر القيادة، وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وولي عهده الأمين سمو الأمير سلمان بن عبد العزيز، وسمو ولي ولي العهد والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، على ما تحقق من إنجازات على أرض هذا الوطن المعطاء. كما تستدعي وجوب قيامنا بمراجعة ما تحقق - مراجعة موضوعية صحيحة - والعمل على صيانته وتطويره، وكذلك التخطيط السليم والصحيح للمستقبل ... حتى ينعم أبناؤنا والأجيال القادمة بالخير والرفاه والازدهار، وباستقرار حقيقي وصلب ، بعون الله.

ويأتي احتفائنا باليوم الوطني هذا العام وقد وصلت الأحداث والأوضاع السياسية بمنطقتنا إلى نقطة حادة حرجة ... جعلت أغلب دولها تعاني من الاضطراب والصراعات المذهبية والطائفية بخاصة. الأمر الذي جعل هذه الدول من حولنا على حافة الانهيار والتشرذم. وذلك يضاعف من مسؤلية المملكة تجاه حفظ ودعم أمنها واستقرارها أولاً، ثم المساهمة الأكثر فاعلية في استتباب أمن واستقرار كل المنطقة ... لأن كل ما يمس هذه المنطقة غالباً ما يمسنا أيضا.

حفظ الله بلادنا العزيزة وقادتها. ولندعو الله أيضا أن يبارك ما تحقق لها من وحدة واستقرار ونمو وتطور، ويوفقنا جميعا لعمل المزيد.

# الأعضاء يطالبون الحكومة بدعم السياحة بما يتناسب وعوائدها الاقتصادية والاجتماعية

الأستاذ/ صالح بن عيد الحصيني
رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة

**ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة والخمسين التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤/ ١١/ ١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للسياحة والآثار للعام المالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الأستاذ صالح الحصيني.**

**وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة اقترح أحد الأعضاء استحداث تخصصات في الجامعات السعودية لتأهيل الشباب في مجال الخدمات السياحية والثقافة التاريخية وذلك بالتعاون بين الهيئة العامة للسياحة والآثار، ووزارة التعليم العالي والجامعات؛ كما اقترح إدخال مادة الثقافة الحضارية في المناهج، وبخاصة في المرحلة الابتدائية، ليدرك الطفل أن ميراثه ممتد في التاريخ ويستحق الاهتمام والمحافظة عليه كجزء من تاريخه وهويته.**

**وأشار عضو آخر إلى أن الآثار من المهام الرئيسة للهيئة العامة للسياحة، وفي هذا السياق طالب هيئة السياحة بالاهتمام بالآثار التي تزخر بها المملكة، وبخاصة في منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة؛ فهما تحويان آثارًا عظيمة تستوجب العناية بها والحرص عليها، لا فتاً النظر إلى أن الزائر لهاتين المنطقتين يجد متاحف خاصة يشرف عليها أهالي المنطقة، وبعض المتاحف الحكومية لبعض الجهات، بيد أنه رأى أن أهم الآثار في تاريخنا هي آثار نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، ونتشرف بهذا التاريخ، والتعرف على مواقع تلك الآثار، وأماكن البيعة، وميادين الجهاد، وتاريخ الهجرة.**

الهيئة العامة للسياحة والآثار
Saudi Commission for Tourism & Antiquities

**معرباً عن أسفه لعدم الاهتمام بذلك التاريخ العظيم، وتوثيقه، ووضعه في متحف واحد يعطي الزائر لمحةً عنه بالصور والخرائط والمجسمات، وطالب الهيئة العامة للسياحة والآثار بجمع المتاحف الفردية في كلا المنطقتين في متحف واحد.**

كما طالب أحد الأعضاء الهيئة بأن تعمل على تنمية وبناء قطاع الفنادق لجذب السياحة الداخلية، كما استغرب العضو في جانب آخر عدم ورود أي معلومة عن مشروع العقير وما تم فيه، داعياً الهيئة إلى أن تضمن تقريرها القادم معلومات مفصلة عن هذا المشروع.

ضعف نشاط الإرشاد السياحي وندرة المرشدين السياحيين المؤهلين

ورأى عضو آخر أن هناك مبالغة من قبل الهيئة في الاعتماد على الأرقام الإحصائية المستقبلية التي قد لا تتحقق، مثل: توقع ما ينتج عن نشاط معين من أنشطة السياحة من وظائف، كما لاحظ العضو ضعفاً في نشاط الإرشاد

السياحي، وندرة في المرشدين السياحيين المؤهلين علميًا وعمليًا، وندرة في الدورات التدريبية التي تقيمها الهيئة والمعاهد التدريبية المؤهلة المتعلقة بتدريب المرشدين السياحيين.

وعبر آخر عن اعتقاده بأن التقرير أُعد قبل موافقة مجلس الوزراء على نظام الآثار والمتاحف؛ بدليل ورود إشارة إلى أن عدم إقراره ضمن المعوقات المنصوص عليها في هذا التقرير، وطالب اللجنة بأن تضمن توصياتها على التقرير بمزيد من الدعم المادي والمعنوي للهيئة، يُمكِّنُها من تنفيذ برامجها ومشروعاتها في مختلف قطاعاتها.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى أن الإحصاءات تشير إلى أن قطاع السياحة حقق ما عجزت عنه قطاعات أخرى كالتشييد والبناء، والصناعة، فيما يتعلق بتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي، وتوطين الوظائف؛ ومع ذلك لم ترد في التقرير أية معلومات محدَّثة في هذا الشأن، من جهة أخرى دعا العضو إلى دعم قطاع السياحة من قبل الدولة بما يتناسب مع عوائده الاقتصادية والاجتماعية؛ فالقطاع الخاص دون دعم من الدولة لن يكون قادرًا على تنمية هذا القطاع.

وتساءل آخر عن السبب وراء عدم إنشاء ما تضمنته الإستراتيجية وصدر به قرار مجلس الشورى من إنشاء صندوق تمويل متخصص في التنمية السياحية؟ وما تم بشأن مشروع تطوير (٢٥) وجهة سياحية منها مشروع العقير السياحي؟.

ولاحظ أحد الأعضاء خلو تقرير اللجنة من مؤشرات الأداء لهذا القطاع الاقتصادي البالغ الأهمية. ولاحظ أن تقرير الهيئة لا يعكس جهودها وما حققته من إنجازات سواءً كانت تلك الإنجازات تقاس بمؤشرات رقمية وكمية، أو مؤشرات نوعية.

وتابع العضو أن تقرير الهيئة يحوي مؤشرات نمو قديمة منذ (خمس سنوات) ويجب تحديثها. داعياً الهيئة أن تضمن تقريرها القادم مؤشرات أداء شمولية ومحدثة ونوعية وكمية، وألا تقتصر على مؤشرات نمو محدودة.

وأشار عضو آخر إلى أن التقرير تضمن عدداً من المشروعات والبرامج التي تمثل إنجازات الهيئة بالرغم من عدم اكتمالها، ولم يحدد التقرير تاريخ البدء في تلك المشروعات، أو نسبة المتحقق منها، أو التواريخ المتوقعة للانتهاء منها؛ ومن أهم تلك المشروعات دراسة الإستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية الذي يهدف إلى تطوير مشروع اقتصادي وطني لتنمية السياحة في المملكة خلال السنوات العشرين القادمة؛ ونتمنى من الهيئة أن تحرص على تطوير هذه الاستراتيجية، والاستعجال في وضعها موضع التنفيذ.

من جهته قال أحد الأعضاء إن المواطن لا يزال يتطلع إلى عمل أكثر منهجية ونتائج واضحة وملموسة لنشاط الهيئة، واقترح العضو أن تضمن الهيئة في تقاريرها القادمة مستوى الإنجاز للواقع الفعلي.

واعتبر عضو آخر أن تكرار حديث الهيئة في معظم تقاريرها عن عدم دعم المخصصات البشرية والمالية لمشروعات وبرامج الهيئة لا يُعد مؤشراً لوضوح الرؤية، وجدية التناول، وتبني منهجية واضحة لتنفيذ المشروعات؛ قائلاً إنه يفترض أن يكون لمشروعات الهيئة بدائل وخيارات متعددة لدعم هذا القطاع والاستفادة من تجارب العديد من الدول التي سبقت المملكة في هذا المجال السياحي.

وانتقد أحد الأعضاء غياب المعلومات في تقارير الهيئة العامة للسياحة والآثار عن حجم ما ينفقه السياح السعوديون في الداخل مقارنةً بحجم ما ينفقونه في الخارج.

**السياحة الداخلية تواجه تحديات كبرى على مستوى الاستثمار، والتشريعات**

وقال آخر إن السياحة الداخلية تواجه تحديات كبرى على مستوى الاستثمار، والتشريعات، وتوفير البنية التحتية؛ وهذا يحتاج إلى دعم مباشر من قبل الحكومة يرقى إلى مستوى أهمية أهداف هذا القطاع الاقتصادي، مؤكداً أنه من المناسب أن تكون هناك آلية واضحة وتدخل فاعل من الدولة لتشجيع الوزارات والمؤسسات الأخرى لتسهيل مهمة الهيئة العامة للسياحة والآثار والإسراع في إنجاز البنية التحتية للسياحة، وتشجيع المستثمرين ومنحهم التسهيلات المناسبة.

# دعا إلى تمويل الخطوط الحديدية لتنفيذ مشروعاتها الحالية والجديدة
# الشورى يطالب بإعادة هيكلة قطاع النقل بالخطوط الحديدية

المؤسسة العامة للخطوط الحديدية
SAUDI RAILWAYS ORGANIZATION

**طالب مجلس الشورى بإعادة هيكلة قطاع النقل بالخطوط الحديدية، بما يحقق توحيد مرجعيته لوزارة النقل، كما طالب المجلس المؤسسة بربط مدينة ينبع بمشروع الجسر البري.**

**ودعا المجلس في قراره إلى توفير التمويل اللازم للمؤسسة لتنفيذ مشروعاتها الحالية والجديدة، واستقطاب الكفاءات الفنية والهندسية، لتمكينها من تطوير وتحسين خدماتها، وبما يكفل أعلى مستوى للسلامة والجودة.**

**جاء ذلك في القرار الذي أصدره مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثالثة والخمسين التي عقدها يوم الاثنين ١٣/١١/١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وذلك بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون.**

وكان الدكتور السعدون قد أفاد في بيانه لوجهة نظر اللجنة أنها اطلعت على الخطة الإستراتيجية للخطوط الحديدية لربط مناطق المملكة، وهي على ثلاث مراحل يتم الآن تنفيذ المرحلة الأولى منها والتي تشمل قطار الحرمين السريع، وقطار الشمال الجنوب، ومشروع الجسر البري، والقطار الخليجي.

أما بالنسبة لبقية المسارات فأوضح رئيس اللجنة أنه يتم حالياً إعادة تحديث الإستراتيجية لتقليل مدة التنفيذ واقتراح خطوط جديدة لربط الرياض بمنطقة عسير مروراً بالخرج، والحوطة، والأفلاج، ووادي الدواسر مشيراً إلى أنه القرار الذي أصدره مجلس الشورى ذي الرقم ٢٠/٣٩ وتاريخ ١٤٣٤/٦/١٩هـ، ونص في (ثالثًا): «على المؤسسة أن تُضَمِّن خطتها الإستراتيجية ربط مزيد من المدن بوسط المملكة وأطرافها، وتقليص المدة الزمنية لمراحل الخطة، وتوفير الدعم المالي لذلك».

وتابع الدكتور السعدون أن المؤسسة تعتبر حالة قطارات المؤسسة الحالية التي وصفت بالقديمة لا زالت جيدة وصالحة للخدمة، وهي مساندة للقطارات الجديدة إلى أن تكتمل منظومة القطارات الجديدة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥م، مبيناً أن المؤسسة تستعين بالقطارات الحالية لرحلتين فقط من أصل (١٠) رحلات.

وأوضح السعدون أن الأمر السامي رقم (٣٢٢) وتاريخ ١٤٣٢/١١/١٢هـ حدد طريقة التنفيذ والإشراف على مشروع الجسر البري، بحيث يتم تمويل المشروع من صندوق الاستثمارات العامة ويتولى الإشراف عليه فريق عمل مكون من وزارة النقل، ووزارة المالية، والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية، وصندوق الاستثمارات العامة.

وعن التأخير في إنشاء قطار الحرمين في مرحلته الأولى، وزيادة مبلغ الأعمال الإضافية. أفاد رئيس اللجنة أنه وبالتواصل مع المؤسسة أفادت بأن المشروع قد واجه عدة معوقات أدت إلى تأخر التنفيذ والزيادة في التكاليف، من أهمها تغيير المسار في عدة جهات كالمسار الخاص بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية برابغ، والإضافات التي تم إجراءها والتي شملت محطة مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، ونزع الملكيات وترحيل الخدمات التابعة للجهات الأخرى كالأمانات، والمياه، والكهرباء، والاتصالات، وشركة أرامكو.

**د.السعدون:الملاحظات على القطارات الجديدة ليس لها علاقة بالظروف البيئية أو الجوية**

وأكد رئيس اللجنة ضرورة أن تكون مرجعية نشاط النقل بالخطوط الحديدية لجهة واحدة، كما هو متبع في جميع دول العالم وهي وزارة النقل. مشيراً إلى أن جميع الخطوط الحديدية بالعالم تعمل تحت مظلة وزارة النقل بحكم التخصص وخاصة في مجال القطارات بين المدن، فهي الجهة المسؤولة عن وضع الخطط والاستراتيجيات، وضمان تكامل مشاريع الخطوط الحديدية مع بعضها، وتكاملها مع وسائل النقل الأخرى.

# شموخ وطن

أ.د جبريل بن حسن العريشي
عضو مجلس الشورى

مع إطلالة شمس الأول من الميزان، ٢٣ سبتمبر من كلّ عام، تشرق علينا مناسبة غالية على قلوبنا نحن السعوديين. إنه يوم غير عاديّ، يوم أن توحّد هذا الكيان تحت راية التوحيد، بقيادة المؤسس الملك عبدالعزيز -طيّب الله ثراه- بعد كفاح دام أكثر من ثلاثين عاماً؛ لتنشأ في ذلك اليوم دولة فتيّة تزهو بتطبيق شرع الله، وسنّة نبيه، وتصدح بتعاليم الإسلام السمحة، وقيمه الإنسانية.

واليوم، ونحن نحتفل باليوم الوطني، علينا أن نتذكّر كفاح آبائنا وأجدادنا مع مؤسّس هذا الكيان الملك عبدالعزيز -طيب الله ثراه- لتحقيق الأمن والاستقرار لأبناء الجزيرة العربية؛ فقد ضحّى آباؤنا بالغالي والنفيس، وتحمّلوا كثيراً من التحديات والصعاب حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه من كرامة وحرية وتقدّم وأمن واستقرار ولله الحمد والمنّة.

في إطار هذه الذكرى لا بد من الوقوف بكلّ شفافية وصدق على الرؤية الهادفة التي تسير عليها قيادتنا الرشيدة نحو الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري، التي توالى عليها أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز إلى هذا العصر الميمون، يوم أن تولّى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- مقاليد الحكم في البلاد؛ إذ تمثّل مرحلة تولّيه الحكم سنوات خالدة حافلة بالعمل الدؤوب والإنجازات الكبيرة، نسأل الله أن يحفظه لنا، وأن يمدّ في عمره.

ملك أعزّ الله به وطنه وشعبه وأمته، مثال للصفاء والنخوة والنقاء، ملك يمتلك حسّ الإنسان بأخيه الإنسان، يتلمّس حاجات شعبه الوفيّ في كلّ زاوية على أرض هذا الحمى العزيز، لا يدع مناسبةً إلا ولديه مكرمة وغوث، يجلب الخير لشعبه الوفيّ، ويدفع الأذى عنهم، ويعيش هموم الناس، ويبذل قصارى جهده في تحقيق الخير لهم، وتحقيق أمانيهم، ويمسح التعب عن وجوههم، ويسعى إلى إقامة العدل بينهم، والعمل على تحقيق المصالح لما فيه خير البلاد والعباد. وشمل اهتمامه -أيّده الله- بحقوق المواطن مناحي الحياة كافةً، وبرز ذلك جلياً من خلال التوجيهات السامية الواضحة بضرورة الاهتمام بالوطن والمواطن، ومن خلال كلماته، وتوجيهه الوزراء والأمراء بالعمل على رعاية مصالح المواطنين، وجعل ذلك من أولويات أعمالهم؛ فقد استطاع -أيده الله- أن يبني مشروعاً وطنياً تحميه وتؤطّره التشريعات والقوانين في بيئة إيجابية مميّزة، وتجلّى ذلك في تكاتف الراعي والرعية، الذي يترجم قربه من شعبه بعاطفة وطنية إنسانية استثنائية.

إن مكاسب التنمية التي تحقّقت - ولا تزال تتحقّق - في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسكاني، وما يتمتع به مجتمعنا من أمن واستقرار، لهو أكبر دليل على التعاون المثمر والثقة المتبادلة بين المجتمع والدولة.

وهنا لا بد لنا من وقفات لكي نرتّب أمورنا وأولوياتنا؛ فأولاً وقبل كلّ شيء يجب علينا أن نحبّ هذا الوطن الذي ننتمي إليه، ونفديه بكلّ ما لدينا؛ فوطننا يحتاج إلى سلوك عملي من الجميع يبرهن له عن حبّهم له، وتشبّثهم به، وذلك بالإسهام في بناء هذا البلد الغالي على قلوبنا وإعماره، وأن نتسلّح بالعلم والمعرفة؛ لأنهما أساس التقدم والنجاح للأمم كافةً.

إننا في هذا اليوم نعاهد الله، ثم المليك والوطن، أن نكون جنوداً أوفياء لهذا الكيان، وأن نقدّم الغالي والنفيس لرفعته وتقدّمه.

## بمشاركة الأمين العام لمجلس الشورى

# جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية تختتم مؤتمرها الثالث وتعيد انتخاب علام الكندري رئيساً لها

**اختتمت في العاصمة البحرينية المنامة أعمال المؤتمر الثالث لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية الذي عقد يومي ٢٢ و ٢٣ ذو القعدة ١٤٣٥هـ الموافق ١٧ و ١٨ سبتمبر ٢٠١٤م برعاية معالي رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين الأستاذ خليفة بن أحمد الظهراني وحضور معالي رئيس مجلس الشورى بمملكة البحرين الأستاذ علي بن صالح الصالح.**

**وشارك وفد مجلس الشورى في أعمال المؤتمر برئاسة معالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو، وضم الوفد مساعد مدير عام إدارة الإعلام والتواصل المجتمعي الأستاذ علي بن عبدالله الخضير ومدير الاتحادات البرلمانية بالمجلس الدكتور سعد بن ناصر العنقري، ومسؤول المراسم ماجد السهلي، وسكرتير الأمين العام خالد المبارك، والباحث في الشعبة البرلمانية عبدالله العباد.**

**وقررت الجمعية خلال الجلسة الختامية للمؤتمر بالإجماع إعادة انتخاب معالي الأمين العام لمجلس الأمة الكويتي الأستاذ علام الكندري رئيساً للجمعية، كما تم انتخاب الأمين العام لمجلس النواب المغربي الأستاذ نجيب الخدي نائباً للرئيس.**

**ووافق المجتمعون على ترشيح ثلاثة أعضاء للجنة التنفيذية للجمعية هم الأمين العام لمجلس الأعيان الأردني الأستاذ خالد اللوزي والأمين العام لمجلس النواب اللبناني الأستاذ عدنان ظاهر، والأمين العام لمجلس النواب اليمني عبدالله الصوفان.**

**كما أقروا الحساب الختامي للجمعية للعام المالي ٢٠١٣م، والتقرير السنوي لأعمال الجمعية ٢٠١٣ / ٢٠١٤م.**

وقرر الأمناء العامون تأجيل النظر في تقرير الأمين العام للجمعية بشأن تطوير النظام الأساسي للجمعية إلى الاجتماع القادم، كما قرروا تأجيل إقرار الدراسة الخاصة بمركز التدريب البرلماني الذي تعتزم الجمعية إنشاءه، وكلفوا اللجنة التنفيذية بالنظر في تلك الدراسة وعرض تقريرها بشأن المركز في الاجتماع القادم للجمعية.

الظهراني: المؤتمر ترجمة صادقة للتعاون بين المجالس التشريعية العربية

وكان معالي رئيس مجلس النواب البحريني قد أكد أن المؤتمر ترجمة صادقة

للتعاون بين المجالس التشريعية في الدول العربية على مستوى أماناتها العامة من أجل تطوير التنسيق والتعاون فيما بينها، وتبادل الخبرات والمعارف للارتقاء بالعمل البرلماني العربي.

وقال في كلمة افتتح بها أعمال المؤتمر: إن هذا الاجتماع يسلط الضوء على موضوع على قدر كبير من الأهمية هو « وسائل التواصل الاجتماعي وانعكاسها على علاقة البرلمان بالمجتمع « لما لتلك الوسائل من انتشار واسع في أوساط المجتمع، وإيماناً بدور الإعلام البرلماني كشريك أساسي واستراتيجي في تعزيز الشراكة بين المجلس التشريعي من جهة والمواطن والمجتمع المدني من جهة أخرى.

ودعا المجالس التشريعية والبرلمانيين إلى ضرورة بناء علاقات قوية مع وسائل الإعلام من خلال وضع الخطط والمبادرات بما يضمن تعزيز تلك الشراكة ويحقق التطلعات نحو التواصل الفاعل بين المؤسسات التشريعية ووسائل الإعلام.

بوشكوج: وسائل التواصل باتت ضرورة لتعزيز الشراكة بين البرلمانات والمجتمع

من جهته أكد الأمين العام لاتحاد البرلمان العربي نورالدين بوشكوج أهمية الموضوع الرئيس لهذا المؤتمر، وعده اختيار منطقي لمسايرة المجالس التشريعية العربية للتطورات المتسارعة في وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي، وتسخيرها لخدمة العمل البرلماني وتعزيز الشراكة بين المجلس التشريعي وأفراد المجتمع.

الكندري: وسائل التواصل الاجتماعي أفضل وسيلة للتواصل بين المؤسسات التشريعية والمجتمع

وألقى الأمين العام لمجلس الأمة الكويتي رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية الأستاذ علام الكندري كلمة أوضح فيها أن اختيار موضوع وسائل التواصل الاجتماعي لهذا المؤتمر جاء نتيجة للدور الذي تؤديه تلك الوسائل في أوساط المجتمعات، فهي باتت أفضل وسيلة للتواصل بين الأفراد، وكسرت عامل احتكار المعلومات، وشكلت عامل ضغط للاستجابة للأفكار والرؤى التي تفصح عنها شبكات التواصل الاجتماعي.

واستعرض جهود اللجنة التنفيذية للجمعية في مجال التدريب البرلماني لتنمية مهارات العاملين في الأمانات العامة للمجالس التشريعية العربية.

من جهته أكد الأمين العام المكلف بمجلس النواب البحريني جمال زويد في كلمة مماثلة أن تعزيز العلاقة بين البرلمان والمواطن عبر وسائل التواصل الاجتماعي بات ضرورة لدعم أعمال المجلس التشريعي والرقابي، وتفعيل مشاركة المواطن في صنع القرارات ورسم السياسات العامة.

وبعد حفل الافتتاح عقد المشاركون في المؤتمر ورشة عمل على جلستين صباحية ومسائية لمناقشة الموضوع الرئيس للمؤتمر: « وسائل التواصل الاجتماعي وانعكاسها على علاقة البرلمان بالمجتمع»، وكان المحاضر الرئيس فيها الدكتور محمد حجاج الذي شرح أهمية وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في الوصول إلى الملايين من أفراد المجتمع. مؤكداً اهمية استثمار المجالس التشريعية العربية لتلك الوسائل لتحسين الصورة الذهنية لها لدى المواطنين، والتعريف بمخرجاتها، وجهودها في المجالين التشريعي والرقابي بما يخدم التنمية الشاملة.

يذكر أن جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية تأسست في عام ١٩٩٤ بعد أول لقاء لمجموعة من الأمناء العامين العرب على هامش أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الثاني والتسعين في العاصمة الدنماركية كوبنهاجن، وجاءت هذه الخطوة الرائدة في طريق التعاون بين المؤسسات البرلمانية العربية وإدراكاً من الأمناء العامين للمجالس التشريعية العربية بضرورة دعم وتطوير تلك المؤسسات وتبادل الخبرات والتنسيق المشترك سعياً إلى تقديم أفضل خدمات الدعم والمساندة لأعمال البرلمانات.

# المقاصف المدرسية بين الواقع والمأمول

## ما يقدم في المقاصف لا يواكب حاجة الطلاب لإفطار صحي ومتكامل

أجرى الحوار: منصور العساف

مع إطلالة كل عام دراسي تعود مشكلة المقاصف المدرسية إلى السطح ليتداولها أولياء أمور الطلاب والطالبات والمهتمين بالصحة الغذائية. ففي الوقت الذي يطالب فيه أولياء الأمور وزارة التربية والتعليم إلزام المدارس بتوفير الغذاء الصحي ومنع كل ما يضر بصحة الطلاب والطالبات، لا تزال عمليات بيع المنتجات الفقيرة غذائياً تتواصل في الكثير من المدارس دون توقف، مع استمرار روتين الوجبات المتكررة الذي لم يطرأ عليه أي تغيير منذ سنوات طوال برغم مطالبات مختصي التغذية بإعادة النظر في وضع المقاصف المدرسية وما تقدمه من وجبات غذائية للطلاب والطالبات، لأنها بوضعها الحالي تسهم في ضعف جهازهم المناعي لعدم توافر أهم الفيتامينات والمعادن التي يحتاجها الجسم، فضلاً عن أنها تتسبب في السمنة المفرطة التي باتت ظاهرة في أوساط الأطفال والشباب والفتيات.

فالمشروبات والعصائر التي تقل نسبة العصير فيها عن ٣٠٪، بالإضافة إلى الحلويات والشوكولاته ورقائق البطاطس المقلية « الشيبس » والسندوتشات المحفوظة التي لا تحتوي على أية قيمة غذائية ومليئة بالدهون، لاتزال هي أساس الوجبات في أغلب المقاصف المدرسية، في حين أنه من المفترض أن توفر

**المقاصف للطلاب والطالبات الأطعمة الغنية بالفيتامينات والمعادن مثل الحليب بأنواعه ونكهاته والفطائر المغلفة، وشطائر الجبن والبيض والمربى والعسل واللبنة والفواكه الطازجة والخضار والحمص والفول.**

**أمر آخر في غاية الأهمية يتمثل في عدم وجود قاعات في المدارس مخصصة لتناول الوجبات المدرسة، فالطلاب يتناولون وجباتهم في الساحات المدرسية، وهو أمر يجب على المعنيين في إدارات التربية والتعليم ومديري المدارس العمل على تهيئة قاعات مناسبة في كل مدرسة سواء حكومية أو خاصة وتجهيزها بالطاولات والكراسي وتخصيصها لتناول الوجبات المدرسية.**

"الشورى" سلطت الضوء على معاناة الطلاب مع المقاصف المدرسية التي باتت تؤرق أولياء الأمور إلى حد كبير، ووقفت على مدى صحة ما يطرح في وسائل الإعلام عن تلك المقاصف وما يقدم فيها من المأكولات ومستوى نظافة العمال الذين يعملون فيها. من خلال هذا الاستطلاع لرأي المتخصصين في التغذية، والمعلمين والطلاب.

العتيبي: ضرورة تشديد الرقابة على المأكولات والعمال

## رقابة و تفتيش

في البداية تحدث « عبدالرزاق بن نايف العتيبي » أخصائي التغذية عن دور المقاصف في النمو الصحي والسليم للطلاب والطالبات وأهمية متابعة مقاصف المدارس وقال « إن الغذاء الصحي يساعد على إتمام عملية النمو وزيادة النشاط لدى النشء، والمقاصف في المدارس تلعب دوراً مهماً في تغذية الطلاب، لأن المقاصف هي المنشأة الغذائية التي توفر وتقدّم الطعام للطلاب والطالبات في المدرسة، فضلاً عن أن إعداد الطعام وفقاً للاشتراطات الصحية يساعد على حماية الأغذية التي يستهلكها الطلاب من التلوث بالميكروبات ».

وشدد على ضرورة مراقبة المقصف من قبل الجهات المختصة، والتأكد من الشهادات الصحية لدى العاملين فيها والقيام بعمليات التفتيش على المقاصف في المدارس في فترات متقاربة من قبل المشرفين عليها، والاستعانة بوزارة الصحة للإشراف عليها لسلامة أبنائنا. مؤكداً أن الطلاب والطالبات في هذه المرحلة بحاجة إلى إرشاد ومتابعة من قبل المنزل والمدرسة معاً فيما يتعلق بالغذاء الصحي، حيث تعد هذه المرحلة مرحلة نمو سريعة بالنسبة لهم.

الفواز: إسناد تشغيل المقاصف إلى شركات متخصصة

## المقاصف النموذجية

من جهته علق مشهور بن سعد الفواز - معلم بمتوسطة النسيم بالرياض - على دور اللجنة الإشرافية على المقصف المدرسي في متابعة وتطبيق الاشتراطات الصحية التي وضعتها وزارة التربية والتعليم على المقصف وقال: « أعتقد أن أي شخص من المعلمين أو غيرهم مؤهل للمتابعة، لاسيما وأن الاشتراطات والمواصفات المنظمة للمقاصف المدرسية واضحة جداً يستطيع أي شخص متابعتها وتطبيق ما ورد فيها، مؤكداً أن النماذج الصحية للمقاصف المدرسية موجودة لكنها نادرة جداً، مشيراً إلى أن بعض مديري المدارس تخلوا عن النظرة المادية للمقصف وتفرغوا لتوفير وجبة صحية للطلاب بغض النظر عن تحقيق الأرباح أو عدم تحقيقها.

## تشغيل المقاصف من قبل شركات متخصصة

ويرى الفواز أن من الحلول لتصحيح الأوضاع طرح المنافسة لتشغيل المقاصف المدرسية بجميع مناطق المملكة على الشركات الكبرى؛ حتى وإن أدى ذلك لقلة العروض المقدمة أو تدني المردود المادي للوزارة أو حتى انعدامه مقابل تقديم وجبة صحية مميزة، فصاحب الشركة ينظر إلى دخله من واقع القوة الشرائية وهذا ما يجعل بعض الشركات ترغب تقديم خدماتها بالمناطق ذات القوة الشرائية، وتحجم عن المناطق ذات القوة الشرائية الأقل، وهنا يأتي دور وزارة التربية والتعليم التي يفترض أن تقدم الدعم للشركات التي ترغب في تشغيل المقاصف المدرسية في المناطق التعليمية التي لا تتمتع بقوة شرائية كبيرة لتشجيعها على الدخول في سوق المقاصف المدرسية في تلك المناطق بغية تأمين الوجبة الصحية لكل طالب وطالبة وبسعر رمزي.

كما اقترح أن تتخلى الوزارة عن قرارها بأن يكون تأجير المقاصف المدرسية مصدر دخل للمدارس للصرف منه على احتياجاتها، وطالبها بتخصيص ميزانيات للمدارس من الميزانية الخاصة بالوزارة.

## المكائن الذاتية

ويتفق سعود خلف المرشدي – مشرف تغذية – مع ما ذهب إليه الفواز من عدم اعتماد الدخل المادي لتأجير المقاصف المدرسية كدخل مالي للمدرسة، ويرى أن ذلك دفع ببعض المدارس إلى التغاضي عن الكثير من المخالفات التي يرتكبها مشغل المقصف وعدم التزامه بلائحة تشغيل المقاصف، وطالب الوزارة بإعادة النظر في سياستها المالية تجاه المدارس بتقديم الدعم المالي لها بدلاً من اعتمادها على الدخل المالي العائد من تأجير المقصف المدرسي، ولعل هذا قد يعالج من خلال الميزانية التشغيلية المعتمدة للمدارس حديثاً، وفي هذه الحالة ستكون المتابعة أكثر والمحاسبة أدق.

وأشار المرشدي إلى أن هناك العديد من الأفكار لتطوير المقاصف المدرسية، موضحا أن من بين الأفكار المطروحة توفير آلات ذاتية البيع على غرار ما هو موجود في بعض المستشفيات والجامعات، فقد سبق طرح الفكرة على شركة لتأمين هذه الآلات وتمت دراسة الوضع وتحديد بعض المدارس لتكون محل التجربة، وهذه الآلات ستكون على نوعين إحداهما لبيع الفطائر المغلفة التي لا تتجاوز مدة صلاحيتها يوماً واحداً، والأخرى لبيع المشروبات الساخنة والباردة، كما تمت دراسة الزمن الذي يستغرقه الطالب للحصول على وجبته، واتضح أن المناسب مكينة واحدة لكل (٥٠) طالباً وتم التعاقد مع شركة لهذا الغرض، إلا أن الشركة واجهت بعض العقبات التي حالت دون تنفيذ المشروع.

## تجربة ناجحة لوزارة المعارف

من جهته أعاد عمر سعيد مدخلي – أب لثلاثة طلاب – الأذهان إلى الوجبات الغذائية التي كانت وزارة التربية والتعليم « وزارة المعارف سابقاً» تقدمها لجميع الطلاب والطالبات في المدارس السعودية في وقت سابق وكانت تتكون من «لبنة وحليب وعصير وفول سوداني»، وعدها من أفضل الوجبات النظيفة التي كانت تقدّم للطالب والطالبة مجاناً.

**مدخلي: حالات التسمم للطلاب والطالبات نتيجة لسوء الأغذية في المقاصف**

مشيراً إلى أن الوجبات الصحية بمقابل يدفعه الطالب أفضل من الواقع الحالي حيث يدفع الطالب مصروفه اليومي في مأكولات غير صحية، وربما ضارة بصحته فحالات التسمم التي يتعرض لها الطلاب والطالبات ونطالعها في بعض وسائل الإعلام بين الفينة والأخرى ما هي إلا نتيجة لسوء الوضع في المقاصف المدرسية. وقال: في هذه الحالة وأمام هذا الوضع ليس أمام أبنائنا سوى البقاء بدون أكل لحين العودة للمنزل.

وتمنى مدخلي تفعيل الإشراف الصحي من قبل إدارات التربية والتعليم وأن يتم تسليم المقاصف إلى شركات غذائية تراعي النواحي الصحية بشكل كامل وجيد وفي جميع مناطق المملكة.

ويتفق معه في هذا السياق الأستاذ سليمان بن محمد العلي الذي اقترح بأن تعيد وزارة التربية والتعليم دراسة جدوى توزيع وجبات التغذية المدرسية التي كان لوزارة "المعارف سابقاً" السبق في تقديمها للطلاب في السبعينات والثمانينات الميلادية من القرن الماضي والتي تم تطويرها حيث تم الاكتفاء بالأطعمة غير المطهية كالأجبان والباسكويت و المهلبية التي تحوي نسب غذائية عالية، واستمرت هذه الوجبة إلى نهاية العام (١٤٠٠هـ)، ورأى أنه بإمكان وزارة معالجة الأخطاء السابقة والاستفادة من تلك التجربة الثرية التي مازالت الوزارة تفخر بها كمنجز من منجزاتها المعتبرة.

**العلي: الاستفادة من تجربة وزارة المعارف في تأمين الوجبات الغذائية**

## الأطعمة والمشروبات الممنوعة

في سياق آخر استنكر الطالب «محمد البدراني» دور المقصف المدرسي وقال « إن ما يقدمه المقصف المدرسي لا يتواكب مع طموحنا في إفطار صحي متكامل، إضافة إلى تنوعه وأهمية أن يكون طازجاً كي يجعل الطالب يقبل على الإفطار. ووصف واقع المقاصف المدرسية بأنه سيئ جداً وتفتقر إلى مقومات الصحة الأساسية لنا والتي تهتم بنمونا نمواً صحياً مناسباً، ومما يؤكد ذلك عدم النظافة من العمالة الآسيوية والتي تقوم بطبخ الكبدة واللحم المفروم المجمّد وربما المنتهية صلاحيته لأنه – بصراحة – لا يوجد رقيب مباشر، إذ أن الرقابة إن وجدت فهي شكلية فقط من إدارة المدرسة.

وأكد «البدراني» « أن لائحة المقاصف المدرسية التي وضعتها وزارة التربية والتعليم تمنع بيع العصائر التي تقل نسبة العصير فيها عن ٣٠٪ أو العصائر التي تحتوي على أصباغ صناعية، والحلوى و الشكولاته بأنواعها

و» شرائح البطاطس المقلية» واللحم والكبدة والمصبرات والمسليات ذات القيمة الغذائية المنخفضة والأغذية قريبة الانتهاء من الصلاحية، إلا أنها وللأسف هي الوجبات التي تباع في المدارس في مخالفة صريحة من قبل مشغلي المقاصف للتعليمات وهم في الغالب من العمالة الآسيوية الذي لا يهمهم سوى تحقيق الأرباح، وهذا يعود إلى ضعف الرقابة عليهم من قبل الإدارات المدرسية.

## الطالبات و الفطور الجماعي

وتقول منيرة شلوي البقمي – معلمة – لا يوجد انتقاء صحيح للوجبات المقدمة للطالبات، فالمأكولات المباعة طويلة الأجل وتحتوي نسباً عالية جداً من المواد الحافظة المضرة بالصحة وتهدد سلامة الطالبات، فضلا عن أن المقاصف تبيع شرائح البطاطس المقلية المغلفة التي تحتوي مواد حافظة والعصيرات ذات الأصباغ والمشروبات الغازية.

وأشارت إلى أن الكثير من الطالبات في المدرسة التي تعمل بها بتن لا يعتمدن على ما يباع في المقصف المدرسي، بل يحضرن وجبة الإطار معهن من المنزل بالتناوب وفق جدول معد بينهن.

## وجبات تسبب الخمول للطلاب

وحذر – أخصائي التغذية – خالد خضران الغامدي من تناول الوجبات التي تباع في المقاصف المدرسية وقال» إنها غير صحية فمعظمها وجبات عديمة القيمة الغذائية وتحتوي على سعرات حرارية عالية رغم خفة وزنها مبيناً أن شراح البطاطس المقلية أو ما تعرف بـ « الشبس « هي عبارة عن دهون ونسبة عالية من الأملاح، فضلاً عن الحلويات والشوكولاتة الغنية بالدهون.

وأشار إلى أن المقاصف كانت تبيع المشروبات الغازية وبعد عدة شكاوى تم استبدالها بعصيرات تحتوي على ماء وسكر طويلة الأجل، وقال إن الطالب الذي لا يتناول وجبة الإفطار في المنزل فإن هذه الوجبة تعتبر بالنسبة له وجبة أساسية لكنها لا تستطيع مده بالطاقة اللازمة لاستكمال يومه الدراسي بل تكسبه الخمول وقد يتعرض بعض الطلاب لإغماءات خاصة في مدارس البنين الذين يتعرضون لحصص أنشطة رياضية قد لا يستطيعون أداءها. وحث الغامدي إدارات التربية والتعليم على توفير وجبات صحية في المدارس كالألبان و العصيرات قصيرة الأجل والفواكه الطازجة طوال اليوم الدراسي.

## واقع المقاصف

من جانبها أشارت الأستاذة حصة العيسى « مدير إدارة خدمات الطالبات بالرياض » إلى أن المقاصف المدرسية منذ بدايات التعليم كانت تدار من قبل مديري ومديرات المدارس حتى العام ١٤٢٢هـ حيث كانت على شكل جمعية يساهم فيها الطلاب والطالبات وبنهاية العام توزع عليهم الأرباح، إلا أن الأكلات التي تقدم فيها كانت غير صحية فهي عبارة عن حلويات ملونة ومأكولات ومشروبات غير مفيدة!! حيث كان الاهتمام ينحصر في الربحية فقط.

البقمي: المأكولات تحتوي على مواد حافظة مضرة بالصحة

ومنذ العام ١٤٢٢هـ وحتى العام ١٤٣٣هـ تم إسناد تشغيل المقاصف المدرسية لشركة سعودية مصنعة بعقد مدته عشر سنوات وكان الحال أفضل من السابق، وفي العام ١٤٣٣هـ أسندت المقاصف المدرسية لشركة تطوير التعليم القابضة بناءً على موافقة المقام السامي رقم ١٥٥٠٨ وتاريخ ١٤٣٣/٣/٩هـ، ومع مطلع العام ١٤٣٤هـ. تعاقدت شركة تطوير التعليم مع الشركة ذاتها التي كانت تدير المقاصف المدرسية وذلك لمدة عامين دراسيين.

## التحديات

وسلطت الأستاذة حصة العيسى الضوء على التحديات التي يواجها المقصف المدرسي ومنها عدم التنويع في الأغذية المقدمة من المتعهد بما يلبي احتياجات ورغبات الطلاب والطالبات، وعدم توفر الاشتراطات الصحية في مقرات المقاصف المدرسية سواءً في القديم منها أو الحديث من المباني الحكومية وذلك لعدم إقرارها ضمن خطط المباني المدرسية عند الإنشاء، وكذلك الوضع في المدارس الأهلية، إلى جانب عدم توفر مكان مناسب لتناول الوجبة، وتخصيص فقط ٣٠ دقيقة من الوقت لشراء الوجبة وتناولها، هذا مع عدم إغفال التزاحم على المقصف كونه المصدر الوحيد لبيع الوجبة، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات عن المدارس والطلاب والموردين، وعدم تأمين طاقم العمل المدرّب ليقوم بتشغيل هذه المقاصف، ناهيك عن صعوبة تمويل المواد الغذائية لمقاصف المحافظات، وعدم وجود عقد موحّد للمدارس الأهلية، وعدم وجود برنامج موحّد لتنظيم أعمال الصناديق المدرسية في نظام نور.

العيسى: إعداد وتصميم برنامج لمتابعة المقاصف المدرسية ضمن نظام نور

الوضع الحالي لتناول الطلاب الوجبات الغذائية في المدارس

### معالجة الأوضاع الحالية للمقاصف

وتقترح حصة العيسى لمعالجة الأوضاع الحالية للمقاصف عدداً من الحلول منها التعاقد مع عدد من الشركات السعودية المصنعة للتغذية، وفتح المجال المنافسة بينها لتوفير الوجبة المتكاملة للطالب والطالبة بمواصفات عالية وبأساليب وأدوات جاذبة للارتقاء بمستوى الأداء مع ضرورة إقرار تصاميم جيدة للمقاصف المدرسية عند إنشاء المدارس، وإعادة صياغة العقد الموحد من خلال رؤية شاملة من تجارب جميع المناطق بالاستعانة بتجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، واقتصار مدة العقد على سنة واحدة يتم تجديدها حسب جودة الأداء مع المتابعة والمحاسبة، وإقرار عقد موحّد للمدارس الأهلية، وضرورة تهيئة أماكن مناسبة يتناول فيها الطلاب وجبة الإفطار عن طريق عمل مظلات وتوفير مقاعد للطلاب من لدن شركة تطوير التعليم بالتعاون مع الإدارات التعليمية.

كما يجب رفع النسبة المخصصة للمدارس في العقود الجديدة، وإعداد وتصميم برنامج لمتابعة المقاصف المدرسية ضمن نظام نور للإسهام في المتابعة ودقة الحسابات المالية وسلامتها، وإشراك الطلاب في تقييم الخدمات التي تقدمها الشركات المتعهدة، والرفع من مستواها عن طريق تشكيل المجالس الطلابية داخل المدرسة.

وتساءل بعض المشاركين في التحقيق عن عدم الاهتمام بأماكن المقاصف المدرسية حيث يخصص لها غالباً زاوية من زوايا المدرسة، مع عدم الاهتمام بتنظيم طوابير الطلاب والطالبات، وافتقار المقاصف للتجهيزات والأدوات المناسبة، والعمالة المؤهلة أو المدربة وذات الخبرة في الخدمات الغذائية، فتنظيم المقصف من الداخل مخالف لأبسط الأنظمة الصحية، فالاشتراطات الصحية للمقاصف هي اشتراطات بسيطة وأساسية يجب أن تتوفر في أي منشأة غذائية.

وأجمعوا على أن المشكلة الرئيسية تكمن في عدم وجود نظام علمي ومدروس للتغذية المدرسية من الناحيتين التنظيمية والصحية بما فيها الوجبات الغذائية المناسبة، بحيث تؤدي التغذية المدرسية الدور المنوط بها صحيا وتربويا في المجتمع، مثل الوقاية من مشكلة معينة مثل السمنة أو فقر الدم، وللأسف يوجه الاتهام حاليا إلى الوجبات المدرسية في توجيه السلوك الغذائي للمجتمع في تناول الأصناف الغذائية الخاوية وإلى ارتفاع معدلات السمنة بين أطفالنا التي تتراوح – وفقا لبعض الدراسات – بين ٥٠ و٥٥٪.

الغامدي: يجب توفير الألبان و العصيرات قصيرة الأجل والفواكه الطازجة

## الحلول والاقتراحات:

**وخلصت مجلة « الشورى » من خلال هذا التحقيق إلى عدد من الأفكار والمقترحات لتطوير المقاصف المدرسية وما يجب أن تكون عليه وما تقدمه من وجبات صحية للطلاب والطالبات:**

**- تهيئة مقاصف نموذجية في جميع المدارس الحكومية والأهلية.**

**- استقطاب شركات متخصصة في إعداد الوجبات لإدارة المقاصف المدرسية، في جميع مناطق المملكة.**

**- تخصيص قاعات في المدارس لتناول الطلاب والطالبات الوجبات الغذائية.**

**- تعيين مشرف صحي في كل مدرسة للإشراف على المقاصف المدرسية والتأكد من تطبيق الشركة المشغلة جميع الاشتراطات الغذائية والصحية.**

**- الاستفادة من التجربة السابقة لوزارة المعارف في تأمين الوجبات الغذائية للطلاب والطالبات.**

**- إعداد وتصميم برنامج لمتابعة المقاصف المدرسية ضمن نظام نور.**

ما يجب أن تكون عليه المقاصف المدرسية لصحة أفضل لأبنائنا وبناتنا

# يومك الوطني ...أيها الشاب!

د. حامد الوردة الشراري
عضو مجلس الشورى

أحببت في هذا المقال أن أخاطب العقل الشبابي، فمثل هذه الذكرى العزيزة على الجميع لايجب أن تمر دون التذكير ببعض الأمور.

أيها الشاب:

بعد التحية والتقدير لك، هل من الممكن أن تستقطع من وقتك ٥ دقائق وتختلي بنفسك لتنظر لجغرافية المنطقة من حولك وما يعتريها من أحداث مؤلمة؟، أو تشاهد النشرات الإخبارية اليومية في القنوات التلفزيونية وتغطيتها للأحداث في محيط بلدك؟، هل ذهبت لأقرب بقالة في حارتكم لتعرف ما فيها من خيرات جلبت من شتى بقاع الارض (..يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ..)؟، هل فكرت بالأمن الذي تعيشه ويعيشه أهلك؟، هل تلاحظ ما يعيشه بلدك من نهضة عمرانية وبنية تحتية جبارة وتطور يسابق الزمن وتنمية بشرية في كل المجالات؟، كل هذا ومن حولك يعيش في شغف العيش وفقد الأمن بالرغم أن مالديهم من الثروات والإمكانيات لو قيض الله لهم قيادة صالحة لعاشوا مثلك أو افضل، هل من متعظ؟!

أيها الشاب:

غالبكم اليوم هم مواليد بعد عام ١٤٠٠ هـ، وبنسبة تتجاوز ٦٠٪ من عدد سكان المملكة اليوم، وقد قطفتوا ثمرة الطفرة النفطية الأولى دون معرفة أو اطلاع كاف على الفترة التي سبقت تلك الطفرة إلا من خلال كبار السن او وسائل الإعلام بشكل مقتضب. ففي تلك الطفرة وفرت عوائد ضخمة، ومكنت المملكة من وضع خطط تنموية طويلة المدى وتم إنجاز أكبر مشاريع البنى التحتية والتأسيسية المهمة التي أسهمت في رفع المستوى المعيشي لمواطنيها، وحققت رفاهاً للمواطن والمقيم ونقلت المواطن إلى حياة التحضر.

أيها الشاب:

في وقتنا الحاضر أنت تعايش الانفتاح الإعلامي والتواصل الاجتماعي المذهل والتطور المتقدم في الاتصالات وتقنية المعلومات، فمثلا في شبكات التواصل الاجتماعي تجد من يحاول أن يعبث بأمنكم ورفاهكم في حجج واهية لا تصدر عن مواطن عاقل، فهل يعقل أن تجد في تلك الشبكات ممن يتعاطف مع دول أخرى ويلمز بوطنكم وبسياسته ويعتبر نفسه مواطناً صالحاً يخدم بلده؟، وهل يعقل أن رجلاً أو شاباً وطنياً صالحاً يريد أن يعيد عجلة التاريخ لمرحلة الجهل والفقر وعدم الأمان التي عاشتها هذه البلاد قبل توحيدها؟ وهل وهل... أسئلة كثيرة دارت بخلدي تجعل العاقل حيران.

أيها الشاب:

دولتكم حريصة عليكم وعلى مستقبلكم بمنهجية إصلاح مدروسة تطور الإنسان السعودي وتحصنه من المؤثرات السلبية التي لاشك أن تبنيها ينعكس سلبا على أمنكم وعيشكم وتنميتكم، منذ تأسيس هذا الكيان- المملكة العربية السعودية-، وما الاستراتيجية الوطنية للشباب التي أقرها مجلس الشورى في وقت سابق، والتي ينتظر اعتمادها من الجهات العليا قريباً، إلا خير دليل على ذلك. هذه الإستراتيجية تضمنت عدداً من الفصول والمحاور الرئيسة التي تشمل مجموعة من القضايا ذات العلاقة بالشباب في المملكة، ومن هذه المحاور محور المواطنة الصالحة والمشاركة المجتمعية الذي ركز على قضية الحفاظ على الهوية الدينية والوطنية وترسيخها من خلال تحقيق الانتماء للوطن وتأصيل مفاهيم الوطنية والمواطنة في نفوسكم والبعد عن الغلو والتطرف. هذه الاستراتيجية هي جزء من خطة طويلة المدى، بدأت منذ تأسيس هذا الكيان، تهدف لتشجيعكم على المشاركة المجتمعية وتنمية قدراتكم وإمكاناتكم وإكسابكم الخبرات المهمة في حياتكم لتساهموا بفاعلية في تنمية وطنكم وتحقق العيش الرغيد لكم.

أيها الشاب:

إن هذه الذكرى هي تذكير للعاقل، في ظل تجاذبات مذهبية وفكرية وغلو وإرهاب وتخلخل في أمن وعيشة دول من حولنا كانت تعيش رغد العيش والأمن، بما تعيشه مملكتكم من خير ورفاه وأمن واستقرار وتقدم وتطبيق للشريعة السمحة الوسطية بعد أن كانت تعيش البلاد في انعدام الأمن وتشتت وفقر وجهل في أرجائها. فالحمد لله والشكر له أن قيض الله لكم مؤسس وموحد هذا الكيان المعطاء الملك عبدالعزيز-طيب الله ثراه- ومن بعده أبناءه الأوفياء وحقق لكم ما يتمناه غالب شباب المعمورة، ولنتذكر سوياً أن الأمم لا تبنى إلا بسواعد أبنائها المخلصين والحفاظ على مكتسباتها، نسأل الله أن يديم علينا خيره وأمنه في ظل قيادتنا الرشيدة إنه السميع المجيب.

# الخدمات الاستشارية في الجامعات السعودية .. استراتيجية مقترحة

د. نوال محمد العساف

الخدمات الاستشارية عميقة الجذور في مختلف المجتمعات البشرية، واستشارة أهل الخبرة الثرية والرأي السديد معروفة في التراث العربي القديم كما إن الاستشارة من هدي الدين الاسلامي الحنيف وسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، والجامعات في العصر الراهن - بحكم إمكاناتها المادية والبشرية ومكانتها الاجتماعية - هي الأجدر بتقديم الخدمات الاستشارية.

ونظراً لأن الخدمة الاستشارية أصبحت حاجة ملحة للأجهزة الحكومية وغير الحكومية، وبما أن الجامعات من أبرز بيوت الخبرة لتعدد الكفاءات البشرية والتخصصات المختلفة والمتنوعة فيها، فقد أنشأت الجامعات معاهد للبحوث والاستشارات تقدم من خلالها خدمات مهمة وفعالة للأجهزة المختلفة.

وقد كشفت تجارب الدول المتقدمة والنامية على السواء أن إسهامات قطاع التعليم في التنمية الاقتصادية لن تتحقق دون التنسيق والتكامل والتعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل والإنتاج. وأن ذلك التكامل يحقق منافع مشتركة لكلا الفريقين (صائغ ومتولي،٢٠٠٥م، ٢٥).

استشراف مستقبل الجامعات السعودية كبيوت خبرة تقدم الخدمات الاستشارية

لذا فإن هذه الدراسة تسعى نحو استشراف مستقبل الجامعات السعودية كبيوت خبرة تقدم الخدمات الاستشارية لمؤسسات القطاعين العام والخاص.

## مشكلة الدراسة :

المؤسسات التربوية الجامعية تقوم بدور متميز في إحداث التنمية وضمان استمراريتها وفوق ذلك فإنها بذاتها - المؤسسة الجامعية - مؤشر من مؤشرات التنمية لكونها إحدى الحاجات والمطالب الأساسيه التي تحققها التنمية. (الجلال، ١٤١٤هـ، ١٢٥).

وتتفق معظم الدراسات التي تناولت التعليم العالي في أقطار الوطن العربي بإطاره العام أو على مستوى مكوناته (جامعات، كليات، أقسام علميه، مراكز بحثية، وحدات إدارية) على وجود معضلة أو أكثر مؤداها

- غالباً - عدم ارتقاء أدائه كلاً أو جزءاً إلى مستوى الدور الموصوف (محجوب، ٢٠٠٧ م، ٥٣).

فالجامعات من خلال المبادرات الفاعلة، ووجود بيوت الخبرة، والمراكز البحثية، وتنفيذ المشروعات البحثية، واتخاذ القرارات العلمية المدروسة جميعها تجعل الجامعات على وجه الخصوص المكان والبيئة المناسبة للتوجه إليها عند حاجة المجتمع لدراسة قضاياه، ومشكلاته أو تطلعاته المستقبلية والتنموية، وبهذا يكون المطلوب من الجامعات أن تندمج مع المجتمع وتتفهم قضاياه، ومشكلاته، ومتطلباته، وتطلعاته من خلال الخبرات، والكفاءات البشرية الفاعلة والمراكز البحثية، والمخرجات ذات الكفاءات العالية، والتعليم، والتدريب المستمر (القحطاني، ١٤٢٧هـ، ١٤٢).

ولكن لا تزال علاقة مؤسسات التعليم العالي «الجامعات والكليات» في الوطن العربي بمجتمعها المحلي تقف عند حدود الأمنيات والتي قد تجمل الوعي بأهميتها وضرورتها والحماس لإقامتها، وتشير نتائج دراسة يوسف محمود إلى شكلية هذه العلاقة حيث تقف عند حدود المشاركة في تنظيم وتنفيذ بعض برامج التدريب، وتقديم بعض الاستشارات، أو تقديم تفسير وبحث لأسباب بعض المشكلات والكوارث، أما تلك القضايا المرتبطة بجوهر عملية التنمية وخاصة تلك التي تحتاج إلى مشاركات في قضايا البحث والتطوير، فتكاد تكون المشاركات حولها معدومة.

وحيث تقوم الاستشارات العلمية، والدراسات على إجراء بحوث علمية، وخطط واستراتيجيات للجهات والأفراد المستفيدين، فإن ذلك يتطلب مواجهة الصعاب إلى هذا السبيل ويمكن القول بصفة عامة: إن هذه المواجهة هي التي توضح الفرق بين الدول المتقدمة، والدول النامية فقد أنفقت كوريا الجنوبية ميزانيتها ككل لمدة سبع سنوات على الجامعات والبحوث والاستشارات فأدى هذا إلى تقدم كبير.

كما أنفق رئيس الوزراء الماليزي الأسبق «مهاتير محمد» عشر سنوات على البحوث والاستشارات، فأصبحت ماليزيا متميزة دولياً من حيث الإنتاج والاقتصاد، وارتفع إنفاق الصين على البحوث والاستشارات من ٠,٦ ٪ عام ١٩٩٥م إلى ١,٢٣٪ عام ٢٠٠٣م، وذلك من الناتج القومي الصيني واحتلت بذلك المرتبة الثانية عالمياً في هذا الانفاق بعد الولايات المتحدة الأمريكية (جاد الرب، ٢٠١٠م،٢٠١- ٢١٢).

لن تحقق الجامعات السعودية ما يفيد كثيراً عند التعامل مع المستجدات بنفس الأسلوب التقليدي في برامجها ومناهجها التعليمية والبحثية، أو الأساليب الإدارية المشبعة بالبيروقراطية، والروتين، وزيادة الأعباء الإدارية غير الضرورية، بل إن الأمر يحتم الانفتاح على المجتمع، وتفهم قضاياه ومشكلاته وطموحاته، وما تم في مؤسسات التعليم العالي محلياً وعربياً وعالمياً، والتعامل مع المتغيرات، والمستجدات من خلال رؤية أكاديمية وعلمية واضحة تتوافق مع طبيعة التغيرات العالمية، ومتطلبات الظروف التي يفرضها الواقع، والتعامل معه من خلال الجامعات كبيوت خبرة وذات مبادرات وتطلع نحو المستقبل (القحطاني، ١٤٢٧هـ، ١٤٠-١٤١).

**وتتضمن اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات السعودية في مادتها الثانية أن من أهداف البحث العلمي في الجامعات ما يلي (الخضير، ١٤١٩هـ، ٣٤٥- ٣٤٦):**

تقديم المشورة العلمية وتطوير الحلول العلمية والعملية للمشكلات التي تواجه المجتمع من خلال الأبحاث والدراسات التي تطلب إعدادها جهات حكومية أو أهلية.

نقل وتوطين التقنية الحديثة، والمشاركة في تطويعها لتلائم الظروف المحلية لخدمة أغراض التنمية.

ربط البحث العلمي بأهداف الجامعة وخطط التنمية، والبعد عن الازدواجية والتكرار والإفادة من الدراسات السابقة.

إن مثل هذه الأهداف تمثل أرضية صلبة لاستثمار الكفاءات، والعقول البشرية في الجامعات بتقديم شتى أنواع الخدمات الاستشارية للقطاعين العام والخاص.

كما إن التكامل بين الجامعات ومؤسسات العمل والإنتاج يحقق منافع مشتركة فالجامعات تسهم في حل المشكلات الاقتصادية والتقنية التي تواجهها مؤسسات الأعمال والإنتاج، وتحويل البحوث الجامعية إلى بحوث تطبيقية، ورفع مستوى الخبرة العملية لأعضاء هيئة التدريس، وملاءمة المناهج الأكاديمية للحاجات الفعلية لسوق العمل مما يزيد فرص توظيف الخريجين ويوفر موارد مالية إضافية لتمويل مشاريع البحث والتطوير وتحسين المرافق التعليمية. ويتحقق لمؤسسات الأعمال والإنتاج بتعاونها مع الجامعات منافع عديدة من أبرزها زيادة دورها في تخطيط وتطوير المناهج التعليمية وإضافة تخصصات جديدة تتوافق مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل واستفادتها من نتائج البحث العلمي الأكاديمي والتأثير في توجهاته للتفاعل مع المشكلات المتعلقة بقطاع الأعمال، وتطوير مهارات الطلاب بما

يتماشى مع حاجات سوق العمل، وتخفيض تكلفة التدريب ومشاريع البحث والتطوير بالتعاون مع الجامعات المحلية بدلا من الخبرة الأجنبية، وتحقق ثقة المواطن بمؤسسات العمل والإنتاج الوطنية (صائغ ومتولي،٢٠٠٥ م، ٢٥-٢٦).

وباعتبار الخدمات الاستشارية من أبرز الخدمات العامة التي تقدمها الجامعات، فإن المؤشرات تدل على أن الخدمات الاستشارية في الجامعات جهود واعدة إذا تم استثمارها بالطرائق الصحيحة، من خلال إعداد الدراسات المستقبلية التي تشخص واقعها و مشكلاتها وتحدد المعوقات والصعوبات التي تواجهها ومن ثم تضع استراتيجية لمستقبلها (عامر، ٢٠٠٦م، ٢٠٧).

لذا تتبلور مشكلة هذه الدراسة في: تقديم استراتيجية مقترحة للخدمات الاستشارية في الجامعات السعودية.

### هدفت هذه الدراسة إلى:

التعرف على واقع الخدمات الاستشارية في الجامعات السعودية.

التعرف على المعوقات التي تواجه الخدمات الاستشارية في الجامعات السعودية.

استقصاء مقترحات أفراد الدراسة حول مستقبل الخدمات الاستشارية في الجامعات السعودية.

استعراض أهم التجارب العالمية للجامعات في مجال الخدمات الاستشارية.

إعداد استراتيجية مقترحة للخدمات الاستشارية في الجامعات السعودية بناء على نتائج الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي لدراسة واقع الخدمات الاستشارية في الجامعات السعودية والمعوقات التي تواجهها، واستقصاء مقترحات أفراد الدراسة حول تفعيل الخدمات الاستشارية في الجامعات السعوديه.

كما تم استخدام اسلوب "السيناريو" لوصف الوضع المستقبلي الممكن أو المحتمل أو المرغوب فيه للخدمات الاستشارية في الجامعات السعودية.

**وقد شملت الدراسة كلاً من:**

عمداء معاهد البحوث والاستشارات في الجامعات السعودية ووكلائهم أو المسئولين عن تقديم الخدمة الاستشارية.

أعضاء هيئة التدريس الذين عملوا في مجال الخدمات الاستشارية في الجامعات السعودية الحكومية بمدينة الرياض.

مديرو الإدارات في بعض أجهزة القطاعين العام والخاص.

وذلك لاستطلاع آرائهم حول واقع الخدمات الاستشارية في الجامعات السعودية والمعوقات التي تواجهها وأساليب تفعيلها.

**الدراسة كشفت تقصير الجامعات في مجال تقديم الخدمة الاستشارية**

### أهم نتائج الدراسة:

أسفرت نتائج دراسة واقع الخدمات الاستشارية بالجامعات السعودية عن وجود تقصير من الجامعات في مجال تقديم الخدمة الاستشارية.

أسفرت نتائج الدراسة عن تأييد منسوبي الجامعات ومنسوبي المؤسسات لأهمية تقديم الخدمة الاستشارية من قبل الجامعات للمؤسسات العامة والخاصة.

أسفر استقصاء مقترحات أفراد الدراسة عن موافقتهم بشدة على مزايا الخدمة الاستشارية ومزايا إعداد تقرير نهائي لها لدى منسوبي الجامعات ومنسوبي المؤسسات على حد سواء.

**توجد عدد من المعوقات التي تواجه الخدمات الاستشارية التي تقدمها الجامعات السعودية منها ما يأتي:**

تفضيل عدد من المؤسسات الاعتماد على بيوت خبرة أجنبية في طلب الخدمة الاستشارية.

ضعف المكافآت المالية التي يتلقاها المستشارون يقلل من الإقبال على تقديم الخدمات الاستشارية.

نقص المعلومات التي تحتاجها الجامعات لتقديم الخدمة الاستشارية.

الاختلاف بين منسوبي الجهة المستفيدة والفريق الاستشاري من الجامعة حول بعض خطوات الخدمات الاستشارية.

الخدمات الاستشارية التي تقدمها الجامعات تفتقر لعدالة التوزيع بين ذوي الكفاءات من منسوبي الجامعات.

**إن تفعيل الخدمات الاستشارية التي تقدمها الجامعات السعودية للمؤسسات العامة والخاصة يتطلب ما يأتي:**

تنويع الخدمات الاستشارية المقدمة.

زيادة مجالات تقديم الخدمة الاستشارية.

تقنين أنماط العرض والطلب للخدمة الاستشارية.

تنويع أساليب إعداد وتقديم الخدمة الاستشارية.

تعدد طرائق تمويل الخدمة الاستشارية.

الاهتمام بمتابعة تطبيق الخدمة الاستشارية.
تحسين أساليب تقويم الخدمة الاستشارية.
استثمار مزايا الخدمة الاستشارية التي تقدمها الجامعات السعودية.
ضرورة إعداد تقرير نهائي لكل خدمة استشارية تقدمها الجامعات السعودية.

**وعلى ضوء نتائج الدراسة وبمراجعة التجارب العالمية والدراسات السابقة والتبصر في الأدب الإداري والتعليمي والاستشاري والاستراتيجي تم عرض عدد من البدائل التي تتخذ شكل سيناريوهات مطروحة على مجموعة من الخبراء المختصين وتمت المعالجة الاحصائية لنتائج التطبيق الذي أسفر عن تأييد الفئة الأكبر للسيناريو الآتي:**

إنشاء مجلس أعلى للاستشارات بالجامعات يرتبط بوزارة التعليم العالي، وإحداث مستوى إداري بمسمى وكيل الوزارة للخدمات الاستشارية.

أن تصدر الجامعات عروضاً استشارية عامة بشكل دوري وتختار المؤسسات العامه والخاصة منها ما تحتاجه على أن تتولى الوزارة التنسيق لذلك مع الجامعات.

تمويل الخدمة الاستشارية كاملة ودفع مكافآت المستشارين من قبل الجهات المستفيدة.

أن يكون تقديم الخدمة الاستشارية في جميع المجالات وأبرزها: حل المشكلات وتذليل الصعوبات والمراجعات ودراسات الجدوى ودراسة بعض القرارات قبل اتخاذها والأعمال العلمية كالبحوث والخطط والمشاريع العلمية.

أن تشترك الجهتان مقدمة الخدمة والجهة المستفيدة في التنسيق والمتابعة للخدمة الاستشارية.

وضع النظم التي تتيح تقويم الخدمة الاستشارية من قبل هيئات تقويم عالمية بالتنسيق مع الوزارة.

العمل على أن تتم الرقابة القانونية على الخدمة الاستشارية من قبل مراكز محلية وعالمية حسب نوع وطبيعة الخدمة.

تكليف فريق أو لجنة أو فرد من الوزارة بمهام ضابط الاتصال حسب متطلبات الاستشارة.

**ومن ثم تم بناء استراتيجية مقترحة للخدمات الاستشارية في الجامعات السعودية من ملامحها ما يأتي :**

### الإطار الميداني :

من ملاحظة الواقع الحالي للخدمات الاستشارية في الجامعات السعودية واستعراض الأدب الإداري والدراسات السابقة والأدلة واللوائح والأنظمة الخالصة بالخدمة الاستشارية المقدمة من الجامعات ومنسوبيها إلى المؤسسات العامة والخاصة يمكن استخلاص ما يلي.

هناك شراكات بدأت تظهر بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة ولكنها محدودة ومن أبرز نماذجها شركة وادي الرياض للتقنية، ومذكرة التفاهم التي وقعت بتاريخ ١٤٣٢/٢/٢٦هـ بين وزارة التعليم العالي، ووزارة التربية والتعليم.

تشارك بعض الجامعات في برامج إعداد الخريجين للكليات، والأقسام التخصصية.

يشارك بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بالعمل كمستشارين في المؤسسات العامة والخاصة ولكن بدرجة قليلة، كما يشاركون في اللجان وفرق العمل المشكلة لأداء بعض الأعمال التخصصية ويساهمون أيضاً في دراسة بعض المشاريع وإعداد الخطط لبعض هذه المؤسسات وقد يشرفون على تنفيذ بعض مراحلها، كما إنهم يقومون بإعداد وتنفيذ بعض ورش العمل التي تشارك بها الجامعات مع تلك المؤسسات أو يساهم عضو هيئة التدريس بها كتعاون فردي بينه وبين الجهة المستفيدة.

يعتبر تأسيس الجامعات للجمعيات المتخصصة من أبرز مجالات تقديم الخدمة الاستشارية بالإضافة إلى خدمة التخصص العلمي ونشر الثقافة المتخصصة ومن ذلك الجمعيات في تخصصات: الإدارة، والهندسة، والتربية.. وغيرها.

إن الهيكل التنظيمي للجامعات السعودية وإن اختلفت مستوياته التنظيمية بين جامعة وأخرى إلا أنها تحصر الخدمة الاستشارية إما في معهد الاستشارات، أو مكاتب الخبرة لأعضاء هيئة التدريس، أو المراكز المتخصصة بالكليات، أو من خلال مساهمات عضو هيئة التدريس نفسه في العمل كمستشار في إحدى المؤسسات العامة أو الخاصة، هذا مع أن الخدمة الاستشارية تدمج مع خدمة المجتمع، أو الخدمات العامة، وهي وإن كانت جزءاً من الخدمات العامة فإنها تكاد تكون الإطار العام للخدمة العامة كلها إذْ كل خدمة متخصصة تقدم من الجامعة إلى أي جهة أخرى فهي خدمة استشارية لمكانتها العلمية من جهة، ولكونها غير ملزمة من جهة ثانية ولأن الباعث على طلبها من الجامعة هو الحرص على إتقان العمل، أو المنتج أو المشروع، كما أنها ليست خدمة يمكن أن تنضوي تحت خدمة المجتمع لأن الاستشارة لا تقتصر على ما يقدم للمجتمع بل إن كل خدمة استشارية تقدم للبيئة، والأرض، والمصنع، والمستشفى، والفلك، والسياحة.. الخ هي خدمة استشارية، وإن كان الهدف الأسمى للعملية التعليمية كلها هو خدمة المجتمع وتقدمه.

إن التفاوت بين الجامعات السعودية في كم ونوع ودرجة الاهتمام بالخدمة الاستشارية المقدمة من الجامعة يجعل من الصعب الحكم عليها بشكل موحد بل إن بعضها تقدمت خطوات أكثر من غيرها في تنظيم وتفعيل وتأهيل الخدمة الاستشارية كمنتج أكاديمي للجامعة بينما لم تفتتح جامعات أخرى معاهد للاستشارات ولم تشارك في اللقاء السنوي لمعاهد الاستشارات بالجامعات السعودية.

أسفرت دراسة واقع الخدمات الاستشارية في الجامعات السعودية عن نتائج تحدد معالم الوضع الراهن للخدمات الاستشارية في الجامعات السعودية محل البحث وقد تم توضيحها في الفصل الخامس من هذه الدراسة.

إن العلاقة بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة يتمثل بتقديم الجامعات السعودية للخدمة الاستشارية حسب تخصصات الجامعات بحيث تركز بعض الجامعات خدماتها على التخصص الأبرز فيها مثل الاستشارات في مجال الطب البيطري بجامعة الملك فيصل بالأحساء، واستشارات البترول والمعادن لدى جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.. وهكذا، مع مساهمة بعضها بتقديم خدمات التدريب وإعداد بعض البحوث والدراسات، بينما تشترك بعض المؤسسات مع بعض الجامعات السعودية بإتاحة مجال التطبيق العملي لطلاب الجامعات في هذه المؤسسات، وتقدم بعضها تبرعات مالية لبعض الجامعات، وتنشيء الأخرى كراسي علمية في بعض الجامعات، وبشكل محدود.

لكن هذه العلاقة وهذه الخدمات الاستشارية المقدمة من الجامعات لا تشكل الخدمة الاستشارية المأمولة من جامعات مضى على تأسيسها عقود من الزمن وتضم كوادر بشرية ذات تأهيل عالي وتمتلك إمكانات مادية وبشرية كبيرة، ويتقاعد من الخدمة فيها أعداد كبيرة من أعضاء هيئة التدريس القادرين على الإفادة من خبراتهم في مجال الاستشارات، والدراسات، والتدريب، علماً أن هذه الخدمات تقدم للمؤسسات العامة والخاصة عن طريق واحد فقط وهو التعاقد مع الجهة المستفيدة ولا توجد أنماط أخرى من العرض والطلب للخدمة الاستشارية.

إن مكاتب الخبرة الاستشارية التي سُمح لأعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات بإنشائها لا يتم الاستفادة منها من قبل الجامعة بشكلها التنظيمي المستقل، بل إن عضو هيئة التدريس الذي يعمل فيها، أو المنشيء لها يتعامل بشكل منفصل بين عمله في الجامعة، وتعاقداته في مكتب الخبرة بحيث يعتبر المكتب عادة كجهة استشارية من القطاع الخاص.

إن نظام هذه المكاتب لم يمنح فرصة افتتاح مكتب خبرة لعضو هيئة التدريس المتقاعد مع ما في هذه الخطوة من حجب الاستفادة من خبرات هؤلاء المتقاعدين التي نضجت واستوت على سوقها- إن صح التعبير- مع أن المادة رقم (١١) من ضوابط افتتاح مكتب خبرة - في لائحة مكاتب الخبرة الصادرة بقرار مجلس جامعة الملك سعود في جلسته العاشرة المنعقدة بتاريخ ١٤٢٩/٦/٢٧هـ واللائحة التنفيذية المفسرة لها وشروط العقد المبرم بين المعهد ومكتب الخبرة - تفتح المجال لاستمرار عضو هيئة التدريس المتقاعد بالتعاقد مع معهد الاستشارات بالجامعة والاستمرار بالعمل في المكتب كرئيس أو عضو من أعضاء مكتب الخبرة، وذلك من خلال استثمار مضمون هذه المادة التي نصها ما يلي: " في حالة تقاعد مؤسس المكتب من الجامعة أو انتهاء علاقته بها، فإنه يتعين عليه التوصل الى اتفاق مع المعهد بشأن وضع العلاقة التعاقدية مع المعهد " خاصة وأنه يمكن أن تتيح مكاتب الخبرة الفرصة لتدريب طلبة الجامعة وتوظيفهم.

إن واقع تمويل الخدمات الاستشارية يؤكد عدم وجود طرف ثالث مستقل يقوم بتمويل هذه الخدمات ليمكن تقنينها، وتنظيمها، ورفع حرج التمويل عن كاهل الجامعة، والجهة المستفيدة، ويتم من خلاله دراسة جدوى تقديم الخدمة الاستشارية.

يوجد تراخ في تطبيق بعض الاستشارات العلمية بسبب عدم القناعة بجدواها من قبل البعض.

لا يتم تقويم الخدمات الاستشارية المقدمة من الجامعات.

تواجه الجامعات عند تقديم الخدمات الاستشارية عدد من المعوقات

## مبررات وضع استراتيجية لمستقبل الخدمات الاستشارية في الجامعات السعودية:

ويمكن تحديدها بما يأتي:

التغيرات والتحولات الاجتماعية في المجتمع السعودي.

التغيرات الاقتصادية محلياً وعالمياً.

الاتجاه العالمي نحو مجتمع المعرفة.

التكنولوجيا وثورة الاتصالات.

التحولات الثقافية، والمفاهيم الجديدة للعولمة.

توصيات المؤتمرات، والندوات، والدراسات الدولية، والمحلية بضرورة تفعيل الاستشارة، واعتبارها أساساً من أسس النجاحات التي تحققها المجتمعات علمياً وحضارياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً إذْ لا مجال للعمل غير المتخصص ولا التفرد بالقرار، وتعسف الآراء.

ما أسفر عنه التطبيق الميداني للدراسة الحالية الذي تم استعراضه في الإطار الميداني من هذه الاستراتيجية.

## مرتكزات الاستراتيجية المقترحة:-

المبادئ والقيم المكتسبة من الدين الإسلامي الحنيف.

توجهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الإصلاحية وفكره في دعم المجتمع السعودي بكل وسيلة مناسبة.

تحقيق أهداف، وغايات التعليم العالي بالمملكة.

فلسفة النظام التعليمي السعودي، وأهدافه، وغاياته، ومقاصده في مجال التعليم العالي.

المبادئ والقيم الأخلاقية، والتراث الثقافي والحضاري للمجتمع السعودي.

نظم الأجهزة الاستشارية بالمملكة العربية السعودية.

خطط التنمية الخمسية للمملكة العربية السعودية.

وجهات نظر أفراد الدراسة الحالية حول الخدمات الاستشارية بالجامعات السعودية واقعها والمعوقات التي تواجهها.

النماذج العالمية في مجال تقديم الخدمات الاستشارية من قبل الجامعات والتي تم عرضها في الإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة هذه الدراسة.

مقترحات أفراد الدراسة الحالية حول مستقبل الخدمات الاستشارية بالجامعات السعودية.

التوجهات السياسية في المملكة العربية السعودية تعطي بعداً كبيراً للمشاركة، والكفاءة العالية في الأداء، والانفتاح على الآراء والمشورة واعتماد الإصلاحات الإدارية والهيكلية للنظم الفاعلة في البلاد ولعل نظام الخدمات الاستشارية من أبرز المجالات التي يسلط عليها الضوء حالياً.

الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي تؤكد على التحول إلى استراتيجية

التنمية، وتوزيع مصادر الدخل، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص وتطوير مهارات القوى العاملة، والاهتمام ببرامج التعليم والتدريب.

التغير في نسق القيم الاجتماعية والثقافية تحدد رؤية الأفراد وتؤثر في توجهاتهم نحو رؤيتهم للخدمة الاستشارية وأهميتها.

المملكة العربية السعودية ضمن المنظومة العالمية تتأثر بالمتغيرات التي تجري في هذه المنظومة، وهناك اهتمام بالغ بالشراكة بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة ، وتطويره بما يتوافق مع التطورات العالمية الحديثة في المجال التكنولوجي ، والاتصالات ، والتوجه نحو ترشيد أداء الأعمال ، والقرارات والمشاريع ، وجميع خطوات العمل والحياة من خلال طلب الخدمة الاستشارية من المختصين.

**الهدف العام للاستراتيجية المقترحة للخدمات الاستشارية بالجامعات السعودية :**

استثمار القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً علمياً عالياً، والإمكانات الهائلة للجامعات السعودية الحكومية وتهيئة السبل الإدارية والتنظيمية لتقديم الخدمات الاستشارية بجميع أنواعها إلى المؤسسات العامة والخاصة لتحقيق التنمية المستدامة بما يتوافق مع التطورات العالمية والاحتياجات المحلية للمجتمع السعودي.

## الأهداف الاستراتيجية :

تهدف الاستراتيجية المقترحة للخدمات الاستشارية بالجامعات السعودية إلى :

مشاركة الجامعات في وضع الحلول المدروسة للمشكلات والصعوبات التي تواجه بعض مؤسسات القطاعين العام والخاص.

فتح قنوات علمية متخصصة لمشاركة الجامعات في درء المخاطر والكوارث بالتنسيق مع المؤسسات العامة والخاصة.

نشر ثقافة المسؤولية الجماعية عن الأوضاع المختلفة والمشاركة بالرأي.

الاستفادة من نتائج الجهود العلمية في الدراسات والبحوث، والمؤتمرات الندوات.

إحداث آلية للتنسيق بين الجهات الاستشارية والجهات المستفيدة.

تعزيز دور عضو هيئة التدريس بالجامعات السعودية في تقديم الخدمات الاستشارية.

ابتكار طرائق وآليات جديدة تطور مستوى التعامل مع المشكلات ، واتخاذ القرارات بين الجامعات والجهات المستفيدة.

وضوح الرؤية والأهداف المستقبلية لجميع المستفيدين ، والقائمين على قطاع التعليم العالي.

نقاط القوة:

أسفرت نتائج الدراسة عن تأييد منسوبي الجامعات ومنسوبي المؤسسات لأهمية تقديم الخدمة الاستشارية من قبل الجامعات للمؤسسات العامة والخاصة.

أسفر استقصاء مقترحات أفراد الدراسة عن موافقتهم بشدة على مزايا الخدمة الاستشارية ومزايا إعداد تقرير نهائي لها لدى منسوبي الجامعات

ومنسوبي المؤسسات على حد سواء.

اهتمام الدولة السعودية بتوسيع نطاق التعليم العالي والخدمات التي يقدمها.

وضع المملكة العربية السعودية الاقتصادي المرتفع على الصعيدين الحكومي، والأهلي.

توفر قوى بشرية ذات كفاءة عالية وبأعداد كبيرة إضافة إلى أعداد كبيرة من الطلبة والطالبات في المرحلة الجامعية والدراسات العليا.

الإقبال على برامج الدراسات العليا، والبحث العلمي، والتدريب والتطوير.

خبرة تراكمية عبر السنين لدى قيادات التعليم.

حرص حثيث من لدن جميع القطاعات ، والجهات ، والكوادر البشرية على التميز، والتطوير، والتحديث ، وتفعيل الشراكات ، واتقان العمل.

يحظى التعليم العالي ، والبحث العلمي بأهمية كبيرة في خطط التنمية في المملكة.

تبني الأجهزة الحكومية ومنها الجامعات للتقنية والإدارة الإلكترونية ، وتحديث الأنظمة، واللوائح، والتعليمات.

## نقاط الضعف:

وجود عدد من المعوقات تواجه الخدمات الاستشارية بالجامعات السعودية.

أسفرت نتائج دراسة واقع الخدمات الاستشارية بالجامعات السعودية عن وجود تقصير من الجامعات في مجال تقديم الخدمة الاستشارية.

عدم وجود لائحة موحدة للخدمات الاستشارية بالجامعات السعودية.

غياب الرؤية المشتركة لمؤسسات التعليم العالي.

ندرة البحوث المؤسسية التي تعالج المشكلات الداخلية لمؤسسات التعليم العالي.

ضعف الاهتمام بالحاجات التنظيمية، والنفسية، والمادية لعضو هيئة التدريس بالجامعات.

ضعف استثمار قدرات أعضاء هيئة التدريس المتقاعدين من العمل في الجامعات السعودية الحكومية.

## الفرص:

حماس أفراد الدراسة للخدمة الاستشارية ورغبتهم في تفعيلها كما أوضحت ذلك مقترحاتهم وإجاباتهم عن السؤال المفتوح.

المخصص المالي المرتفع للتعليم بخدماته المختلفة في الميزانية السعودية.

الإمكانات المادية والبشرية الكبيرة والبنى التحتية الجيدة للجامعات السعودية.

وجود أجواء تنافسية بين مؤسسات التعليم العالي في المملكة بعد افتتاح عدد من الجامعات، والكليات الحكومية، والأهلية.

حرص أعضاء هيئة التدريس المتقاعدين عن العمل بالجامعات الحكومية على الاستمرار بالعمل العلمي والاستشاري.

وجود أعضاء هيئة تدريس في مختلف التخصصات من ذوي الكفاءة العالية.

## التهديدات:

ضعف مساهمة الجامعات في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية لعدم وجود مرجعية لرعاية الخدمة الاستشارية المقدمة من الجامعات للمؤسسات العامة والخاصة.

معاهد ومراكز الخدمات الاستشارية العالمية و الإقليمية التي حقق كثير منها في هذا المجال تقدما كبيرا.

توأمة الجامعات السعودية والأجنبية يظهر تفوق الجامعات الأجنبية في مجال الخدمات الاستشارية.

تعدد وتفرق الأجهزة الاستشارية بالمملكة.

تفاوت الجامعات في مستويات تقديم الخدمة الاستشارية المتخصصة.

عدد كبير من الجامعات الحكومية والأهلية حديثة عهد بالتأسيس مما يجعل الفجوة واسعة بين ما تقدمه من خدمة استشارية وما تقدمه الجامعات الحكومية الأساسية.

المنافسة القوية من قبل المراكز الاستشارية الأهلية للجامعات السعودية في استقطاب الكفاءات والفوز بمناقصات الخدمة الاستشارية عالية التكاليف.

## الرؤية :

أن تكون الجامعات السعودية بيوت خبرة ومرجعية علمية للمؤسسات العامة والخاصة في كل خطوة من خطوات التخطيط ، وحل المشكلات ، واتخاذ القرارات الأساسية ، والإصلاح والتطوير في كل أمر يخص الشأن العام ، ويمس المجتمع ، أو مستقبل الأمة.

## الرسالة :

الدعم العلمي للمؤسسات العامة والخاصة في مجال الخدمات الاستشارية.

**الكوادر البشرية التي تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية:**

**من داخل المملكة العربية السعودية:**

أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الذين هم على رأس العمل.

أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المتقاعدون من الخدمة.

المخترعون والمبتكرون.

ذوو الخدمة الناجحة في المجالات والتخصصات والأعمال.

الخبراء في المجال المحدد للخدمة الاستشارية من غير منسوبي الجامعات.

أصحاب المصالح في موضوع الخدمة الاستشارية المطلوبة.

عينات من المتأثرين بموضوع الخدمة الاستشارية المطلوبة.

## من خارج المملكة العربية السعودية:

(وذلك من قبيل الاستئناس بالآراء والمقترحات دون المشاركة في إعداد الخدمة الاستشارية):

الخبراء والمختصون في مجال الخدمة الاستشارية.

هيئات التقويم والاعتماد العالمية المتخصصة في مجال الخدمة الاستشارية المطلوبة.

جهات رقابية عالمية.

المنظمات، والهيئات الدولية المتخصصة في المجالات المتعددة.

## المتابعة والتقويم:

لا شك أن تنفيذ سيناريو الاستراتيجية يتطلب متابعة وتقويماً (مستمرين) ومرحليين لملاحظة التنفيذ، وتحديد خطواته، ودرجة نجاحه أو انحرافه عن تحقق الاستراتيجية، حتى يمكن تلافي حدوث أي انحراف أو مشكلة تعترض طريق التنفيذ.

**وبشكل عام فإن المتابعة تحقق الأهداف الآتية:**

التعرف على مدى الانحراف عن أهداف الاستراتيجية وتحديد أسبابها وتصحيحها.

التعرف على الأهداف التي تجاوزت التحقيق.

تحديد مجال التعديل، وشروطه الجديدة لتتلاءم مع الأهداف من جهة، ومع بعضها من جهة ثانية على أساس متسق مع الحفاظ على أهداف الاستراتيجية.

توفر المتابعة معلومات مهمة ودقيقة لا تفيد فقط في إدخال تعديلات في الوقت المناسب، ولكن أيضاً في وضع تطوير للاستراتيجية في المستقبل. (حلمي وآخرون، ١٤٢٣هـ، ٨١ بشيء من التصرف).

وعليه فإن هذه الاستراتيجية تحتاج إلى بناء نظام فعال للمتابعة والتقويم بأنواعه المبدئي والبنائي، والنهائي لتصحيح مسار التنفيذ والحكم على منجزاته.

**لذا يتطلب تطبيق الاستراتيجية تشكيل فرق المتابعة والتقويم الآتية :**

فريق متابعة التنفيذ.

فريق الاستطلاع، والتغذية الراجعة.

فريق التقويم المستمر.

**ولابد من بناء فرق العمل، واللجان التي تتطلبها الاستراتيجية، وبرامج خطة إعداد الكوادر البشرية (أعضاء هيئة التدريس بالجامعات) التي تتولى إنشاء، وتنفيذ العمل ومنها فرق المتابعة والتقويم ومهامها ما يأتي:**

فريق متابعة التنفيذ: لمتابعة إنجاز برامج عمل الاستراتيجية، والسيناريو، وخطة إعداد أعضاء هيئة التدريس، وسير عمل الكوادر البشرية ، ومراحله، ومدى تقدمه أو تأخره، أو انحرافه عن المسار المرسوم، وتوثيق إجراءاته وآلياته وحل مشكلات التنفيذ ، وتوفير الموارد والمستلزمات ، ويتطلب أن يكون ذلك الفريق متمتعاً بصلاحيات تساعده على تأدية مهامه.

فريق الاستطلاع والتغذية الراجعة : ويؤدي مهامه على مرحلتين الأولى: استقبال ورصد التغذية الراجعة حول مخرجات تنفيذ الاستراتيجية، والسيناريو وبرامج خطة إعداد أعضاء هيئة التدريس، ومدى تحقيق أهدافها، وتزويد فرق العمل بتغذية راجعة سريعة لتعديل ما يمكن من مسارات العمل.

أما المرحلة الثانية فتكون لتزويد القائمين على الاستراتيجية، وخطة إعداد أعضاء هيئة التدريس بالتغذية الراجعة حول تعديل بعض بنود الاستراتيجية والسيناريو ، أو برامج الخطة ، أو إجراء اضافات عليها.

فرق التقويم المستمر : ويمكن أن يسمى النهائي ، أو الختامي ، ولكنه لا يعني انتهاء العمل بالاستراتيجية، والسيناريو، والخطة بل يعني الفريق الذي تنتهي إليه الملاحظات العامة التي يمكن بموجبها الحكم على التعديلات الأساسية على الاستراتيجية والسيناريو والخطة أو تطويرها، وهكذا، ولا شك أن فرق العمل، والتقويم تحتاج إلى صلاحيات مناسبة، وتجهيزات ومستلزمات تقنية ومكتبية، وكوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة، وذات سمات شخصية تتمتع بالموضوعية ، والثقة والاحترام من الجميع إضافة إلى دعم مالي وآليات عمل، هذا لو كانت فرق العمل هذه ثابتة، ولها نظام عمل، واجتماعات دورية ليتم التنسيق بينها، وتبادل وجهات النظر على أن تعتمد مبدأ الحوار، والتواصل مع جميع الجهات والأفراد الذين تهمهم الاستراتيجية والسيناريو والخطة، أو يعملون في مراحل تنفيذها، أو يتأثرون بمخرجاتها أو يوفرون مدخلاتها، أو يساهمون ببعض العمليات، والأنشطة الخاصة بها.

إذ يجب أن يوفر التقويم النهائي محصلة نهائية عن درجة تنفيذ الاستراتيجية والسيناريو والخطة ونسبة تحقيق الأهداف ومدى صدق مؤشرات التحقق، ويرصد مشكلات التنفيذ ووسائل مواجهتها، وسبل الاستفادة من الموارد المتاحة، وطريقة استثمارها ليمكن بذلك تعزيز نقاط القوة في التنفيذ، والاستراتيجية، والسيناريو، والخطة ومعالجة نقاط الضعف، وتلافي الصعوبات والوقاية من المشكلات قبل وقوعها، أو في أطوارها الأولى قبل تفاقمها.

## المراجع :


جاد الرب، سيد محمد (٢٠١٠ م). إدارة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي استراتيجيات التطوير ومناهج التحسين، جمهورية مصر العربية، الإسماعيلية.

الجزيرة، ١٣٧٨٥: الرياض، ١٤٣١هـ.

الجلال. عبدالعزيز (١٤١٤هـ). دور التربية في التنمية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد التاسع والثلاثون، السنة العاشرة.

حلمي، فؤاد أحمد وآخرون (١٤٢٣هـ). التخطيط التربوي مبادئ وأساسيات، الرياض، مركز التطوير التربوي، وزارة التربية والتعليم.

الخضير، خضير من سعود (١٤١٩هـ). التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الطموح والإنجاز ، الطبعة الأولى ، الرياض، مكتبة العبيكان.

صائغ، عبدالرحمن أحمد ومصطفى متولي (٢٠٠٥م). الإطار المرجعي لتفعيل التعاون والتنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والعام ومؤسسات الأعمال والإنتاج، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

صائغ، عبدالرحمن أحمد ومصطفى متولي (٢٠٠٥م). التنسيق والتعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الأعمال والإنتاج، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

صائغ، عبدالرحمن أحمد ومصطفى متولي (٢٠٠٥م). واقع العلاقة بين التعليم العالي والعام والقطاع الخاص، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

عامر. طارق عبدالرؤوف (٢٠٠٦م). الدراسات المستقبلية مفهومها أساليبها أهدافها، الطبعة الأولى، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع.

( ١٠ ) القحطاني، سالم بن يحيى الوهابي(١٤٢٧هـ). التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية نقدية، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة العبيكان.

( ١١ ) محجوب، بسمان فيصل (٢٠٠٧م). إدارة الجامعات العربية ضوء المواصفات العالمية، دراسة تطبيقية للكليات العلوم الإدارية والتجارة ، الطبعة الثانية، القاهرة، المنظمة العربي للتنمية الإدارية.

( ١٢ ) kai.ksu.edu.sa/٢٠١٠

## في حواره مع « الشورى»

# الدكتور محسن بن علي الحازمي من الأرصاد الجوية إلى الطب والجراحة

أجرى الحوار – منصور العساف

ضيف « الشورى» لهذا العدد باحث متخصص في المجال الطبي، له بصمات واضحة من خلال ابتكاراته، واكتشافاته الطبية، حيث ابتكر جهازاً لفصل بروتينات الدم ودراسة تأثيرات بعض الأدوية المهدئة على نقل هرمونات الغدة الدرقية في الدم.

واكتشف هيموجلوبين « الرياض » و « هيموجلوبين هلسنكي » (حيود في خضاب الدم) المرتبطة بالأمراض الوراثية المزمنة، وطور طرقاً تشخيصية ووقائية من الأمراض الوراثية المزمنة والمقعدة، وبرامج شملت الفحص المبكر والتدخل المبكر منها الفحص قبل الزواج والإرشاد الوراثي الوقائي.

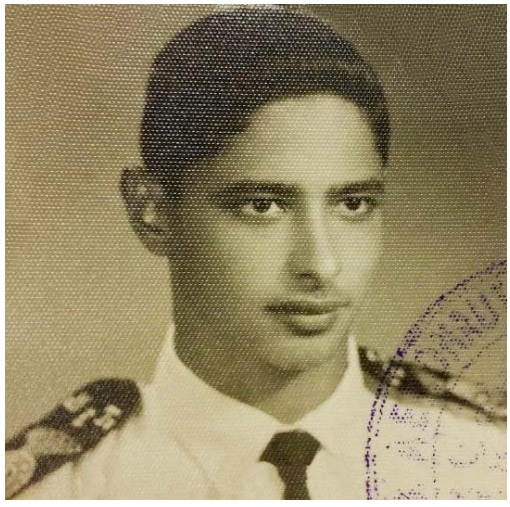

وأرسى خططاً للوقاية من أمراض الدم الوراثية وتطبيق الهندسة الوراثية في مجال الطب التشخيصي وأخلاقياته، وألف كتباً فيها.

ومن خلال بحوث وطنية ميدانية غطت مختلف مناطق المملكة، رسم خريطة نسب حدوث وتوزيع أمراض الدم الوراثية في المملكة، وكذلك نسب وتوزيع أنواع الإعاقة، وداء السكري، وعمق مفهومها التشخيصي والوقائي والعلاجي. إنه عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة الأستاذ الدكتور محسن الحازمي.

الدكتور الحازمي في بداية حياته التعليمية وبعد أن أنهى المرحلة الابتدائية التحق بمعهد التدريب المهني في جدة وحصل على دبلوم في الأرصاد الجوية، إلا أنه لم يتوقف عند هذا الحد من التحصيل العلمي بل سعى لإكمال المرحلتين المتوسطة والثانوية ( منازل ) ثم التحق بجامعة ( الرياض ) جامعة الملك سعود حالياً حيث حصل على شهادة البكالوريوس من كلية العلوم بالجامعة.

ثم ابتعث إلى بريطانيا حيث حصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه من جامعة كامبردج، إلا أنه عاد ودرس المرحلة الجامعية في ذات الجامعة ولكن في مجال في الطب والجراحة ثم زمالة الأمراض من الكلية الملكية البريطانية في المملكة المتحدة.

الدكتور الحازمي أثرى المعرفة العلمية والمكتبة العربية، حيث ألقى أكثر من (٤٠٠) مشاركة علمية في مؤتمرات وندوات محلية وإقليمية وعالمية باللغتين العربية والانجليزية، ونشر أكثر من (٣٣٠) نشرة في مجلات علمية محكمة في الحقل الطبي في مؤتمرات وندوات وحلقات عمل ودورات تدريبية، إلى جانب أكثر من عشرة كتب باللغة الانجليزية، وألف العديد من الكتب باللغة العربية في مختلف مجالات الوراثة البشرية في حالات الصحة والمرض وفي مجالات التشخيص والعلاج وكتيبات ونشرات توعوية وتثقيفية وإرشادية في المجلات المتخصصة والعامة في مجالات الوراثة والهندسة الوراثية وجوانب أخرى ذات صلة بالعمل الخيري والتطوعي.

له إسهاماته الواضحة في مجلس الشورى عبر عضويته التي امتدت لثلاث دورات متتالية، حيث رأس لجنة الشؤون الصحية والبيئة بالمجلس أربع مرات، ونائباً لرئيس اللجنة مرتين، وقدم عداً من المقترحات بشأن أنظمة جديدة ذات علاقة بالمجال الطبي استناداً للمادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.

**وإلى تفاصيل الحوار:**

**س- حياة الطفولة والشباب دائماً ما ترتسم في الذاكرة شيئاً من ذكرياتها وتفاصيل مكانها, فأين كانت تلك المرحلة؟.**

- أبصرت النور في قرية العشة إحدى قرى محافظة صبيا ( منطقة جازان ) والتي تبعد عنها شمالاً بحوالي ١٨ كيلو متراً، وتعيش كغيرها من القرى على ضفاف أحد الأودية ( وادي بيش) الذي ينحدر من سلسلة جبال السروات شرقاً إلى البحر الأحمر غرباً، وإلى الشرق منه وادي وساع وشهدان الذي يروي قطعة زراعية خصبة (الحواسي ) ويروي وادي بيش في طريقه متجهاً إلى قرية الجارة وما بعدها في طريقه إلى البحر الأحمر، ما يسمى بالأودية وهي بقعة زراعية إلى الجنوب من القرية وتبعاً لذلك فإن القرية تعيش على الزراعة وبيع « القصب» و«الحب» في مواسم الصيف والخريف.

▲ في قرية العشة بدأت أول دروب العلم والمعرفة

وكان لدى والدي المساحة الأكبر من الأراضي الزراعية الذي يشاركه فيها بقية الأسرة، وهي أسرة علم وأدب. وامتداد لقبيلة الحازمي ويعيش أفرادها في مدن صلهبة والحسيني وضمد والضبية والعريش من أعمال منطقة جازان.

**س- وماذا عن مشوارك التعليمي؟.**

- في هذه القرية مشيت على أول دروب العلم والمعرفة، واستمر المشوار في«معلامة» قرية الجارة والتي تبعد حوالي ٤ كم جنوب غرب قرية العشة، حيث كان الشيخ علي جابر يساعده ابن شيخ قرية الجارة حمود خديش ويقوم على تعليمنا القرآن الكريم بالمسجد وكنا - حوالي ثمانية من الشباب - ننتقل يومياً من قرية العشة إلى قرية الجارة حاملين ألواحنا المسطرة بلون «الرين» الأخضر الذي نخط عليه الحروف والكلمات لتحصيل العلم القرآني وتعلم الدروس الأساسية في اللغة العربية والعلوم الشرعية.

ومرت سنتان على ذلك الحال بعدها ارتأى الوالد رحمه الله استضافة الشيخ على جابر لدينا في القرية لاستمرار تعليمي ولتعليم أبنائها، إلا أن ذلك لم يستمر إلا شهوراً قليلة، انتقلت بعدها إلى مدينة صبيا حيث قبلت في السنة الرابعة الابتدائي بمدرسة صبيا الأميرية، وأكملت الدراسة للحصول على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية عام ١٣٧٧هـ، وقد تهيأ لي الاستقرار في بيت الوالد موسى الصم وبيت الوالد علي غربي، أصدقاء وأسمياء الوالد - رحمهم الله جميعاً -

وكنت التقي الوالد يوم الثلاثاء وهو «يوم سوق صبيا» لأقوم بإعانته في بيع الحب أو متابعة ما يبيعه العاملون معه من الأغنام والأبقار وغيرها، وأعود إلى العشة لقضاء عطلة نهاية الأسبوع، وسعدت بمزاملة أبناء الوالدين علي غربي وموسى الصم، ولازلت ولله الحمد على علاقة حميمة بهم حيث نشأت بيني وبين أبناء الوالد على غربي أخوة رضاعة أيضاً.

ولم تكن بمدينة صبيا في ذلك الوقت مدرسة متوسطة فقد كان خريجو المدرسة الأميرية بصبيا ينتقلون إلى مدينة جازان لاستكمال دراستهم، وكان الوالد رحمه الله حريصاً على أن أعمل معه بعد تخرجي من المدرسة في صبيا، فقد كان الاعتقاد في ذالك الوقت أن هذه المرحلة من الدراسة كافية لبلوغ ما يلزم من العلم والمعرفة واستجبت لرغبة الوالد وعملت سنتين مساعداً له في متابعة شؤون الزراعة وبيع الحبوب ومتابعة من تولى الاتجار بالدواب والأغنام والأبقار في صبياء أو جدة.

ثم شاء الله أن جاء إلى القرية في صيف ١٣٧٨هـ الوالد محمد عبده مكي الحازمي للزيارة، وكان في ذلك الوقت يعمل في وزارة المالية في الرياض، وقد دار حديث بينه وبيني وبين الوالد، تم على إثره سفري معه للالتحاق بإحدى المدارس بالرياض، وقد كان، حيث وصلت إلى الرياض بداية العام ١٣٧٩هـ والتحقت بمعهد الملك سعود للتربية الفنية والذي كان يتيح المجال للدراسة والتدريب الفني في عدة مجالات منها الخط، وقد التحقت بهذا القسم وحصلت على شهادة السنة الأولى، ثم عدت إلى والدي في قرية العشة في الإجازة واستقر رأي أن أنتقل من هذا المعهد حيث ارتأيت أنني قد أصبت من فنون الخط ما يكفيني، وشاء أمر الله - سبحانه وتعالى - أن انتقل للعمل بالخطوط السعودية في مقرها الرئيسي في جدة حيث عملت لمدة عام، ثم فتح معهد للعلوم الفنية في مطار جدة فالتحقت بأحد أقسامه - قسم الأرصاد الجوية - حيث درست لمدة سنتين حصلت بعدها على الدبلوم وكنت أتابع الدراسة المتوسطة مساءً، ومن ثم تقدمت لامتحان الشهادة المتوسطة بنظام الثلاث سنوات، وعملت سنة بعد التخرج من المعهد معيداً فيه، وكنت خلال دراستي بالأرصاد الجوية أعود إلى والديّ بقرية العشة في عطل الإجازات وفي إحداها وفقني الله للاقتران بابنة عمي في عام ١٣٨٤هـ.

ثم انتقلت للعمل بمطار جازان، ثم مطار الظهران حيث عملت سنة أخرى مراقباً للأرصاد الجوية، وواصلت دراستي المسائية بمدينة الدمام وتقدمت لامتحان الثانوية العامة نظام الثلاث سنوات قسم علمي، وبفضل من الله وتوفيقه حصلت على شهادة الثانوية العامة.

## المرحلة الجامعية

وبعد حصولي على الثانوية العامة رأيت مواصلة دراستي الجامعية فانتقلت إلى مدينة الرياض لأعمل في الأرصاد الجوية في مطار الرياض، وكان لزملائي الكرام فضل إتاحة المجال لي للعمل ليلاً لأتمكن من الالتحاق بالجامعة نهاراً، وكان أمامي معضلة اختيار الكلية والتخصص، وكنت قليل المعرفة بمجالات التخصص ومجالات العمل التي تؤهل لها الدراسات الجامعية، فكان أن ذهبت إلى كلية الهندسة ثم كلية التربية ثم كلية العلوم في الأسبوع الأول مستطلعاً المجالات، وكان جل أبناء المنطقة يدرسون بكلية العلوم، وكنت شديد التعلق بالمجال العلمي فالتحقت بكلية العلوم حيث درست في السنة الأولى مواد علمية هي الكيمياء والأحياء والجيولوجيا والفيزياء إضافة إلى اللغة الإنجليزية فاجتزتها ولله الحمد بتقدير ممتاز.

وكان أن افتتحت أول كلية طب بالمملكة عند ذلك، فتقدمت للالتحاق بها، وتم اختيار ٣٥ طالباً لم أكن من بينهم، وقد عزاني عميد الكلية خلال المقابلة الشخصية قائلاً «قد تصبح مدرساً بالكلية قبل تخرج هذه الدفعة»، فواصلت دراستي في كلية العلوم والعمل مساءً حتى وصلت للسنة الرابعة فاستقلت من الأرصاد الجوية، وتفرغت في السنة الرابعة للدراسة.

وبتوفيق من الله حصلت على بكالوريوس العلوم بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى وعينت معيداً بكلية الطب بجامعة الملك سعود - كما تراء لعميد الكلية - وأذكر أنني كنت أحد معيدين اثنين نعمل مع ثمانية من أعضاء التدريس هم نواة أساتذة الكلية من السعوديين في العام ١٣٩٣هـ.

**س- وهل توقفت عند هذا الحد من التعليم, أم سعيت للحصول على البعثة لإكمال الدراسات العليا في الخارج؟.**

- بحمد الله تعالى ابتعثت لجامعة كامبريدج - في المملكة المتحدة - التي قدمت لي عرضاً للالتحاق بها بعد المقابلة الشخصية على أن يتم تقييمي في نهاية سنة إعدادية فإما أن أستمر للماجستير أو للدكتوراه أو يقال لي ابحث عن مكان آخر.

ولحسن حظي كان قد سبقني بعام الأستاذ الدكتور حسن بن محمد الحازمي والذي درست على يديه الكيمياء عندما كان معيداً بكلية العلوم، وكان يدرس للحصول على الدكتوراه بجامعة كارديف، وقد استقبلني وأسكنني مع العائلة التي سكن معها عندما كان يدرس اللغة الإنجليزية بكامبريدج، وكان ذلك في صيف عام ١٩٧٣م، حيث درست اللغة الإنجليزية لمدة شهرين ثم التحقت بالجامعة مع بدايات شهر رمضان المبارك عام ١٩٧٣م وهي السنة التي قامت فيها الحرب بين الدول العربية وإسرائيل. وكانت بداية صعبة في هذه الظروف.

وأذكر أن الشمس كانت تغرب حينئذ عند الساعة العاشرة والثلث مساءً. وبتوفيق من الله كانت السنة الإعدادية مثمرة حيث تعلمت نظرياً وعملياً أساسيات التحليلات الطبية بمختبر مستشفى أد نبركس الجامعي وخلال هذه السنة أمكنني إعداد وتركيب جهاز لفصل البروتينات في الدم ودراسة تأثير أحد الأدوية المسكنة على «الغدة الدرقية» وهرموناتها ونشرت نتائج هذه الدراسة في مجلة علمية محكمة، قبلت بعدها في الوحدة المرجعية، والمركز التعاوني لمنظمة الصحة العلمية بجامعة كامبريدج للدراسات العليا وهي التي تعتبر مرجعاً أساسياً في بريطانيا لدراسة اعتلالات أمراض الدم الوراثية حيث درست وبحثت في هذا المجال لمدة ثلاث سنوات جمعت خلالها عينات دم من منطقة الرياض ومناطق أخرى خلال إجازتي الصيفية للكشف عن أمراض الدم الوراثية وبتوفيق من الله اكتشفت «هيموجلوبين الرياض» في دم مريضة من مدينة «الدرعية» وأيضاً هيموجلوبين «هلسنكي» في عينة من مريضة من هلسينكي بجمهورية فلندا الاسكندنافية بالتعاون مع أطباء من ذلك البلد الذي أحالوا إلينا في بريطانيا عينات الدم للدراسة، هذا إلى جانب دراسة طرائق تشخيص أمراض الدم الوراثية وتأثير عنصر الحديد على تكوينات صبغة «هيموجلوبين» الدم. وأهلتني هذه الدراسة ونتائجها للحصول على درجة الدكتوراه والحمد لله.

## العودة للجامعة والتدريس والبحث العلمي

وعدت إلى جامعة الملك سعود للعمل عضواً في هيئة التدريس حيث تمكنت خلال الفترة ١٩٧٨م إلى ١٩٨٤م من الخدمة في مجال التدريس ومتابعة البحث العلمي والتشخيص في مختبرات المستشفى وإنشاء أول مركز للبحوث في كلية الطب ، وتم تعييني أول وكيل بالكلية للشؤون الأكاديمية في جامعة الملك سعود وأنشأت أول وحدة للتعليم الطبي، وخلال هذه الفترة ترقيت حتى وصلت إلى مرتبة أستاذ، وكان أمامنا مشكلة للتعامل مع برنامج التحويل من البرنامج السنوي إلى نظام الساعات المعتمدة التي تبنتها جامعة الملك سعود في ذلك الوقت، مما أتاح المجال لي للتعمق في مجال التعليم الطبي وسبر أغوار العلوم الطبية وآفاقها ونتج عن ذلك اعتماد أول منهج متكامل لكلية الطب والمساهمة في إعداد وتشغيل مستشفى الملك خالد الجامعي حيث تم افتتاحه من قبل الملك خالد بن عبدالعزيز متزامناً مع احتفال جامعة الملك سعود بمرور ٢٥ عاماً على إنشائها.

## دراسة الطب

وكانت الرغبة في دراسة الطب قد نضجت لدي من خلال عملي الأكاديمي والتفاعل مع معطياته لذا قررت الالتحاق بجامعتي سابقاً – جامعة كامبريدج – لدراسة الطب وشرعت في ذلك بعد أن أعددت مستلزمات الحصول على زمالة علم الأمراض والترقية إلى مرتبة أستاذ، وحصلت على سنة تفرغ

علمي ثم بعد ذلك سنوات إعارة لوزارة التعليم العالي للمساعدة بالعمل الأكاديمي بالملحقية الثقافية في بريطانيا، وقد استكملت دراستي الطبية أثناء تلك الفترة.

ومن ثم عدت لكلية الطب في العام ١٩٨٨م حيث عملت بها ولا زلت حتى طلبت تقاعدي في العام ١٤٢٦هـ بعد ثلاثة أشهر من تعييني عضواً في مجلس الشورى.

**أسست مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة وأشرفت عليه ١١ عاماً**

**س- كان لك دوراً بارزاً في إنشاء مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة, كيف كانت البداية, وما ذا قدمت من خلال المركز؟.**

- بعد عودتي إلى الكلية بسنتين ، تم اختياري لوضع نظام إداري وعلمي وبحثي لإنشاء مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة بتوجيهات من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين الذي كان قد قدم اقتراحاً لمجلس إدارة الجمعية يقضي بإنشاء مركز يقوم بالدراسات والبحوث لإثراء المعرفة وتوفير الإحصائيات والمعلومات التي تحتاجها الجمعية والجهات الأخرى ذات العلاقة بخدمات رعاية وتأهيل المعاقين، حيث عملت في هذا المركز لمدة عشر سنوات حتى العام ٢٠٠٠م، قمت خلالها بإجراء أول بحث وطني ميداني للإعاقة لدى الأطفال شمل مختلف مناطق المملكة إلى جانب عملي الأكاديمي والبحثي بكلية الطب.

وتم الاعتراف بقسم الكيمياء الحيوية مركزاً تعاونياً لمنظمة الصحة العالمية لأمراض الدم الوراثية في العام ١٩٩١م، حيث قمت بدراسات وأبحاث علمية وطبية وسريرية أهمها أربعة بحوث وطنية، أحدها عن أمراض الدم الوراثية واستغرق ما يزيد على عشر سنوات بدعم من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وجامعة الملك سعود، وآخر عن داء السكري استغرق أربع سنوات، وبحث عن الإعاقة لدى الأطفال بالمملكة، وبحث عن الدلالات التشخيصية الجزئية للحمض النووي الوراثي واستخدام الهندسة الوراثية واستغرق أربع سنوات أيضاً، ونتج عن هذه البحوث ما يزيد على ٣٥٠ بحثاً علمياً نشرت في مجلات علمية محكمة ومحلية وإقليمية وعالمية، وألقيت ما يزيد على ٣٥٠ ورقة علمية في مؤتمرات متخصصة في الداخل والخارج.

**س- أثناء عملك في كلية الطب بجامعة الملك سعود كانت لك إسهامات بحثية فما أبرزها؟.**

- أتيحت لي فرصة الاطلاع على جوانب من المعضلات الصحية خلال عملي بكلية الطب ومستشفى الملك خالد الجامعي أثناء وبعد دراساتي العليا، وقد بدأت في سلوك مسار البحث العلمي في المجال الصحي من خلالها وبعد تأهيلي العالي، أخترت متابعة البحث في مجال الوراثة وأمراضها وأمراض الدم الوراثية بصفة خاصة، وكنتيجة للبحث الوطني الميداني الذي استغرق حوالي عشر سنوات، تم خلال هذا البحث رسم خارطة لنسبة وتوزيع أمراض الدم الوراثية الرئيسة وإنشاء مراكز للوقاية والرعاية والتأهيل في مختلف مناطق المملكة وتقديم رعاية وزيارات متخصصة للمصابين بهذه

الأمراض من خلال مجموعة العمل الوطنية التطوعية ثم اللجنة الوطنية للأمراض، وتولد عنها برنامج وقائي يتمثل في برنامج الفحص قبل الزواج مروراً باعتماد الفحص قبل الزواج للزواج المختلط (للسعودي والأجنبية أو الأجنبية والسعودي ) عام ١٤١٨ هـ، ثم تطبيقه على السعوديين اختيارياً عام ١٤٢٣هـ.

ثم تطبيقه إلزامياً في العام ١٤٢٥هـ، وتطويره الى برنامج الزواج الصحي عام ١٤٢٩هـ، ويتم تقييم هذا البرنامج وتنقيح وسائله وتقييم إيجابياته وسلبياته بالتعاون مع وزارة الصحة وتكامل نموذجي بين وزارة الصحة ومجموعة العمل التطوعية واللجنة الوطنية للأمراض الوراثية، ونقوم كذلك باستجلاء البرامج المستقبلية ومنها النظر في إمكانية فحص طلبة المدارس الثانوية والجامعات وحديثي الولادة، وكذلك توسيع مظلة الفحص قبل الزواج لتشمل الأمراض المعدية الخطيرة كالسيلان والزهري والتي كانت جزءً من الفحص قبل الزواج الاختياري وكذلك الأمراض الخطيرة كمرض الإيدز والتهاب الكبد الفيروسي وغيرها.

كما أجريت بحوثاً وطنية في مجال «داء السكري» والإعاقة واستخدام الهندسة الوراثية في التشخيص المخبري للأمراض والإفادة من معطياتها في المجال الصحي ، وقاية وعلاجا وتأهيلاً،

**س- لكم باع طويل في الأعمال التطوعية والخيرية في مجالات الإعاقة, والبحوث الطبية, فهل تلقي الضوء على جهودك في هذا المجال؟.**

- نشأ عن الأعمال البحثية الميدانية التعارف والتعاون والتفاعل مع عدد كبير من العاملين في المجال الصحي في مختلف مناطق المملكة ، وتم الاتفاق على تكوين مجموعة العمل الوطنية التطوعية عام ١٤١٠هـ، واللجنة الوطنية للأمراض الوراثية تحت مظلة وزارة الصحة ١٤١٥هـ، إلى جانب المجموعة العربية لدراسة الأمراض الوراثية على المستوى الإقليمي، والمركز التعاوني لمنظمة الصحة العالمية على المستويين الإقليمي والعالمي، وأخيراً الجمعية السعودية الخيرية للأمراض الوراثية عام ١٤٢٧هـ، والتي تتشرف برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود رئيساً فخرياً لها وكنت أول رئيس لمجلس إدارتها.

ونتج عن هذه الأنشطة إنشاء مراكز وعيادات تخصصية لخدمة جهود الوقاية والرعاية للمصابين بأمراض الدم الوراثية في مختلف مناطق المملكة، وتجتمع المجموعة التطوعية واللجان المختلفة بشكل دوري لمراجعة برامج العمل ورسم خطط الخدمات المستقبلية كما قامت بتنفيذ دورات وندوات ومؤتمرات لخدمة أهدافها..

**س- ألا تعتقد أن مشوارك التعليمي والعملي, وانشغالك بالبحوث والدراسات قد اشغلت عن أسرتك؟.**

- كثيراً ما يخالطني شعور بأن ما حققته كان على حساب حق الأسرة، وأنني قد ظلمت أسرتي الصغيرة والكبيرة، ولكن فضل الله عليَّ كبير وكثير وفضل زملائي الذين عملت معهم في مراحل مختلفة من حياتي كثيراً وكبيراً، وفضل أسرتي الصغيرة والأسرة الكبيرة كثيراً وكبيراً ، فعندما أنظر إلى أبنائي وبناتي وما أنجزوه من اقتفاء أثري في المجال الطبي أو في مجالات أخرى (د.علي،د. خالد، د. رائد، د.مشعل) و(د. ملك، أ. زهراء، د. أميرة، د.علياء) أحس أن الله كان لطيفاً بي وبهم.

**يخالطني شعور بأن ما حققته كان على حساب حق أسرتي**

فلم تكن أيام بعدي عنهم وتقصيري في تربيتهم سلباً على حياتهم ومستقبلهم بفضل من الله سبحانه وتعالى ثم بجهد غير عادي من زوجتي الفاضلة، وجهد قليل مني بناء الأسرة وإعدادها لمواجهة الحياة ومتطلباتها الإعداد اللازم - فجزاها الله خيراً-، وقد حاولت ما وسعني الجهد بناء نوع من التوازن بين واجباتي نحو أهلي وأبنائي وبناتي وأقاربي ومجتمعي وبين عملي الأكاديمي والبحثي والمجتمعي،

وقد عملت على هذا ما وسعني الجهد ولكن بتوفيق من الله أولاً وأخيراً لم يؤثر تقصيري في هذه المجالات على أسرتي سلباً كما لم يحل بيني وبين بناء صداقات اجتماعية أعتز بها كثيراً.

**تشرفت بالثقة الملكية بتعييني عضواً في الشورى لثلاث دورات متتالية**

**- وماذا عن عضويتك في مجلس الشورى؟.**

- حظيت ولله الحمد بالثقة الملكية الغالية فعينت عضواً في مجلس الشورى في الدورة الرابعة ( ١٤٢٦ – ١٤٣٠ ) ثم حظيت بالثقة الملكية مرتين متتاليتين للدورتين الخامسة ( ١٤٣٠ – ١٤٣٤ ) والسادسة الحالية ( ١٤٣٤ – ١٤٣٨ ).

**س- خلال عضويتك في المجلس طيلة ١٠ سنوات ولا زلت, ما هي اللجان التي رأستها؟.**

- رأست لجنة الشؤون الصحية والبيئة في المجلس أربع مرات، كما عملت نائباً لرئيس اللجنة مرتين، وعملت عضواً في لجنة البحوث بالمجلس.

رأست لجنة الشؤون الصحية والبيئة بالمجلس أربع مرات

**س - وما هي أبرز المقترحات التي قدمتها للمجلس وحظيت بالموافقة؟.**

- قدمت مقترح مشروع « نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية» استناداً للمادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى، وبحمد الله تم إقراره من المجلس في عام ١٤٣٣هـ وتم رفعه للمقام السامي الكريم ليستكمل دورته النظامية، كما قدمت مقترحاً لمشروع نظام للخدمات الإسعافية والمسعفين في المملكة العربية السعودية، ومقترحاً آخر لمشروع نظام الأعشاب ذات الادعاءات الطبية، وهما قيد الدراسة في المجلس.

قدمت مقترحاً لمشروع نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية وحظي بموافقة المجلس

# إنجازات الدكتور محسن الحازمي

- ابتكر جهازاً لفصل بروتينات الدم ودراسة تأثيرات بعض الأدوية المهدئة على نقل هرمونات الغدة الدرقية في الدم.

- اكتشف هيموجلوبين «الرياض و«هيموجلوبين»هلسنكي»(حيود في خضاب الدم) المرتبطة بالأمراض الوراثية المزمنة ، وطور طرق تشخيصية ووقائية من الأمراض الوراثية المزمنة والمقعدة، وبرامج شملت الفحص المبكر والتدخل المبكر منها الفحص قبل الزواج والإرشاد الوراثي الوقائي.

- أرسى خططاً للوقاية من أمراض الدم الوراثية وتطبيق الهندسة الوراثية في مجال الطب التشخيصي وأخلاقياته، وألف كتباً فيها. ومن خلال بحوث وطنية ميدانية غطت مختلف مناطق المملكة، رسم خريطة نسب حدوث وتوزيع أمراض الدم الوراثية في المملكة، وكذلك نسب وتوزيع أنواع الإعاقة، وداء السكري، وعمق مفهومها التشخيصي والوقائي والعلاجي.

- عمل عضواً في هيئة التدريس بكلية الطب، بجامعة الملك سعود بالرياض واستشارياً بالمستشفيات الجامعية بها لمدة ٣٣ عاماً، ومعيداً حتى أستاذ ١٣٩٣ – ١٤٢٦هـ، وكان أول وكيل للشئون الأكاديمية بكلية الطب، وأسس أول مركز للبحوث فيها عام ١٣٩٨هـ (١٩٧٢م).

- تولى الإشراف على مختبرات الكيمياء الحيوية الطبية وطلاب الدراسات العليا فيها، ورأس قسم الكيمياء الحيوية الطبية حتى ١٤٢٦هـ (٢٠٠٦م).

- أنشأ الوحدة الوطنية والمرجعية لأمراض الدم الوراثية الوحيدة في مجالها في المنطقة العربية والتي حظيت - على المستوى الإقليمي والعالمي- باعتراف منظمة الصحة العالمية، ومن ثم تم تخصيصها مركزا تعاونيا للمنظمة في الفترة من ١٩٩١ - ٢٠٠٦ م.

- أثرى المعرفة العلمية والمكتبة العربية، حيث ألقى أكثر من (٤٠٠) مشاركة علمية في مؤتمرات وندوات محلية وإقليمية وعالمية باللغتين العربية والانجليزية، ونشر أكثر من (٣٣٠) نشرة في مجلات علمية محكمة في الحقل الطبي في مؤتمرات وندوات وحلقات عمل ودورات تدريبية، إلى جانب أكثر من عشرة كتب باللغة الانجليزية، والعديد من الكتب باللغة العربية في مختلف مجالات الوراثة البشرية في حالات الصحة والمرض وفي مجالات التشخيص والعلاج وكتيبات ونشرات توعوية وتثقيفية وإرشادية في المجلات المتخصصة والعامة في مجالات الوراثة والهندسة الوراثية وجوانب أخرى ذات صلة بالعمل الخيري والتطوعي.

- نظم أكثر من عشرين مؤتمراً علميا وعدة ندوات وحلقات عمل وتدريب في مجال الوراثة والهندسة الوراثية والتشخيص والرعاية الطبية، كما أعد ونفذ لقاءات توعوية وتثقيفية في مختلف مناطق المملكة.

- دُعي كباحث خبير- في مجالات الوراثة ومعطياتها وخدمة المجتمع في العمل على الوقاية من الأمراض الوراثية المزمنة والمقعدة وأخلاقيات التعامل معها - لتقديم بحوث في اجتماعات « المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية» في الكويت، واجتماعات « منظمة الصحة العالمية « في الإسكندرية والقاهرة وجنيف، و« مجمع الفقه التابع لرابطة العالم الإسلامي» و«مجمع الفقه الإسلامي العالمي « في جدة ومكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية. واختير من قبل الاتحاد البرلماني الدولي عضوا في اللجنة الاستشارية في مجال فيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز) فنائبا لرئيس اللجنة.

- عمل في مجالات الإعاقة كباحث وإداري، كما عمل عضواً في الجمعيات العمومية ومجالس إدارات عدة جمعيات خيرية منها : جمعية الأطفال المعوقين، الجمعية السعودية للتوحد ومركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، وأسس الجمعية السعودية الخيرية للأمراض الوراثية وكان أول رئيس لمجلس إدارتها.

- مؤسس لمركز الأمير سلما ن لأبحاث الاعاقة، وعضو في مجلس أمناء المركز، وعمل مشرفاً على المركز لمدة ١١ عاماً، ما عمل أمينا عاما للجنة إعداد النظام الوطني للمعوقين، وكذلك المؤتمر العالمي الثاني ثم الثالث فالرابع للإعاقة والتأهيل ، وخلال توليه الإشراف على المركز.

- قام بإرساء القواعد الإدارية والعلمية وتكوين الهيكل الإداري للمركز ولجان علمية وبحثية حيث تم دعم بحوث علمية تطبيقية وتوقيع اتفاقيات تفاهم وتعاون مع عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية.

- عضو في عدة جمعيات مهنية محلية وإقليمية وعالمية ، وقد أسهم في أعمال تطوعية خيرية حيث أنشأ، ونسق أعمال، ورأس مجموعات عمل طبية هي : «مجموعة العمل الوطنية ١٤١٠-١٤٢٦هـ»، « اللجنة الوطنية للأمراض الوراثية ١٤١٥-١٤٢٦هـ» و « المجموعة العربية للأمراض الوراثية ١٤١٥هـ - حتى تاريخه.

# التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية (١)

سلطان بن عبدالله العمري
قانوني - الإدارة العامة للمستشارين
بمجلس الشورى

**معلوم بأن المعاهدة هي « اتفاق يعقد بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي ، بقصد إ حداث آثار أو أوضاع قانونية معينة تخضع لقواعد القانون الدولي.**

**وللمعاهدة الدولية، بغض النظر عن تسميتها (معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية أو بروتوكول) جانبان: الأول يتصل بالقانون الدولي، والثاني يتعلق بالقانون الوطني الداخلي.**

**ومعلوم بأن المعاهدات الدولية تمر بعدة مراحل حتى تدخل حيز النفاذ، حيث تبدأ بالتفاوض بين الأطراف المعنية، مرورًا بالتصديق عليها من قبل الجهة أو الجهات المختصة دستوريًا، وتوقيعها من قبل السلطة التنفيذية، وانتهاء بتسجيلها لدى الجهات المختصة دوليًا ومحليا.**

**لكن نظرًا لأهمية المعاهدات الدولية والآثار القانونية المترتبة عليها؛ فقد منحت العديد من الدساتير المختلفة دورًا مهمًا للسلطة التشريعية في مجال التصديق على المعاهدات التي تبرمها السلطة التنفيذية، وذلك للرقابة على النتائج المترتبة على توقيعها، قانونيًا وماليًا وسياسيًا، وتتعدد توجهات الدول المختلفة إزاء مسألة تصديق السلطة التشريعية على المعاهدات باختلافه قوانينها التي تحكم مسألة إبرام الاتفاقيات الدولية، وبنائها السياسي ونظام الحكم في تلك الدول، فبينما تكتفي بعض الدول بصدور قرار برلماني بالموافقة على المعاهدة، تشترط دول أخرى مصادقة البرلمان، ضمن إجراءات التشريع المتّبعة قبل أن تصبح المعاهدة سارية المفعول. وبينما تحصر بعض الدول (مثل مصر...) وغيرها، مصادقة البرلمان على المعاهدات المهمة المتعلقة بخزينة الدولة أو سيادة أراضيها؛ تشترط دول أخرى هذه المصادقة على كافة المعاهدات، ويصل الأمر في بعض الدساتير، كالدستور الفرنسي، إلى حد عرض المعاهدة في حالات معينة على الاستفتاء الشعبي.**

وفي حالة تكوين البرلمان من مجلسين؛ تتم المصادقة في بعض الدول من أحد المجلسين، مثل مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تنص دساتير دول أخرى على أن يقوم البرلمان بمجلسيه بالتصديق على المعاهدات، مثل تركيا.

إن صدور المعاهدة في بعض الدول بقانون يعني أن الدور الرقابي الذي تمارسه السلطة التشريعية على المعاهدات هو دور تشريعي أصيل أيضا، يتمثل في تحويل المعاهدة إلى قانون داخلي، ومن ثم يتوجب نشره في الجريدة الرسمية، وإلزام المحاكم الوطنية بالتقيد به، وتنبني عليه آثار قانونية ترقى في بعض الدول على أحكام الدستور، كما في فرنسا. وفي دول أخرى تصبح المعاهدة هي القانون الأعلى في البلاد، كما في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويحسن القول بأن التصديق على المعاهدة من قبل السلطة التنفيذية دون عرضها على السلطة التشريعية أو دون مصادقة الأخيرة عليه يسمى بالتصديق الناقص، وتتعدد اتجاهات فقهاء القانون تجاه التصديق الناقص بين اعتباره صحيحًا أو باطلاً أو صحيحًا بشروط. حيث جرى العرف الدولي على أن المعاهدات لا تصبح سارية بمجرد التوقيع عليها من قبل ممثل الدولة، وإنما يلزم لنفاذها القيام بإجراء وطني لاحق هو التصديق. فالتصديق هو الإجراء القانوني الذي يعبر به الدول الأطراف بصورة نهائية عن التزامها بأحكام المعاهدة وفقا للإجراءات الدستورية. فالتصديق هو إجراء وطني يتم وفقا لقواعد القانون الداخلي في كل دولة طرف في المعاهدة.

ويعتبر التصديق على المعاهدات أحد مراحل إبرامها، فهو يلي التفاوض على بنود المعاهدة، والتوقيع عليها، ويسبق إيداعها وتسجيلها لدى الجهات المختصة. كما أن التصديق على المعاهدات، إلى جانب التوقيع عليها وتبادل الوثائق بين أطرافها، هو أحد أشكال تعبير الدولة عن التزامها بالمعاهدة.

ويختلف التصديق عن الإصدار في عرف القوانين الدولية؛ حيث إن التصديق يعد إجراءً يثبت التزام الدولة تجاه الدول الأخرى الموّقعة على المعاهدة، أما الإصدار فهو إجراء يلي التصديق ويهدف إلى إضفاء صفة القانون على المعاهدة التي تم التصديق عليها، وذلك لتتقيد بها سلطات الدولة وأفرادها، وتتمكن الدولة من مواجهة التزامها المترتب على التصديق.

وأما صلاحية التصديق على المعاهدات والاتفاقيات فتمنح إما للسلطة التنفيذية، وإما للسلطة التشريعية، وإما للسلطتين معاً. وقد وضعت دساتير الدول المختلفة إجراءات دستورية خاصة بتصديق المعاهدات. ومع أن النصوص القانونية تختلف اختلافًا واضحًا من دولة إلى أخرى، إلا أن هناك قاسمًا مشتركاً بينها من حيث اعتبار التصديق أمراً لازماً لنفاذ المعاهدات والاتفاقيات على اختلاف أنواعها.

ويكمن الهدف من التصديق على المعاهدة، خاصة من قبل السلطة التشريعية، وعدم الاكتفاء بالتوقيع عليها من قبل السلطة التنفيذية؛ في إعطاء الدولة فرصة لإعادة النظر قبل الالتزام نهائيا بالمعاهدة، خاصة في حالة المعاهدات التي تشتمل على التزامات في غاية الأهمية، وكذلك لإتاحة الفرصة لعرض المعاهدة على ممثلي الشعب في النظم الديمقراطية التي تشترط موافقة السلطة التشريعية على المعاهدات قبل تصديق رئيس الدولة أو الملك في النظم الملكية عليها. كما يمكن من خلال التصديق على المعاهدة التأكد من التزام ممثلي السلطة التنفيذية بالصلاحيات الممنوحة لهم في مراحل التفاوض والإبرام والتوقيع.

وبما أن المعاهدات الدولية لها جانبان دولي ووطني؛ فلا بد من بحث دور البرلمانات في التصديق على المعاهدات في كل من القانون الدولي والقوانين الوطنية؛ حيث تتناول مصادر القانون الدولي المختلفة، ومنها المعاهدات نفسها، مسألة التصديق على المعاهدات الدولية بصور متعددة، منها آراء فقهاء القانون، وأحكام القضاء، ومجريات العرف، ونصوص القوانين، والاتفاقيات الدولية. حيث تضمنت هذه المصادر الأحكام المتعلقة بالتصديق على المعاهدات والاتفاقيات بشكل دقيق ومفصل، لكنها لم تشر إلى جهة الاختصاص في ذلك، وتركت الأمر للإجراءات الدستورية الخاصة بكل دولة.

فعلى صعيد المواثيق الدولية؛ نصت المادة (١١٠ ) من ميثاق الأمم المتحدة على أن ""تصدق على هذا الميثاق الدول الموقعة عليه، كل منها حسب أوضاعها الدستورية".

وتؤكد على هذا التوجه المادة ( ٤٣) من الميثاق ذاته، والتي تشير إلى الاتفاقيات التي يبرمها مجلس الأمن مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن قوات حفظ السلام، وتنص على أن تصدق الدول على هذه الاتفاقيات وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية. كما ينص ميثاق جامعة الدول العربية في المادة (٢٠) منه على أن التصديق عليه وعلى ملاحقه يتم "وفقًا للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة". وفي نفس الاتجاه، ينص ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في المادة (٢٤) على حق جميع الدول الإفريقية المستقلة ذات السيادة في التوقيع على الميثاق والتصديق عليه طبقًا لإجراءاتها الدستورية.

إلا أن بعض المواثيق الدولية، ولتأكيد التزام الدول بالمعاهدات بصورة قانونية كانت أكثر وضوحًا، فنصت على أن يتم التصديق على المعاهدات من قبل البرلمانات، ولم تكتفِ بالإشارة إلى التصديق وفق الإجراءات الدستورية. حيث نص ميثاق منظمة العمل الدولية في المادة (١٩) منه على أن " المعاهدة التي تعدها المنظمة ويقرها المؤتمر العام يجب عرضها على البرلمانات الوطنية للتصديق عليها خلال (١٢) شهراً من تاريخ نهاية المؤتمر، أو (١٨) شهراً على الأكثر في الظروف الاستثنائية.

وعلى صعيد الاتفاقيات الدولية؛ تعتبر اتفاقية فيينّا لقانون المعاهدات الدولية الموقع عليها في عام ١٩٦٩ أهم اتفاقية معبرة عن موقف القانون الدولي من التصديق على الاتفاقيات التي تبرمها الدول، سواء من حيث موضوع هذه الاتفاقية ، أو من حيث أطرافها، حيث يزيد عدد الدول الموقعة على اتفاقية فيينا في مؤتمر عقدته الجمعية العامة للأمم في فيينّا عن ٨٠ دولة، وقد انضمت المملكة العربية السعودية لهذه الاتفاقية بالمرسوم الملكي رقم م/٢٥ وتاريخ ١٤٢٣/٦/٢٥هـ . حيث تعتبر اتفاقية فيينّا التصديق على المعاهدات أحد أشكال تعبير الدولة عن التزامها بالمعاهدة. فقد نصت المادة (١١) من هذه الاتفاقية على أنه " يجوز للدولة أن تعبر عن ارتضائها الالتزام بالمعاهدة بالتوقيع عليها، أو بتبادل الوثائق المكونة لها، أو بالتصديق، أو بالانضمام إليها، أو بأي وسيلة أخرى يتفق عليها ".

**وتضمنت المادة (١٤) من الاتفاقية الحالات التي تلتزم بها الدولة بالتصديق، وهي:**

- **إذا نصت المعاهدة على أن يكون التصديق هو وسيلة التعبير عن الالتزام.**
- **إذا ثبت بطريقة أخرى أن الدول المتفاوضة كانت قد اتفقت على اشتراط التصديق.**
- **إذا كان ممثل الدولة قد وّقع المعاهدة مع التحفظ بشرط التصديق.**
- **إذا بدت نية الدول المعنية في أن يكون التوقيع بشرط التصديق اللاحق في وثيقة تفويض ممثلها، أو عبرت عن ذلك أثناء المفاوضة.**

ولم تتدخل اتفاقية فيينا في تحديد الجهة المختصة بالتصديق على المعاهدات في كل دولة، كما لم تتضمن أية نصوص تبين دور كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية في ذلك. هذا يعني أن اتفاقية فيينّا تركت البتَّ في هذه المسألة للتشريعات الداخلية في كل دولة وللإجراءات الدستورية فيها. كما أن المادة (٢ ) من هذه الاتفاقية كانت قد عرفت التصديق بأنه " الإجراء الدولي الذي تثبت الدولة بمقتضاه على المستوى الدولي ارتضاءها الالتزام بالمعاهدة ".

مع ذلك، لا يجوز حسب المادة (٤٦ ) من اتفاقية فيينا أن تتنصل أي دولة من التزاماتها الدولية بحجة أن المعاهدة لم يتم التصديق عليها حسب الإجراءات الدستورية المتبعة لديها، أو أن المعاهدة تخالف أحكاما في قانونها الداخلي.

ولم تذهب المملكة العربية السعودية بعيداً عن ما تعارف عليه القانون الدولي في سن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وما رسمته اتفاقية فيينا للمعاهدات التي انضمت لها المملكة لاحقاً، حيث تسير المملكة بإجراءات قانونية محكمة في عقد الاتفاقيات الدولية مراعية في ذلك القواعد العامة المجمع عليها في عرف القانون الدولي، محتفظة بحقها الأصيل في الآليات التي من خلالها يتم تصديقها على الاتفاقيات والمعاهدات بحكم نظامها الداخلي الذي يحكم ذلك متمثل في أنظمتها الأساسية ( النظام الأساسي للحكم ، نظام مجلس الوزراء ، ونظام مجلس الشورى ) وما تضمنته من آليات في إتمام عملية عقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية منذ بدء التفاوض وانتهاءً بمرحلة التصديق ودخول الاتفاقية مرحلة النفاذ والإلزام. ولعل هذا ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في المقال القادم.

# رئيس المجلس يستقبل سفير بنغلاديش

**استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، سفير جمهورية بنغلاديش لدى المملكة محمد شهيد الإسلام.**

وجرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات الثنائية بين المملكة وجمهورية بنغلاديش والسبل الكفيلة بتعزيز التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين في شتى المجالات، خاصة في مجال العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البنغلاديشي وتطوير آليات التعاون البرلمانية وتنسيق المواقف في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، كما تم بحث سبل تفعيل لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية البنغلاديشية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين وحضر اللقاء معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري.

# ويستقبل سفير البيرو

**استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، سفير جمهورية البيرو لدى المملكة ادواردو مارتينيتي.**

**وفي مستهل اللقاء رحب رئيس مجلس الشورى بسفير البيرو متمنياً له التوفيق في مهام عمله بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين لاسيما على الصعيد البرلماني.**

وتم خلال اللقاء استعراض أوجه العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجمهورية البيرو وما تشهده من تطور مستمر في كافة المجالات، كما تم بحث سبل تطوير العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى وبرلمان جمهورية البيرو وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين .

حضر اللقاء معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري وعضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون الخارجية معالي الدكتور خضر بن عليان القرشي، وعضو مجلس الشورى عضو لجنة الشؤون الخارجية الدكتور عبدالله بن إبراهيم العسكر.

# آل الشيخ يستقبل وزير الإسكان

**استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس معالي وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي.**

**وخلال اللقاء أكد معالي رئيس مجلس الشورى دعم المجلس لإستراتيجية الإسكان في المملكة، والجهود التي تبذلها وزارة الإسكان لتوفير السكن المناسب للمواطنين من خلال مشاريعها السكنية، والبرامج التي استحدثتها مؤخراً لتحقيق العدالة في توزيع القروض والوحدات السكنية على المستحقين من أبناء الوطن في مختلف مناطق المملكة، تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - بتأمين السكن للمواطنين.**

من جهته عبر معالي الدكتور شويش الضويحي عن تقديره لما تلقاه وزارة الإسكان من دعم ومساندة من مجلس الشورى لجهودها في مجال الإسكان،

مؤكداً أن المجلس شريك للوزارة في تحقيق تطلعات المواطن في تأمين السكن المناسب له من خلال جهود المجلس في تطوير وتحديث الأنظمة ذات العلاقة بالإسكان، وتقديم الاقتراحات والحلول التي تعين الوزارة في معالجة أزمة الإسكان بالمملكة.

# نائب رئيس مجلس الشورى يستقبل سفير طاجيكستان

**استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سفير جمهورية طاجيكستان لدى المملكة الدكتور عبدالله يولداشيف .**

**وأعرب سفير جمهورية طاجيكستان خلال اللقاء عن تقدير بلاده للكلمة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - للأمتين العربية والإسلامية لما تضمنته من مضامين مهمة ومعبرة.. مشيراً إلى ان كلمة الملك المفدى جاءت في وقتها في ظل الأحداث الراهنة التي تعيشها المنطقة حالياً.**

**وأكد أن صوت العقل والحكمة الذي نادى به خادم الحرمين الشريفين تستدعي من المجتمع الدولي العمل سوياً للبحث عن حلول جذرية ودائمة للمشكلات والأوضاع التي تعصف بالمنطقة.**

من جانبه أكد معالي نائب رئيس مجلس الشورى أن كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – يحفظه الله – نابعة من اهتمامه وشعوره العميق بالمسؤولية تجاه ما يحدث في المنطقة من أحداث انطلاقاً من المكانة التي تحتلها المملكة في قلوب المسلمين في شتى بقاع الأرض باعتبارها مهبط الوحي وبلاد الحرمين الشريفين.

وقال معاليه: إن كلمة خادم الحرمين الشريفين عبرت بوضوح عن سياسة الحكمة والاعتدال التي تنهجها المملكة تجاه الأحداث في المنطقة، ووضعت المجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه ما يجري في الأراضي الفلسطينية وفي المنطقة من أحداث دامية ترتكب فيها جرائم ضد الإنسانية دون وازع إنساني أو أخلاقي.

ولفت معالي الدكتور محمد بن أمين الجفري إلى أن الكلمة تضمنت تحذيراً من واقع الإرهاب وتطوره في الوقت الراهن وخطره على المنطقة والمجتمع الدولي بأسره بعد أن أصبح له أشكال مختلفة سواء كان من جماعات أو منظمات أو دول، مشيراً في هذا الصدد إلى أن المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي حذرت من الإرهاب وأبعاده وبادرت إلى الدعوة بإنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب إلا أن دعوتها لم تجد التفاعل الايجابي الكافي من المجتمع الدولي بالرغم مما بذلته المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين من جهود عالمية في هذا الصدد ..

وقد جرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين المملكة وطاجيكستان، وبحث آفاق التعاون في المجالات الاقتصادية والطاقة المتجددة . كما تطرق اللقاء إلى بحث علاقات التعاون بين مجلس الشورى والبرلمان في طاجيكستان، وسبل تفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الطاجيكستانية وتعزيز تبادل الزيارات بينهما بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

# د. الجفري يستقبل وفداً من الكونغرس الأمريكي

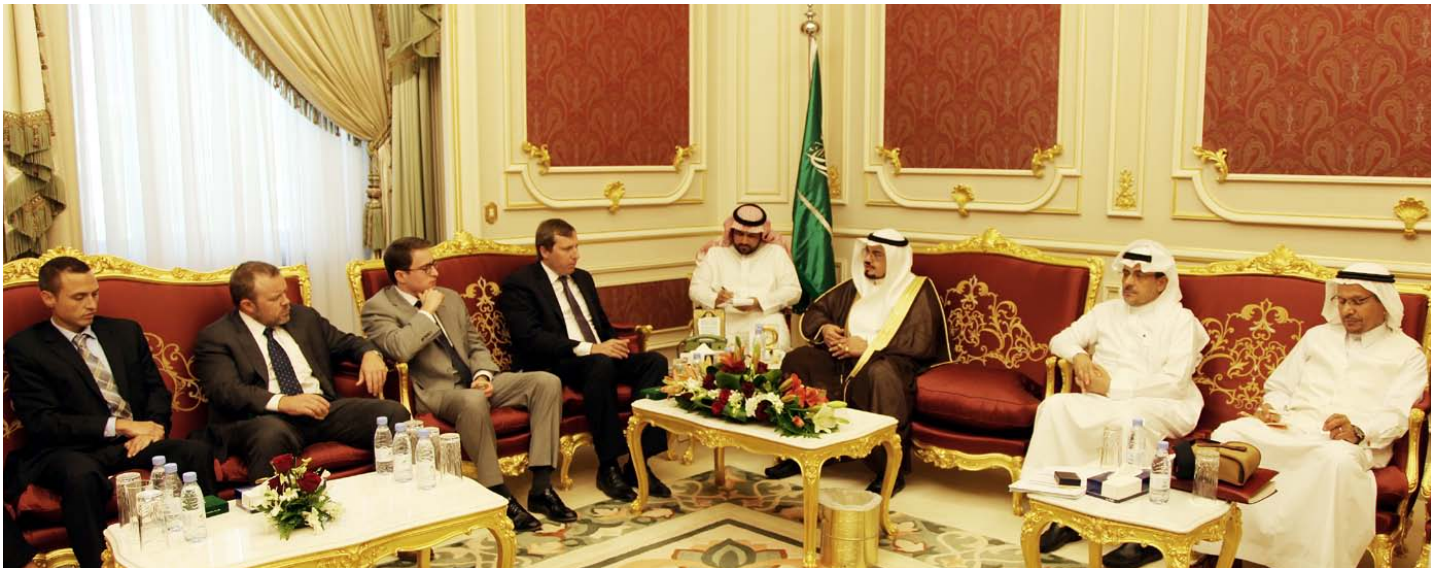

**استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس وفداً من الكونغرس الأمريكي خلال الزيارة التي قام بها للمملكة مؤخراً ويضم عدداً من مستشاري ومساعدي أعضاء الكونغرس.**

**وخلال اللقاء دار حوار بين معالي الدكتور الجفري وأعضاء الوفد الزائر تمحور حول مهام المجلس، والدور التشريعي والرقابي الذي يقوم به المجلس ولجانه المتخصصة.**

**كما تناول الحوار جهود المملكة في تعزيز السلام الدولي وفي مواجهة آفة الإرهاب، وجهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بهذا الصدد، كما استعرض اللقاء كلمة خادم الحرمين الشريفين التي وجهها لقادة عدد من الدول الشقيقة والصديقة عبر سفرائهم عند استقباله لهم - حفظه الله - مؤخراً ودعوته زعماء العالم الى الاسراع في محاربة الارهاب.**

**وأكد معالي نائب رئيس مجلس الشورى اهتمام المملكة بالتواصل مع المجتمع الدولي وتنسيق الجهود الدولية لمواجهة الإرهاب الذي تصدت له المملكة وواجهته بكل حزم إدراكاً منها بخطر هذه الآفة على الأمن الوطني والاستقرار الدولي، مشيراً إلى أن القيادة الرشيدة في المملكة العربية السعودية أكدت ولازالت تؤكد على أهمية توحيد الجهود الدولية في مواجهة التطرف والإرهاب.**

وأضاف معاليه إن المملكة ولله الحمد تعيش نهضة تنموية استثنائية في عهد خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - الذي وجه ثروات البلاد نحو الاستثمار في الإنسان السعودي ورفع مستوى معيشته وتحقيق الحياة الكريمة له.

وبشأن دخول المرأة في عضوية مجلس الشورى أشار معاليه إلى أن الإرادة الملكية الكريمة عكست الثقة والدعم غير المحدود الذي حظيت به المرأة السعودية من لدن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله -؛ وجاءت هذه الثقة الملكية تتويجاً للمسيرة المميزة للمرأة السعودية في العمل الحكومي وفي الكثير من المجالات الحيوية مثل الطب والتربية والتعليم حيث أثبتت المرأة السعودية جدارتها في العديد من المناصب القيادية التي تبوأتها خلال هذه الفترة مشيراً معاليه إلى أن تعيين المرأة في مجلس الشورى أسهم بفاعلية في تطوير أعمال المجلس ودعم شمولية قراراته.

وحول الرسالة التي تريد المملكة إيصالها للمجتمع الأمريكي الذي لا يدرك الكثير من الحقائق عن المملكة العربية السعودية لفت معاليه إلى أن المملكة العربية السعودية هي مهبط الوحي ومصدر الرسالة المحمدية التي تدعو إلى التسامح والسلام، ومن خلال سياساتها وتواصلها الخارجي تهدف دائماً لإيصال رسالة السلام والطمأنينة بين الشعوب، كما أنها تضطلع بمهمة الوقوف في وجه التطرف والإرهاب الذي لا يمثل سماحة الإسلام؛ بصفتها بلد الحرمين الشريفين ومبعث الرسالة المحمدية السمحة.

من جانبهم عبر أعضاء وفد الكونغرس الأمريكي عن سعادتهم بزيارتهم للمملكة العربية السعودية، مؤكدين أهمية العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة.

وعبر أعضاء الوفد عن تقديرهم للمواقف الحازمة التي اتخذتها قيادة المملكة العربية السعودية في مواجهتها للإرهاب مشيرين إلى أن دعوة خادم الحرمين الشريفين للمجتمع الدولي لتسريع التعاون في مواجهة الإرهاب نابع من حرص المملكة على الحزم في مواجهة هذه الآفة التي لا تمثل أي دين أو عرق.

# نائب رئيس مجلس الشورى يستقبل وفداً من الاتحاد الأوروبي

**استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس وفداً من هيئة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي برئاسة آن صوفي كيسلنغ الذي يزور المملكة حالياً.**

**وأكد معالي نائب رئيس مجلس الشورى خلال الاستقبال اهتمام المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله - بالتواصل مع المجتمع الدولي وتنسيق الجهود الدولية لمواجهة الإرهاب الذي تصدت له المملكة وواجهته بكل حزم إدراكاً منها بخطر هذه الآفة ، لافتاً الانتباه إلى أن ما تقوم به الجماعات الإرهابية من أفعال لا تمثل المسلمين ولا الدين الحنيف السمح.**

**وأشار إلى مبادرة الملك عبدالله بن عبدالعزيز بإنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا الذي استطاع النهوض بدور محوري على صعيد التواصل بين أتباع الأديان والثقافات والبناء على الجهود الدولية في مجال الحوار العالمي، ودعم ثقافة التعاون والتعايش وفق رؤية واضحة لأهدافه والتي تتضمن تأسيس وتطوير ونشر المعرفة في مجال الحوار بين أتباع الأديان والثقافات.**

وأضاف معالي الدكتور محمد الجفري أن المملكة ولله الحمد تعيش نهضة تنموية استثنائية في عهد خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – الذي وجه ثروات البلاد نحو الاستثمار في الإنسان، وخاصة في الشباب السعودي والذي يأتي على رأس اهتماماته ورعايته الأبوية، ومن ذلك برنامجه –حفظه الله– للابتعاث الخارجي، والذي استفاد منه ما يزيد عن ٣٠٠ ألف طالب وطالبة إلى أرقى الجامعات والمعاهد العالمية بالإضافة إلى دعم مشاريع الإسكان والكهرباء والصحة ورفع مستوى معيشة الإنسان السعودي وتحقيق الحياة الكريمة له.

من جانبهم عبر أعضاء وفد الاتحاد الأوروبي عن سعادتهم بزيارتهم للمملكة العربية السعودية، مؤكدين أهمية العلاقات بين المملكة والاتحاد الأوربي.

وأعرب أعضاء الوفد عن تقديرهم لجهود المملكة العربية السعودية الدولية وحضورها الإقليمي وثقلها السياسي والاقتصادي، مؤكدين على أهمية الزيارات المتبادلة بين مجلس الشورى والبرلمان الأوربي لشرح المواقف بين الجانبين والتعاون المشترك.

وخلال اللقاء دار حوار بين معالي نائب رئيس مجلس الشورى وأعضاء الوفد تناول مهام المجلس، والدور التنظيمي والرقابي الذي يقوم به المجلس ولجانه المتخصصة.

حضر الاستقبال رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة الأستاذ صالح الحصيني ونائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية الأستاذة هدى الحليسي وسفير الاتحاد الأوروبي لدى المملكة آدم كولاخ.

# تسعة مقترحات لتعديل بعض الأنظمة على جدول أعمال المجلس

**أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدداً من التقارير التي رفعتها اللجان المتخصصة بشأن مقترحات لمشاريع أنظمة جديدة وتعديل أنظمة نافذة، وتقارير الأداء السنوي لعدد من الأجهزة الحكومية.**

**جاء ذلك خلال الاجتماع الثامن للهيئة العامة من أعمال السنة الثانية للدورة السادسة لمجلس الشورى الذي عقدته برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بحضور معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد بن معتاد الحمد ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبد الله آل عمرو ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.**

فقد قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقارير عدد من اللجان المتخصصة بشان المقترحات التي قدمها عدد من أعضاء المجلس استناداً إلى المادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى، حيث أحالت تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح مشروع نظام الحوكمة في القطاع العام المقدم من عضوي المجلس الدكتور حسام بن عبد المحسن العنقري، والدكتور سعد بن محمد مارق وتقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مقترح مشروع إضافة مادة جديدة لنظام المرور تتعلق «باعتماد أنظمة فنية لمعايرة أجهزة الرصد الآلي وما في حكمها من أجهزة الكترونية» الذي قدمه عضو المجلس اللواء المهندس ناصر بن غازي العتيبي.

كما أحالت الهيئة العامة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح عضو المجلس الدكتور أحمد بن عمر الزيلعي، تعديل المادة (الثالثة عشرة) من نظام الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٩) وتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠هـ، وتقريرها بشأن مقترح مشروع تعديل الفقرة (ب) من المادة (٩) من نظام مجلس الخدمة المدنية، وتعديل الفقرة (د) من المادة (٤) من لائحة الواجبات الوظيفية المقدم من عضو المجلس الدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم الحرقان، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح تعديل المادة (٨/٢٧) من اللوائح التنفيذية لنظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٩ وتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠هـ، المقدم من عضو المجلس الأستاذ علي بن ناصر الوزره، ومقترحه بشأن إضافة مادتين جديدتين للائحة الإجازات الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١٠٣٧/١) وتاريخ ١٤٢٦/٢/١٦هـ، المعتمدة بالأمر السامي البرقي رقم (٦٤٨٥/م ب) وتاريخ ١٤٢٦/٥/٩هـ.

ووافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية بشأن مشروع نظام الإعلام المرئي والمسموع ، وتقرير لجنة الشؤون المالية بشأن إعادة اقتراح إضافة فقرة جديدة للمادة (٤٢) من نظام السوق المالية تعنى بعلاوة الإصدار عملاً بالمادة (١٧) من نظام المجلس، وتقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن مشروع نظام التجارة بالمنتجات البترولية والتعديلات المقترحة على بعض الأنظمة.

كما أحالت الهيئة العامة عدداً من التقارير التي رفعتها اللجان المتخصصة بشأن تقارير الأداء السنوي لعدد من الجهات الحكومية.

# مساعد رئيس المجلس يستقبل نائب السفير الكوري

**استقبل معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد في مكتبه بمقر المجلس في الرياض نائب سفير جمهورية كوريا لدى المملكة السيد / تاي وأن هه.**

**وخلال الاستقبال تسلم معالي مساعد رئيس مجلس الشورى من نائب رئيس البعثة الكوري رسالة لمعالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ من معالي رئيس الجمعية الوطنية ( البرلمان) في جمهورية كوريا / تشونج يي هوا ، تتعلق بدعوة معاليه لزيارة كوريا.**

ونوه معالي الدكتور فهاد الحمد خلال اللقاء بمستوى العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية وجمهورية كوريا الجنوبية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية، ولاسيما العلاقات على الصعيد البرلماني بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الكورية.

وأكد معاليه أهمية تبادل الزيارات البرلمانية بين البلدين بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية، مؤكداً حرص المجلس على توطيد علاقاته البرلمانية مع المجالس والبرلمانات في الدول الشقيقة والصديقة، وضرورة تفعيل لجنتي الصداقة البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الكورية .

حضر اللقاء السكرتير الأول للشؤون السياسية في السفارة الكورية السيد لي جونج هو

# د. آل عمرو يثني على جهود نائب رئيس البعثة الدبلوماسية اليابانية لدعم العلاقات الثنائية

**استقبل معالي الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو في مكتبه بمقر المجلس في الرياض نائب رئيس البعثة الدبلوماسية لإمبراطورية اليابان لدى المملكة الوزير المفوض في السفارة السيد / ياسوناري مورينو.**

وأكد الدكتور محمد آل عمرو خلال اللقاء على متانة وقوة علاقات التعاون الثنائية بين المملكة العربية السعودية وإمبراطورية اليابان في مختلف المجالات، معرباً عن تقديره للجهود التي بذلها نائب رئيس البعثة اليابانية خلال فترة عمله من أجل تنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

وجرى خلال اللقاء استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الياباني والدفع بها نحو مزيد من التعاون بين الجانبين من خلال تبادل الزيارات وفتح آفاق أوسع للعلاقات بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما.

# وزير العدل البريطاني يجتمع بأعضاء لجنتي الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان

**قام معالي وزير العدل البريطاني كريس غرايلينغ بزيارة إلى مجلس الشورى في إطار زيارته للمملكة مؤخراً، حيث عقد اجتماعاً مشتركا مع أعضاء لجنتي الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان والعرائض بالمجلس برئاسة عضو المجلس رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض الدكتور عبدالله بن محارب الظفيري.**

**وفي بداية الاجتماع رحب الدكتور الظفيري بوزير العدل البريطاني، ونوه إلى الثقة التي يحظى بها مجلس الشورى من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - مما مكن المجلس من تعزيز دوره كشريك في صناعة القرار الوطني .**

وأكد حرص مجلس الشورى ممثلاً في لجانه المتخصصة وخاصة لجنتي الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان والعرائض على تطوير الأنظمة العدلية والقضائية وحقوق الإنسان في المملكة وذلك من خلال دراستهما للتقارير السنوية لأداء الأجهزة الحكومية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، مشيراً إلى أن لجنة حقوق الإنسان والعرائض تتعاون مع جميع الهيئات الحكومية وغير الحكومية في المملكة ذات العلاقة بحقوق الإنسان، كما أن اللجنة تتلقى العرائض من المواطنين التي يعبرون فيها عن حاجاتهم وقضاياهم، وتجتمع اللجنة مع المواطنين الذين قدموا تلك العرائض إذا تطلب الأمر ذلك.

من جهته قدم عضو مجلس الشورى ونائب رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في المجلس الدكتور فالح بن محمد الصغير إيجازاً عن اختصاصات اللجنة ومهامها ودورها في مناقشة العديد من الأنظمة العدلية والقضائية التي صدرت مؤخراً مثل نظام القضاء ونظام ديوان المظالم ونظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية وغيرها من الأنظمة.

من جانبه أعرب معالي وزير العدل البريطاني عن سعادته بزيارة المملكة العربية السعودية ومجلس الشورى بصفة خاصة، وأشاد بمستوى العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات.

وأكد معاليه في رده على استفسار لأحد أعضاء المجلس خلال الاجتماع أن قوانين المملكة المتحدة تحرص على احترام حقوق الإنسان وجميع الأديان السماوية، مشيراً إلى أن هناك خط رفيع يفصل بين الحفاظ على حرية التعبير وتجريم الإساءة للأديان. وبيَّن أن معظم القوانين تراعي حقوق المعتقدات الدينية لجميع البشر.

حضر الاجتماع السفير البريطاني لدى المملكة السيد/ جون جينكينز وأعضاء الوفد المرافق لوزير العدل البريطاني.

من جهة أخرى قام معالي وزير العدل البريطاني بجولة في أروقة مجلس الشورى شملت القاعة الكبرى وقاعة جلسات مجلس الشورى، واستمع إلى شرح حول آلية عمل المجلس ونظام الجلسات كما اطلع على التقنيات الحديثة بها.

# الشورى: اختيار أم انتخاب؟ ولماذا فضلت قيادتنا الأول: هل المهم الآلية أم الأهم حجم الإنجاز؟

حمد بن عبدالله القاضي
عضو مجلس الشورى السابق

سئلت إثر محاضرة بالنادي الأدبي بالرياض قبل فترة عن تجربتي في مجلس الشورى: لماذا تم تفضيل خيار التعيين على الانتخاب بمجلس الشورى؟، وقد أجبت باختصار لمحدودية الوقت للمداخلة وأطرح الآن رؤيتي بتوضيح أكثر: حول هذه القضية.

في هذه المقالة التي أبسّط القول فيها.

بدءاً أؤمن أن لكل وطن أن يختار ( الآلية ) التي يراها مناسبة لتحقيق هدفه التشريعي والرقابي عند تكوين مجلسه البرلماني، وليس من حق أي شخص أو دولة أن تنازع الأخرى بخيارها.

أشير ثانياً إلى أن لكل من الاختيار والانتخاب جوانبه الايجابية والسلبية وفي تقديري -ومن خلال تجربة شورية- امتدت على مدى ثلاث دورات توفرت لدي قناعة -على الأقل بالمنظور القريب- أن

خيار الاختيار هو الأفضل لوطننا ولكثير من الدول التي لا تزال تجربتها البرلمانية جديدة إذا قيست بالمنظومات البرلمانية الغربية التي ينوف بعضها على مئتي عام.

لماذا الانتخاب هو الأفضل لنا وبخاصة بعالمنا العربي.. ؟ هذه بعض الأسباب.

أولاً: ثبت أن الاختيار يصطفي من كافة التخصصات والمناطق والأطياف من علماء ومثقفين وأكاديميين وأطباء ومهندسين.. إلخ.

ثانياً: إن أعضاء المجالس في الدول حديثة التجربة البرلمانية عندما يتم اختيارهم يكون انتماؤهم للوطن وليس لفئة أو مذهب أو حزب بل كل الولاء للوطن فهو الذي اختار العضو ممثلاً لأبناء وطنه..

وإنني أذكر للأمانة أن عضو مجلس الشورى السعودي وعلى مدى ( ١٢ عاماً تحت القبة كان) الوطن هو الحاضر الأكبر في ذهنه وهو يطرح مداخلة أو يقدم توصية أو يقبل قراراً أو يرفض آخر.

ثالثاً: إن الأهم لكل مجلس هو( الصلاحية ) الممنوحة له وليس الآلية التي يتم فيها اختيار أعضائه.

رابعاً: تأملوا تجارب أغلب دول العالم الثالث من حولنا التي اختارت آلية الانتخاب.. ماذا حققت مجالسها، وكيف كان اختلاف أعضاء هذه المجالس حسب تياراتهم وأحزابهم.. كيف كان هذا الاختلاف معوقاً من معوقات التنمية في بلدانهم وسبباً في توتر العلاقة بين مجالسهم وحكوماتهم والخاسر هو هنا هم أبناء تلك البلدان، حيث تتعطل التنمية، ولا يتم إقرار الأنظمة، وتحول (الرقابة البرلمانية) إلى هوشة برلمانية ( بين المجلس البرلماني والوزير الحكومي، فلا تنمية تتم ولا مشروع يقر.

خامساً: إن العضو الذي يتم انتخابه في هذه البلدان يضع له ( برنامجاً انتخابياً ) مثالياً في جناحه الأيمن (التنمية) وفي جناحه الآخر آمال المواطن المنتخِب.. وعلى ضوء ذلك يتم انتخابه، ولأن العضو وضع برنامجاً ( أحلامياً ) إن صح التعبير فهو يدخل المجلس ويخرج منه ما تحقق بند من بنود ما وعد به في مشروعه البرلماني المثالي.

أشير أخيراً إلى أنني مع الانتخاب إذا نضجت تجربتنا الانتخابية وإذا توفرت الثقافة المطلوبة لعملية الانتخاب لدى كل المواطنين وليس لدى النخب.

وقد أصاب كثيراً سمو الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز عندما أجاب عن انتخاب أعضاء مجلس الشورى فكانت إجابته واقعية منطقية مبنية على قراءة ما يخدم الوطن وذلك عندما قال: ( إن هذا يتوقف على توفر ثقافة الانتخاب لدى الناس ).

وهذا صحيح جداً فالأمير لم يشأ أن يغازل الجماهير بل كان هدفه أن يبدي الرأي الذي يخدم وطنه ولو

لم يكن رأياً يتفق مع رغبة من يبهرهم إغراء واعتدال شكلية الانتخابات وبريقها ولا يتأملون في آلية الاختيار التي تجلب الأوفر عطاء وليس الأكثر كلاماً وتنظيراً.

وبعد:

هذا هو خيارنا الذي اختارته قيادتنا وارتضاه السواد الأكبر من المواطنين لأننا رأينا أنه في هذه المرحلة الأفضل لتحقيق أهداف مجلسنا الشوريّ سواء على المستوى التشريعي أو الرقابي أو التنموي.

# المجلس الطلابي في ثانوية عبد الرحمن بن مهدي قائم على مبدأ الشورى

**المجالس الطلابية هي القناة المثالية لنقل آراء الطلاب ومقترحاتهم، ولا يتوقف دور المجلس الطلابي عند تمثيل الطلاب فقط، بل له مسؤوليات أخرى، منها تنسيق الأنشطة الطلابية، وتنظيم أوجه النشاط الاجتماعي، مثل الرحلات والحفلات ودعم العلاقات الاجتماعية بين الطلاب ومعلميهم .. إضافة إلى تهيئة الطلاب لتحمل المسؤولية وصقل قدراتهم وشحن طاقاتهم لتحقيق الأهداف الوطنية والاجتماعية المنشودة..**

**حيث يأتي الاهتمام بالمجالس الطلابية في إطار الجهود التربوية الهادفة لتنمية الوعي الوطني بين الأبناء وتقوية روح الانتماء للوطن في نفوسهم وتعويدهم على تحمل المسؤولية، وبناء شخصية الطالب القيادية، وإشراكه في صناعة القرار المدرسي والمشاركة والعمل الجماعي.**

المطيري: من أهداف المجلس تنمية شخصية الطالب وتعزيز انتمائه للمدرسة

**ويعزز المجلس الطلابي الثقة من خلال منح أعضائه الصلاحيات وأدوار تسهم في رفع حس المسؤولية لديهم وتعزيز انتمائهم إلى المجتمع . وللمجالس الطلابية دور مهم في ترسيخ المزيد من القيم داخل المدرسة وخارجها، مثل التعاون والاعتماد على النفس والاستقلالية ونحو ذلك..**

**« الشورى » تستعرض أهداف وتجربة المجلس الطلابي في ثانوية عبد الرحمن بن مهدي بالرياض، وأبرز الإنجازات التي حققها المجلس الطلابي .**

## مدارس تقوم بتعيين أعضاء المجالس الطلابية دون انتخابات .!!

في البداية تحدث مشرف الأنشطة الطلابية بالمدرسة سلمان بن فالح المطيري عن أهداف المجلس الطلابي في المدرسة وقال « إن المجلس الطلابي يشكل أهمية كبرى بالنسبة للطلاب، وذلك انطلاقا من أهدافه السامية التي تتمثل في تنمية الشخصية لدى الطالب وتعزيز الانتماء للمدرسة في إطار الثقافة والمبادئ، إضافة لتوثيق الصلة بين الطلاب وجميع أعضاء المجلس الطلابي، وإعداد جيل قيادي قادر على تحمل المسؤولية في المستقبل، وكذلك يمكن اكتشاف القدرات والمواهب الكامنة لدى الطلاب من خلال البرامج والأنشطة «اللاصفية» التي تقدم لهم عبر المجالس الطلابية. ونسعى في المدرسة لتحقيق هذه الأهداف .. من خلال التطبيق المنهجي السليم.

وبين أن من بين الأهداف المرجوة من المجلس الطلابي تعزيز التلاحم الوطني وتقدير العطاء. وتنمية قدرة الطالب على التفاعل مع المجتمع والبيئة التي يعيش فيها. إضافة إلى تدريب الطلاب على مختلف المهارات التي تمثل احتياجه في هذه المرحلة. وتعزيز الجوانب التربوية والتعليمية التي يدرسها الطالب نظرياً وترجمتها إلى أفعال وسلوك. وكذلك تدريب الطالب على كيفية استثمار أوقات الفراغ بما يلبي حاجاته الروحية والاجتماعية والنفسية. وتعويده على الاعتماد على النفس، واحترام الآخرين والتعاون البناء.

الرشيدي: المجلس يعزز مفهوم المشاركة الحقيقية ويؤهل الطلاب لخدمة دينهم ووطنهم

وأبان المطيري أن المجلس الطلابي يعزز مفهوم المشاركة الحقيقية ويؤهل الطلاب لخدمة دينهم ووطنهم. إلا أنه يرى أن المجالس الطلابية ما زالت دون المأمول ولم ترتقي إلى الطموح، وهذا لا يعني عدم وجود نماذج ناجحة للمجالس الطلابية في مدارسنا.

مبيناً أن الالتزام بالأدوار والمهام الرئيسية لكل لجنة من لجان المجلس الطلابي وضبط السلوك وتضافر الجهود أهم الأسباب التي تؤدي إلى نجاح المجلس الطلابي، ويؤتي أكله ويعود بالفائدة على الطلاب والطالبات. وحقيقة فإن أغلب المجالس الطلابية تفتقر إلى هذه الناحية. ويعزو المطيري هذا الخلل إلى ضعف تركيز المجلس الطلابي على الممارسات القيادية للأعضاء، وهذا من شأنه أن يخفف من فاعلية دور المجلس.

### سياسات المجلس الطلابي ونماذج من فعالياته

من جهته أوضح مدير إدارة النشاط الطلابي خالد المدخلي أن المجلس الطلابي قائم على مبدأ الشورى واختيار القياديين من كل فصل لتمثيل زملائهم في المجلس. بيد أنه أبدى أسفه لعدم ترشيح بعض الصفوف ممثليهم في المجلس ممن تتوفر فيهم روح المبادرة والذكاء والهمة والنشاط.

المدخلي: من حق المجلس عقد جلسة طارئة متى ما دعت الحاجة

وبين المدخلي أن للمجلس الطلابي لجان متخصصة تتولى كل لجنة آداء مهامها وفق اختصاصاتها المحددة في تنظيم المجلس الطلابي، مضيفاً أن سياسات المجلس الطلابي تعتمد على توزيع المهام على اللجان بعد تقسيمها وإسناد الأعمال المناطة بكل لجنة وتفعيل النشاط الطلابي بجميع جوانبه بالتنسيق مع إدارة المدرسة. إضافة لعقد اجتماعات عادية للمجلس مرة في الشهر، ويمكن عقد جلسة طارئة إذا دعت الحاجة لذلك ، ويتم الإعداد للاجتماع ومتابعة دعوة جميع أعضاء المجلس الطلابي ، على أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال، ويتم إبلاغ جميع الأعضاء بموعد الاجتماع قبل الموعد بأسبوع على الأقل بالنسبة للاجتماعات العادية، وبيومين بالنسبة للاجتماعات الاستثنائية.

وعن رئاسة المجلس الطلابي أوضح أن المجلس ينتخب رئيسا له على أن يكون مستوف لكافة الشروط التي تؤهله لرئاسة المجلس الطلابي ، ومن ثم الرفع لإدارة المدرسة لاعتماده. وهو بدوره يقوم بتعيين رؤساء اللجان و تحديد المهام ومتابعتها والإشراف عليها .

وأشار المدخلي إلى أن المجالس الطلابية بدأت تأخذ مكانها في الأوساط المدرسية ، من خلال ما تقدمه من برامج وأنشطة هادفة باتت معلومة لدى الجميع ، وعلى سبيل المثال لا الحصر قمنا في المدرسة باعتماد مقترح مقدم من المجلس الطلابي بضرورة نظافة المدرسة، وكان التفاعل جيدا من قبل كافة الطلاب حيث تعاون الجميع وتكاتفت السواعد من أجل نظافة مدرستنا التي هي تمثلنا . وخرجت المدرسة بحلة جديدة وبيئة نظيفة ، إضافة إلى إضفاء الجماليات والرسومات الداخلية واللوحات الإرشادية بألوان زاهية.

كذلك فقد تم إعداد برنامج رياضي تحت مسمى (صحتك في لياقتك) وتنوعت فقراته الرياضية ومارس الطلاب هواياتهم الرياضية، وأسهمت تلك الأنشطة في تعزيز الصحة لدى الطلاب ليكونوا أصحاء نافعين لأنفسهم ووطنهم ، فـ«العقل السليم في الجسم السليم» . وأضاف : «كما تم بحمد الله تبادل الزيارات بيننا وبين المدارس الأخرى بهدف نقل التجارب والاستفادة من الخبرات الموجودة. وبدورنا كجهة منفذة نقوم برفع تقارير دورية عن الفعاليات لرئيس المجلس الطلابي والذي بدوره يقوم برفعها لإدارة المدرسة.

وعن العقبات والصعوبات التي تواجهها المجالس الطلابية لخصها المدخلي في ضعف الإمكانيات المادية، وعدم تفاعل مجموعة من الطلاب مع البرامج والأنشطة المقدمة ، والفجوة بين المجالس الطلابية وأولياء الأمور الذين يجب أن يتم التنسيق المسبق معهم وتنظيم لقاءات واجتماعات معهم لمناقشة أوضاع أبنائهم الطلاب .

### العلاقات العامة بالمجلس الطلابي ذات مفهوم واسع وعطاء مكثف

إلى ذلك أوضح الطالب عبد الله فريح الدخيل عضو لجنة العلاقات العامة بالمجلس الطلابي قائلا « إن دور لجنة العلاقات العامة في المجلس الطلابي ذو مفهوم واسع، حيث تسهم اللجنة بدور كبير في تفعيل البرامج والأنشطة ولا يقتصر دور اللجنة داخل المحيط المدرسي بل تتعداه إلى خارجه، حيث يتم التواصل مع أولياء الأمور وإشعارهم بما حققه المجلس لأبنائهم، وتوجيه الدعوات لهم لحضور بعض جلسات المجلس، واطلاعهم على دور المجلس وأهدافه بشكل عام.

إضافة إلى التفاعل البناء مع المجتمع الأسري في تقديم الصورة الطيبة عن المدرسة، وتنظيم الملتقيات التربوية خارج المدرسة لما يعكس التلاحم بين طلاب المدرسة. وكذلك إعداد وتجهيز اللوحات والبنرات ومطبوعات المجلس الطلابي ورسائله للمجتمع. وأيضا تمثيل المجلس في المناسبات الخارجية.

وأضاف «كما تقوم لجنة العلاقات العامة بدور الوسيط بين المجلس الطلابي والمجتمع الخارجي عبر التعريف بأهداف المجلس، وأهمية دور الأسر والمسؤولين تجاه دعم المجلس لتحقيق رسالته. ومناط بلجنة العلاقات العامة إعداد مسودة خطة النشاط الطلابي السنوية ومتابعة تنفيذها والتي عادة ما يتم اعتمادها أو إجراء تعديلات طفيفة عليها وتكلف لجنة العلاقات بإعداد ميزانية النشاط السنوية على ضوء الخطة العامة. وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة التوصيات. ومتابعة الإعلامية لأعمال النشاط.

الدخيل: لجنة العلاقات العامة بالمجلس حلقة اتصال بين المجلس والمجتمع الخارجي

## آلية الانتخابات ومكونات المجلس الطلابي

من جانب آخر أسهب المعلم عبد الله الشرهان المشرف العام على انتخابات المجلس الطلابي بالمدرسة بالحديث عن آلية الانتخابات والترشيح والشروط اللازمة للانضمام للمجلس الطلابي وقال: نقوم بفتح باب الترشيح قبل التاريخ المحدد لها بنحو شهر على الأقل، وتقدم طلبات الترشيح في الأماكن والمواعيد التي تحددها اللجنة التنفيذية للانتخابات ووفقا للنموذج الذي تصدره، وفي حال تساوت الأصوات في الفصل فإنه يجرى اقتراع بين المتنافسين لاختيار من يمثل الفصل.

وأفاد الشرهان بأنه من حق المرشح أن يتنازل عن الترشيح كتابة قبل موعد الانتخابات بثلاثة أيام على الأقل. كما يحق له القيام بحملة انتخابية داخل المدرسة وفق ضوابط معينة وبحسب الشروط التي حددتها اللائحة الإجرائية للانتخابات... وتابع ثم تقوم لجنة الانتخابات بعرض النتائج النهائية بعد معالجتها على اللجنة الرئيسية ويتم تدقيقها ورفعها لإدارة المدرسة لاعتمادها والمصادقة عليها. وفيما يتعلق بمدة المجلس قال الشرهان « إن مدة المجلس الطلابي سنة دراسية واحدة، وفي حال شغر مكان أي عضو من أعضاء المجلس الطلابي لأي سبب فعلى المجلس الطلابي أن يضم إلى عضويته من يتم ترشيحه من قبل الأعضاء عبر التصويت »..

**الشرهان: تسقط عضوية العضو إذا تخلف عن حضور الجلسات بدون عذر ثلاث مرات متتالية أو ست مرات متفرقة**

وعن شروط سقوط العضوية عن الطالب المنتخب، بين الشرهان أنها تكمن في الأحوال التالية: التخلف عن حضور اجتماعات المجلس بدون عذر ثلاث مرات متتالية أو ست مرات متفرقة وذلك بقرار يصدره المجلس. أو فقدان أحد شروط العضوية، وكذلك الاستقالة الخطية، ويحق لرئيس المجلس اتخاذ قرار تأديبي بإسقاط العضوية للطالب، وذلك بعد ثبوت ارتكابه عملاً يخالف أهداف المجلس أو الإساءة إلى سمعته.

وعرج بالحديث عن مكونات المجلس الطلابي وقال « يتكون المجلس الطلابي من الرئيس ونائبه وسكرتير الرئيس ومسؤول مالي، إضافة إلى لجان المجلس.. كما أن هناك مهام يقوم بها أعضاء المجلس للتواصل مع المحيط الخارجي، وتسند إليهم مهام تنظيم وتنسيق الاجتماعات وإعلانات المجلس، إضافة إلى التواصل مع عموم الطلاب، وهي مهام جوهرية لأعضاء اللجان.

## هيكل المجلس الطلابي

وحول هيكلة المجلس الطلابي في المدرسة أوضح المعلم بدر بن شريف الودعاني عضو اللجنة التنفيذية بالمجلس أن المجلس الطلابي يتكون من رئيس المجلس ونائبه، وأمين عام، وسكرتير، وأعضاء المجلس، والإشراف العام الذي يشرف على شؤون المجلس التنظيمية من غير التدخل في اتخاذ قرارات المجلس.

**الودعاني: من مهام رئيس المجلس رئاسة الجلسات وتوقيع محاضرها**

وبين أن من مهام رئيس المجلس الطلابي: الدعوة إلى اجتماعات المجلس. ورئاسة اجتماعاته والتوقيع على محاضر الجلسات، ومن ثم الرفع بها لإدارة المدرسة متضمنة التوصيات التي أقرها المجلس لاعتمادها.

إضافة إلى التوقيع على فواتير مصروفات المجلس والاعتمادات المالية ومن ثم إرسال البيانات إلى المسؤول المالي في المجلس. إلى جانب أن رئيس المجلس هو من يمثل المجلس الطلابي في المناسبات الخارجية واستقبال الضيوف من المدارس الأخرى، وهو المسؤول أمام إدارة المدرسة عن تفعيل نجاح المجلس الطلابي. كما أن من مهام رئيس المجلس اختيار نائب له بحيث يقوم بجميع أعماله أثناء غيابه والمكلف بمتابعة سير أعمال المجلس والتوجيه بما يراه مناسبا لما فيه خدمة الطلاب وله صلاحيات واسعة.

## أعمال السكرتارية في المجلس الطلابي

وعن أعمال سكرتارية المجلس أوضح سعود زامل الفالح سكرتير المجلس الطلابي أن مهامه تكمن في إعداد جدول الأعمال للاجتماعات بالموضوعات التي تحال من رئيس المجلس أو نائبه، وإعداد محاضر الجلسات والتوقيع عليها مع رئيس المجلس، وتزويد اللجان بالتوجيهات الصادرة، ومن مهامه أيضا حفظ جميع التقارير الخاصة بالمجلس ومستنداته. واستلام مراسلات المجلس. وفيما يتعلق باعتماد التوصيات التي تنبثق عن اجتماعات المجلس فهي كثيرة وبشكل شبه يومي وإدارة المدرسة سريعة الاستجابة لما يمكن تحقيقه منها. مشيراً إلى أن بعض التوصيات يتم التحفظ عليها وذلك لعدم إمكانية التنفيذ لأسباب مالية أو غيرها.

وفيما يتعلق بالاجتماعات بيَّن الفالح أن المجلس يعقد جلساته الاعتيادية كل أسبوعين في الفسحة، في مقر المجلس. كما يعقد المجلس في بعض الحالات جلسة استثنائية غير اعتيادية لطرح مشكلة دراسية، أو قضية ما في غير مواعيد الجلسات المحددة. ويشترط لصحة انعقاد الجلسة حضور ثلثي الأعضاء وتصدر القرارات بالأغلبية، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت فيه رئيس المجلس.

### مهام اللجان العاملة بالمجلس

من جهته أوضح عضو لجنة الإرشاد الطلابي بالمجلس ريان بن مسفر الحميدان مهام اللجان العاملة في المجلس الطلابي وقال « لكل لجنة في المجلس الطلابي مهام ومسؤوليات وأهداف، وتسعى اللجان لتحقيق هذه الأهداف وفق رؤية واستراتيجية معينة تصب في خدمة الطلاب والمدرسة والمجتمع بشكل عام ويتم اعتمادها من رئيس المجلس قبل الشروع بتطبيقها.. فعلى سبيل المثال هناك مهام للجنة الإرشاد الطلابي ومن ضمنها مناقشة كل المواضيع التي تتعلق بالإرشاد الطلابي في المجلس، ومناقشة السلبيات والايجابيات في عملية الإرشاد التربوي. كما تقوم اللجنة بحصر اقتراحات الطلاب المتعلقة بالإرشاد التربوي، وآلية سيره في المدرسة والرفع باقتراحاتهم ومناقشة مشاكلهم وهمومهم التربوية للمجلس، وفي حال تم إقرارها ترفع التوصيات لإدارة المدرسة.. كما نسعى من خلال هذه اللجنة إلى مناقشة كل ما يتعلق بالنشاط اللاصفي بالمدرسة. وتقديم عدد من الاقتراحات والأنشطة التي تتناسب وبيئة التعليم. بحيث تكون هذه الاقتراحات قابلة للتطبيق وبحسب إمكانات المدرسة. كما أقر المجلس لجنة البيئة التعليمية في المدرسة بصفتها الحاضنة الرئيسية للتعليم ويجب أن تكون وفق أعلى معايير الجودة للحصول على بيئة تعليمية سليمة.. فمثلا تسعى هذه اللجنة أن تكون حلقة وصل بين المعلم والتلميذ وتعزيز العلاقة وانسجامها بينهما، إضافة إلى تعزيز العلاقة بين الطالب وطلاب فصله مبنية على الأخوة والاحترام المتبادل، كذلك ترتبط هذه اللجنة مباشرة بأولياء الأمور في حال تطلب الأمر استدعاء ولي أمر طالب لمناقشة وضع ابنه التعليمي أو السلوك المغاير لديه إن وجد.

وأضاف هناك لجنة المحافظة على المدرسة وتسعى هذه اللجنة لتكون بيئة المدرسة الداخلية والخارجية أنموذجاً وأسوة للمدارس الأخرى، من خلال اهتمامهم وحرصهم على مرافق المدرسة، وتحول دون العبث بها سواء الفصول أو الممرات أو دورات المياه والساحات الخارجية والداخلية والملاعب، وفناءات المدرسة والمقصف لتكون جميلة زاهية تجذب الأنظار والأفئدة ناحيتها، وتقديم المقترحات والمبادرات للرقي بكل ما من شأنه إظهار المدرسة بحلة جميلة جاذبة، وكذلك اللجنة الإعلامية التي بدورها تقوم بنشر أخبار المجلس الطلابي والأنشطة المتنوعة بالمدرسة من خلال وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، ولجنة العلاقات العامة وغيرها من اللجان الأخرى .

### من ثمرات المجلس الطلابي في المدرسة على المحيط الخارجي

كما تحدث الطالب سويلم بن ناصر الهديان في الصف الثاني الثانوي عن إنجازات المجلس الطلابي وأثره في المحيط الخارجي وقال « أطلق المجلس الطلابي حملة لتشجير المدرسة وجعلها خضراء والحمد لله فقد نجحت الحملة واعتنينا بالأشجار المحيطة بالمدرسة والحديقة وتوفير المواد المناسبة لنموها، ومن المقترحات التي تم تقديمها للمجلس مقترح تشكيل فرق كشافة داخلية تضم كل فرقة مجموعة من الطلاب، ولها عمل محدد مثل فرقة المقصف والحديقة وفرقة النظافة وجدران المدرسة وفرقة تنظيم وترتيب الفصول وتهيئة الأجواء الصباحية لطابور المدرسة، وتم عرض المقترح على المجلس في إحدى جلسات وتمت الموافقة عليه، كما كان هناك عدة اقتراحات من الفصول الأخرى تتعلق بوضعية الصحف الحائطية في فناء المدرسة، وتقديم الحلول المناسبة حيالها. واقتراحات أخرى تتعلق بمكتبة المدرسة لتحسين أوضاعها. وثالثة لمناقشة أحوال الإذاعة الصباحية، والمسرح المدرسي، وتقديم الأفكار الجديدة والهادفة.. وجملة هذه الاقتراحات وغيرها الكثير تلقى صدى واستجابة من قبل أعضاء المجلس الطلابي ويناقشون بجدية أفكارنا ويوصون باعتمادها.

### يجب إعطاء الأولوية للمشاكل التي تؤثر سلبا على مستقبل الطلاب

في المقابل أبدى الطالب سامي حامد الخويلدي استياءه من عمل المجلس الطلابي في المدرسة، مبرراً ذلك بعدم تفاعل أعضاء المجلس مع شكاوي الطلاب المتكررة وتجاهلهم لها مع أن كل الشكاوي تتعلق بالنواحي التعليمية والتربوية والسلوكيات الخاطئة التي تمارس من قبل بعض الطلاب.

**الخويلدي: يجب أن يكو لمجلس دور في التوعية بأضرار التدخين والمخدرات**

فعلى سبيل المثال تمت المطالبة بتكثيف الدورات التوعوية لأضرار التدخين والمخدرات، والممارسات السيئة كالكتابة على الجدران وتشويه منظر المدرسة الخارجي أو التلفظ بكلمات بذيئة وغيرها، إلا أنه وللأسف اقتصر دور المجلس الطلابي على الأنشطة الرياضية وإقامة الحفلات في المناسبات العامة والأيام المفتوحة. بيد أنه عبر عن الأمل في أن يتفاعل المجلس الطلابي مع مشكلاتهم النفسية والاجتماعية والمالية. واقترح الخويلدي إجراء استطلاع لآراء الطلاب حول أبرز المشاكل المدرسية ومعالجتها وإعطاء الأولوية للمشاكل التي تؤثر سلبا على مستقبل الشباب.

كما عبر عن تطلعه لدور المجلس الطلابي في حل مشاكل المقصف المدرسي من ايجابيات وسلبيات، حيث لاحظ عزوف الطلاب عن وجبات المقصف المدرسي وإحضار الوجبات من المنزل، إذ أن المقصف المدرسي يحتاج إلى مشرف يتعامل بحزم وشدة مع كل المخالفات التي يرتكبها القائمون على المقصف لما لها من أضرار ومخاطر على صحة الطلاب.

# البرلمان العربي يدين إرهاب داعش في العراق وسوريا

**أدان البرلمان العربي تصاعد موجة التفجيرات والقتل والعمليات الإرهابية التي يقوم بها تنظيم «داعش» الإرهابي ضد السكّان المدنيين في العراق وسوريا.**

وقال البرلمان العربي في بيان له بالقاهرة : " إن ما يقوم به هذا التنظيم ليس إلا نشاطاً إجرامياً وإرهابياً"، مشيراً إلى ضرورة مواجهة الإرهاب بأشكاله وصوره كافة درءً للمخاطر، وحفاظاً على وحدة العراق وأمنه واستقراره.

وطالب البيان جميع الأطراف العراقية بتوحيد كلمتهم في مواجهة الإرهاب وتسوية الملفات السياسية المفتوحة كافة في هذه المرحلة الحساسة، والالتزام باحترام سيادة دولة العراق ووحدة أراضيه واستقراره السياسي، ووحدته الوطنية، ورفض التدخل في شؤونه الداخلية.

# البرلمان العراقي يمنح الثقة للحكومة الجديدة ويقر برنامجها

**أ قر البرلمان العراقي البرنامج الحكومي الذي قدمه رئيس الوزراء المكلف حيدر العبادي ومنحها الثقة. كما صوت بالموافقة على نواب رئيس الجمهورية والنائب الأول لرئيس مجلس النواب.**

من جانبه عرض رئيس الوزراء المكلف حيدر العبادي في كلمة له برنامج حكومته المقترح حيث أكد التزام الحكومة بحل جميع الخلافات العالقة مع حكومة إقليم كردستان الذي يتمتع بحكم شبه ذاتي والتي أعاقت مشاركة ممثلي الإقليم في حكومته.

وتعهد العبادي أمام البرلمان بتفعيل الإدارة اللامركزية وإعادة بناء أنظمة الدولة بما يعزز مصالح المحافظات والقطاع الخاص والبدء بثورة إدارية لإعادة بناء المؤسسات العسكرية والمدنية والاستخدام الأمثل للموارد المالية على أسس تنموية ووضع معايير للمحاسبة المالية والرقابة على مؤسسات الدولة.

وفي الشأن السياسي أكد العبادي على ضرورة تعزيز العلاقات مع الدول بخاصة دول الجوار على أساس التعاون في مجال محاربة الإرهاب، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية ، منوهاً بوثيقة القوى السياسية التي تم اعتمادها من قبل الحكومة.

# البرلمان العراقي يطور عمله التشريعي والرقابي

**وقع رئيس مجلس النواب العراقي، سليم الجبوري، ورئيس وفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أول اتفاقية عمل مشترك متضمنة تطوير العمل التشريعي والرقابي للمجلس، والاستعانة بأصحاب الخبرة في هذا المجال من كلا الطرفين، إضافة إلى فتح مكتب داخل البرلمان يهتم بتنفيذ بنود الاتفاقية ومتابعة سير عملها وما يتمخض عنها.**

# البرلمان الباكستاني يرفض مطالب باستقالة رئيس الوزراء

**قال وزير المالية الباكستاني إسحاق دار : إن البرلمان الوطني رفض مطالب المحتجين المناهضين للحكومة حول استقالة رئيس الوزراء نواز شريف من منصبه.**

**وأوضح في كلمته في اجتماع البرلمان الوطني في إسلام آباد أن جميع القوى السياسية الممثلة في البرلمان رفضت استقالة رئيس الوزراء نواز شريف بصفته مطلب يتعارض مع الدستور.**

وبيّن أن الحكومة أجرت سلسلة من المفاوضات مع الأحزاب التي تقود الاحتجاجات ووافقت على خمس مطالب من أصل ست مطالب للمحتجين، مشيراً إلى أن المطلب السادس هو استقالة رئيس الوزراء من منصبه.

وأشار إلى أن الدستور وضع طريقة لعزل رئيس الوزراء من منصبه، ولا يمكن الرضوخ للمحتجين المطالبين بإقالة رئيس الوزراء من خلال الاحتجاج على الشوارع.

وبين أن الاحتجاجات التي يقودها زعيم حزب حركة الإنصاف عمران خان وزعيم حزب الحركة الشعبية طاهر قادري واعتصامهما مع الآلاف من أنصارهما أمام البرلمان الوطني في إسلام آباد منذ منتصف أغسطس الماضي قد ألحقت أضراراً جسيمة بالاقتصاد الوطني وشوهت صورة باكستان أمام المجتمع الدولي وتسببت في إلغاء زيارات عدد من زعماء الدول إلى باكستان.

وأكد أن الحكومة مستعدة لإصلاح نظام الانتخابات وإجراء تحقيق محايد في التزوير المزعوم من جانب المحتجين بالانتخابات التي جرت العام الماضي، لكنها لن تقبل باستقالة رئيس الوزراء نواز شريف بمجرد اتهامه بالتزوير في الانتخابات دون إثبات التهمة.

# حكومة أوغلو تحظى بثقة الجمعية الوطنية التركية

**حظيت حكومة رئيس الوزراء التركي أحمد داود اوغلو بثقة الجمعية الوطنية وباشرت نشاطها بشكل رسمي. وصوت لحكومة داود اوغلو الجديدة ٣٠٦ نواب مقابل ١٣٣ صوتاً معارضاً من أصل ٥٥٠ نائباً في البرلمان التركي.**

وأعلن اوغلو أن حكومته ستسعى لتنفيذ سياسة خارجية فعالة ونشطة، وتحرص على تحقيق أهداف ٢٠٢٣ لبناء تركيا جديدة تستند إلى دستور جديد والسلام مع الأكراد، وجعل تركيا واحدة من أكبر ١٠ اقتصادات في العالم وعضواً في الاتحاد الأوروبي بحلول ٢٠٢٣م.

# البوندستانغ يوافق على تسليح أكراد العراق

**وافق البرلمان الألماني ا على قرار يقضي بتسليح المقاتلين الأكراد في شمال العراق. وأيد البرلمان القرار بأغلبية كبيرة ليتوافق مع القرار الذي تقدمت به المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل لتسليح المقاتلين الأكراد في شمال العراق لمواجهة ميليشيات تنظيم "داعش».**

# قرارات حول العلامات التجارية والماركات الصناعية

## قرار رقم (٢٣٩) وتاريخ ٢٣-١٣٥٧/٩/٢٤هـ

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفوقة الواردة من مقام النيابة الفخيم برقم (١٠٢٣٠) في ٣-١٣٥٧/٩/٤هـ - المشتملة على مشروع نظام العلامات الفارقة المنظم من قبل لجنة الأنظمة بمجلس الشورى والموافق عليه من قبل المجلس التجاري بقراره عدد (٩) في ١٣٥٧/٦/٢٠هـ - مع ابداء ملاحظتين عليه.

أجابت عليها وزارة الخارجية في خطابها المرفوق عدد (٨/٧/٥٤) في ٥٧/٨/٣ بما يأتي:

أن العلامات الفارقة لا تكون محمية إلا بالقانون الذي تصدره الدولة. فإذا سجلت العلامات المشار إليها بمقتضى القانون الداخلي فإن حمايتها قاصرة على داخل حدود الدولة والقانون يحمي صاحب العلامة من استعمالها في داخل حدود الدولة وإلا اعتبرت ذلك تزويراً. ثم إن حق ملكية العلامة مكتسب تنشئة عملية التسجيل لدى الجهة المختصة وأمام محاكم الدولة. فالغاية الأساسية في نظام تسجيل العلامات هو حماية صاحبها في البلدة التي يراد استعمالها فيها. فلو أن شخصاً سجل علامة فارقة في الخارج ولم يسجلها أمام الجهات المختصة في الدولة فإن الحكومة لا تحمي تلك العلامة لأنها لم تسجل لديها وعلى ذلك فلا يحق للغير أن يدعي بالتزوير ويراد الحق المدني في المستقبل أمام محاكمها لعدم تسجيلها لها.

أن مشروع النظام المقدم قد نص فيه على معاقبة كل من يزور علامة أو يقلدها ..الخ. وقد طلب المجلس تحديد التزوير والتقليد في نفس القانون والواقع أن مسألة حصول التقليد من عدمه مسألة موضعية تفصل فيها المحاكم المختصة. ومن رأي هذه الوزارة جعل الحكم في الدعاوى التي من هذا النوع من اختصاص المجلس التجاري بجدة ليفعل فيها حسب ما تقضي به الأحوال والعرف الدولي.

أن العلامات إذا ما سجلت أمام الجهات المختصة في الحكومة فإن هذا التسجيل سوف يعلن عنه في الجريدة الرسمية المحدودة في النظام. ففي أثناء المدة المشار إليها يجوز لكل معترض في الداخل أو الخارج أن يبلغ الجهة المختصة اعتراضه، وبهذا تنفي المسئولية المدنية ودعوى التزوير والتقليد من الغير ضد المسجل للعلامة في داخل الدولة.

بما أن المملكة العربية السعودية لا تعتبر من البلاد المصدرة للمصنوعات فإنه لا لزوم للمطالبة بتسجيل العلامات الفارقة دولياً (في برن) لعدم لزوم

**الدكتور عبدالرحمن بن على الزهراني**
**مدير عام مركز أبحاث الشورى**

ذلك فضلاً عن أننا سوف نضطر إلى دفع مبلغ من المال كاشتراك سنوي للحكومة السويسرية بدون مقابل أ.هـ.

وبالنظر إلى أن المشروع المذكور قد وفق عليه من قبل المجلس التجاري من حيث مشتملاته العامة كما هو منوه عنه أعلاه، وقد جاء في إفادة وزارة الخارجية ما يؤيده مع التوضيح التام في شأن الملاحظتين اللتين أبداهما المجلس التجاري في قراره المنوه عنه أعلاه من جهة عدم وجاهتهما فقد قرر المجلس بالإجماع ما يأتي:

**الموافقة على نظام حماية الماركات المنظم من قبل لجنة الأنظمة.**
**نسخ النظام المذكور في الأوراق المرفوقة.**

وقد جرى التوقيع عليها من قبل المجلس، وعلى هذا حصل التوقيع.

كانت بداية مناقشة موضوع الماركات والعلامات الفارقة في عام ١٣٤٨هـ؛ فقد تم إحالته من مقام النيابة العامة إلى المجلس بتاريخ ١٣٤٨/١١/٢٤هـ، وذلك بناءً على ما عرضته مديرية الشؤون الخارجية بخطابها عدد (٢/٨/٤) في ١٣٤٨/١١/١٨هـ؛ بأن معتمد الحكومة في مصر طلب تزويده بنسخة من قانون حماية الماركات الصناعية من التقليد في حالة وجوده، ليجيب طلب شركة (فاكيوم أويل) المختصة بصناعة البنزين والغاز. وبعد المناقشة صدر قرار المجلس رقم (٩٣) وتاريخ ١٣٤٩/١/٧هـ، وقرر فيه ما يأتي:

أنه لا يوجد نظام لتسجيل الماركات والعلامات الفارقة في الوقت الحالي لدى حكومة جلالة الملك.

أن تحال المعاملة إلى وكالة المالية العامة لدرس هذا الموضوع ورفع مشروع نظام بذلك للنظر فيه وإجراء المقتضى نحوه حسبما تدعو إليه المصلحة. وعلى ذلك جرى التوقيع.»

وفي العام ١٣٤٩هـ وردت المعاملتان الخاصتان بمشروع نظام تسجيل الماركات والعلامات الفارقة من مقام النيابة العامة برقم (٣٤٣٣/٣٧٨١) في ١٣٤٩/٤/٨هـ، ورقم (٦٥٤٢/٦٦٦٢) في ١٣٤٩/٦/٢٩هـ، وبعد عرض

المعاملتين على المجلس والمداولة؛ قرر إحالة المعاملتين إلى مجلس التجارة في جدة لإبداء المرئيات وإعادتهما إلى المجلس لإصدار القرار المناسب.

رأت وكالة المالية في مذكرتها رقم (٣٩١) في ١٣٤٩/٣/٣٠هـ، أن مشروع حماية الماركات الصناعية ليس من مصلحة المالية ولا من مصلحة الحكومة؛ بل إنه سوف يسبب تشويشاً في الدوائر الرسمية، وتضطر الحكومة معه إلى الدخول في أمور طويلة لا فائدة منها مع الأجانب والتجار. وبعد ورود المعاملة من مقام النيابة العامة إلى المجلس بعدد (١٠٢٧١/١١٥٧٢) في ١٣٤٩/١٠/٢هـ استعرض المعاملة وناقشها في ضوء رأي وكالة المالية، وأصدر المجلس قراره رقم (٦٧٢) في ١٣٤٩/١٢/٣هـ وفق ما يأتي:

**عدم لزوم وضع نظام لتسجيل الماركات في الوقت الحاضر.**

**كل من يرغب تسجيل ماركة فعلية أن يراجع مسجل الشركات لتسجيلها.**

وعلى هذا حصل التوقيع.»

في العام ١٣٥٤هـ طلب صاحب السمو الملكي نائب جلالة الملك من المجلس الإفادة عما تم حول قانون حماية الماركات، بموجب الخطاب رقم (٤١٦٣) في ١٣٥٤/٣/١٦هـ. وفي ضوء ذلك قام المجلس بمراجعة جميع القرارات السابقة، وكذلك الرجوع إلى توجيه جلالة الملك وفق خطاب رئيس الديوان العالي عدد ١٦٠/١٩٨ في ١٣٥٠/١/١٤هـ الصادر لمقام النيابة العامة، المتضمن أهمية الاستئناس برأي وزارة الخارجية وأصحاب الخبرة بهذه الأمور، ونص الخطاب على: "... بأنه يجب أن تسألوا وتأخذوا رأي وزارة الخارجية والناس الذين لهم دراية بهذا الأمر فإن كان سن النظام فائدة وإن كان في عدم سنه مضرة فهذا يسن وإن كان لا فائدة من سنه ولا ضرر في تركه فيجب أن تعتمدوا ما قرره المجلس..." أ.هـ.

وبناءً على ما تقدم جرى تحويل المعاملة إلى لجنة الأنظمة لدراساتها بالاشتراك مع مندوبين من وزارة الخارجية، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، والمجلس التجاري، وقامت اللجنة بإعداد مشروع لائحة عرضت على المجلس، لم يتم الاتفاق على إقراره، وأحاله إلى مجلس التجارة (بموجب القرار رقم ٦٦ في ١٣٥٤/٤/٤هـ)؛ لعرضه على أهل الاختصاص من أعيان التجار الذين لهم دراية ومعرفة بالماركات التجارية وإعداد تقرير مفصل في الموضوع.

وفي العام ١٣٦٧هـ، وجه المقام السامي الكريم المجلس بدراسة موضوع: "توحيد التشريع الخاص بالملكية الصناعية في دول الجامعة العربية"، وتم إحالة الموضوع إلى لجنة الأنظمة ومندوب عن وزارة المالية، وقد تبين للجنة أن النظم المتعلقة بالملكية الصناعية هي متفرعة عن نظام حماية العلامات الفارقة ونظام براءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ونحوها، ولم يصدر منها لدينا سوى نظام حماية وتسجيل العلامات الفارقة لعام ١٣٥٧هـ. كما أن اللجنة رأت أن براءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية سواء بنظام أو تعليمات لم يتم إصدارها لعدم تقدم أحد بطلب ذلك، كما أن الحاجة تعد محدودة لمثل هذا التشريع حالياً. وتم اقتراح تشكيل لجنة من الخبراء للبحث الفني وإعداد مشروع بذلك ومن ثم إرساله إلى دول الجامعة العربية لتبدي ملحوظاتها عليه، وإرسال نسخة داخلية لإبداء المرئيات حسب الاختصاص بما يتفق وحالة البلاد وما يمكن تطبيقه والعمل به.

وبعد المداولة في هذا الشأن قرر المجلس الموافقة على رأي لجنة الأنظمة، وصدر قرار المجلس بذلك رقم (٢٣) في ١٣٦٧/٢/٩هـ.

كما أطلع مجلس الشورى على المعاملة الواردة من مقام النيابة العامة برقم (٢٥٧٩) في ١٣٧٢/٤/٨هـ، بشأن الشركات الأجنبية التي تسجل لها علامة فارقة في المملكة ثم تظهر يهوديتها. وتم إحالة الموضوع إلى اللجنة الإدارية بالمجلس ودرستها بمشاركة مندوبين من وزارة المالية، ووزارة الخارجية، والغرفة التجارية بمكة، والغرفة التجارية بجدة، وقررت اللجنة الأخذ برأي وزارة المالية في الموضوع، بحيث يعتمد على الوثيقة الصادر بشهادة التوكيل والتي يجب أن تكون مصدقة من الممثلية السعودية في البلد الصادر منها تلك الوثيقة، أو من ممثلية حكومة تلك البلد في جدة، أو أي ممثلية عربية إذا لم يكن للمملكة ممثلية لديها. وفي حال الرغبة في تسجيل العلامة الفارقة فلابد من أخذ تعهد من وكيل الشركة هنا كإجراء داخلي، وأن أي شركة تسجلت لها ماركة بالمملكة ثم ثبت صهيونيتها تصادر بضائعها. وبعد مناقشة الموضوع في جلسة عامة، قرر المجلس الموافقة على ما قررته اللجنة الإدارية، وصدر قرار المجلس رقم (٧١) في ١٣٧٢/٧/٢١هـ.

أعيدت المعاملة إلى المجلس مرة أخرى بموجب خطاب مقام النيابة العامة رقم (٧٠١٩) في ١٣٧٢/٨/١٨هـ، مشفوعة بجملة من الملاحظات، ومنها:

"... أن القرار الذي أقره المجلس كان يدور حول صهيونية الشركات التي تسجل علامة فارقة. لا حول يهودية تلك الشركات. إذ قد درجت حكومة جلالة مولاي على مقاطعة الشركات اليهودية بصرف النظر عن صهيونيتها أو عدم صهيونيتها"، وقامت اللجنة الإدارية بإعادة دراسة الموضوع في ضوء ملحوظات مقام النيابة، وأصدر المجلس قراره رقم (١٣٧) في ١٣٧٢/١١/١٨هـ.

وفي العام ١٣٧٣هـ، ورد إلى المجلس الأمر السامي الكريم رقم (٤٠٠٦) في ١٣٧٣/٤/٢٤هـ، ونصه:

" نعيد إليكم طيه المعاملة الواردة منكم برقم (٨٣٨) في ٧٢/١١/١٨ والمتخذ عليها قرار مجلسكم رقم (١٣٧) في ١٨ منه عطفاً على التعليمات الموضوعة لتسجيل العلامات الفارقة للشركات الأجنبية التي يطلب وكلاؤها هنا تسجيلها. وحيث قد اتضح أن القرار الموضوع في هذا الصدد وإن كان مستوفياً للشرائط المطلوبة فإنه قد صيغ بشكل لم تفرد فيه التعليمات بصيغة نظامية موحدة مستقلة. لذلك نرغب إليكم في صب التعليمات في صيغة موحدة مستقلة عن القرارات المتخذة منكم مستقبلاً".

وقد قامت لجنة الأنظمة بدراسة الموضوع، وإعداد التقرير اللازم مع إعادة صياغة التعليمات؛ وعرض على المجلس في جلسة عامة، وتمت الموافقة على تقرير اللجنة، وصدر بذلك قرار المجلس رقم (١٢٩) في ١٣٧٣/٨/١٤هـ.

# اليوم الوطني: أفكار للتأمل

د. عبد الله بن إبراهيم العسكر
عضو لجنة الشؤون الخارجية

الأيام الوطنية أو الأعياد الوطنية، ولا مشاحة في التسمية، أيام اخترعها الإنسان ولم تكن معروفة عند الممالك والشعوب القديمة. وهي أيام لصيقة بتاريخ مُعيّن يرى المشرعون أنه محطة مهمة في تاريخ البلد أو الشعب. وطبعًا تختلف الرؤى حول انتخاب أو اختيار يوم محدد من أيام كثيرة في تاريخ كل شعب وكل بلد. لهذا فقد أنيط الاختيار بالمجالس التي تضم منتخبين في البلدة أو الوطن. بينما قبل المجالس البلدية أو ما شابهها، فكان الاختيار مناط بالسلطة السياسية الحاكمة. على أن اليوم الوطني الذي يشمل كل الوطن فاختياره يكون سهلاً، لأن الحدث التاريخي المفصلي في تاريخ البلد أو الدولة وقع في يوم لا يختلف عليه الناس، مثل اليوم الوطني للمملكة الذي اختير له يوم ٢٣ / سبتمبر، لأن هذا اليوم يُعد في تاريخ البلاد السعودية يوم انتهت فيه أعمال التوحيد العسكرية، وتوحدت أجزاء المملكة، وصدر مرسوم ملكي بهذا الشأن، واختير لهذه الوحدة اسم: المملكة العربية السعودية.

وأحب في هذا الحديث أن أتطرق لدور المجالس النيابية فيما له علاقة باليوم أو العيد الوطني. يظهر لي أن المجالس الحديثة في كثير من الدول في عصرنا هذا ناقشت مناقشة مستفيضة أيامها الوطنية. وكان النقاش يدور حول مسألتين:

الأولى تاريخ اليوم الوطني من حيث صدقيته التاريخية أو مطابقته للواقع وعدم تعارضه مع أعياد سائدة ومعروفة. وحدث أن صوتت بعض المجالس النيابية وغيّرت في تاريخ يومها الوطني بناء على مداولات علمية. والمسألة الأخرى تتعلق بالترتيبات البروتوكولية، وهي ترتيبات تختلف من بلد لآخر. وهذا واضح ونشهده في بلدان مختلفة. فبعض المجالس أسرفت وبعضها قللت في الترتيبات.

أما في المملكة فقد تمت تسمية اليوم وتقنن موعده وترتيباته البروتوكولية منذ عهد الملك عبدالعزيز – رحمه الله - وكانت ترتيبات بسيطة حيث يُرفع العلم الوطني، ويستقبل الديوان الملكي برقيات التهنئة، وتقيم سفارات جلالة الملك في الخارج حفل استقبال بسيط. كانت هذه الترتيبات بسيطة وقليلة ولا يعرف عنها المواطن السعودي شيئًا ذا بال، ويمر اليوم الوطني ولا يعرف عنه المواطن إلاّ من خلال وسائل الإعلام. ولم يطل العهد بهذه الترتيبات إذ شهد اليوم الوطني في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تطورًا واسعًا وملموسًا. فأصبح اليوم مُعترف به في داخل المملكة، وأضحي يوم عطلة رسمية للقطاعين العام والخاص، ويُقام فيه بعض الفعاليات الترفيهية ذات الطابع الاحتفالي.

التطور الذي شهده اليوم الوطني السعودي لابد أن يكون مر على مجالس وإدارات ناقشته ومن ثم توج بقرار ملكي. ولو لم يحدث هذا فلا يمكن أن يتطور بهذا الزخم وفي زمن قياسي، ذلك أن الممانعة من قبل بعض الدوائر الدينية لا زالت قائمة. على أن الممانعة بدأت تدريجيا تشهد تفهمًا لليوم الوطني، وأنه يوم لا ينافس أو يحل محل العيدين الرسميين في المملكة، وهما عيدين دينيين.

وكل يوم وطني وبلدي يرفل في ثوب الأمن والأمان والتنمية والبناء.

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

في ظل توسع الجمعية بافتتاح فروعها وزيادة المستفيدين من خدماتها، تبنت إنسان إنشاء الأوقاف الخيرية بهدف تغطية مصاريف كفالة الأيتام من ريع الأوقاف ، ويمكن إيصال صدقاتكم لمشاريع الأوقاف من خلال دعم **مشروع الصدقة الجارية**

**بإمكانك إيصال دعمك من خلال إرسال رسالة SMS فارغة إلى الرقم 5055 لكافة مزودي خدمة الاتصالات**

## ثمرات دعمكم

السعودة | التميز | الشفافية | النزاهة

## أرقام حسابات الجمعية

| | |
|---|---|
| مصرف الراجحي | 1646080100000190 |
| بنك الرياض | 2011693049901 |
| بنك البلاد | 9993333111110005 |
| البنك العربي الوطني | 0180117400000015 |
| البنك السعودي الهولندي | 0331781000005 |
| مصرف الإنماء | 6822000200000 |
| البنك الأهلي التجاري | 2231900000000200 |
| بنك ساب | 0200999904472 |
| مجموعة ساميا المالية | 9907004758 |
| البنك السعودي الفرنسي | 7796400016 3 |
| بنك الجزيرة | 0036231111001 |

**للتبرع والاستفسار 920001133 - www.ensan.org.sa**

**إفشاء أسرار العمل** خيانة شرعية وقانونية..
والانشغال بالشائعات وكثرة القيل والقال مؤداه ضعف الإنتاج
كمًّا ونوعاً، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**كفى بالمرء**
**كذباً أن يُحدث بكل ما سمع**».. رواه مسلم


وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 012644444
رقم الفاكس الموحد 012645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission


للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات
19991


facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa